السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

خطة حذف الأصفار من الليرة السورية بين جدوى الإصلاح وشكوك المواطنين

الحسكه/ مجد محمد

لطالما شكلت العملة الوطنية مرآة حقيقية للوضع الاقتصادي لأي دولة، وفي سوريا، باتت الليرة السورية على مدى السنوات الماضية رمزاً للأزمات المالية المتراكمة، حيث تراجع سعرها بشكل حاد أمام العملات الأجنبية، وتقلصت قدرتها الشرائية للمواطن بشكل كبير، بينما ارتفعت أسعار السلع والخدمات الأساسية إلى مستويات قياسية لم يعرفها السوريون من قبل.

في هذا الإطار، تعود بين الحين والآخر خطط حذف الأصفار من الليرة السورية أو استبدالها كلياً إلى واجهة النقاش العام، وتُروّج السلطات المالية والفنية لهذه الإجراءات على أنها مدخل لإصلاح النظام المالي والنقدي، بينما يرى كثير من المواطنين أنها مجرد خطوة شكلية لا تعالج جذور الأزمة الاقتصادية المتفاقمة.

صحيفتنا التقت غالب الطه، الحاصل على درجة الإجازة في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، للحديث حول أبعاد هذه الخطة. وقال الطه: "قبل عام ٢٠١١، كانت الليرة السورية مستقرة نسبياً عند حدود ٥٠ ليرة مقابل الدولار الأميركي، لكن خلال السنوات الماضية شهدت تدهوراً كارثياً، حتى وصلت أحياناً إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ ليرة مقابل الدولار في السوق السوداء."

وأضاف: "في هذا الواقع، أصبحت الفئات النقدية الكبيرة مثل ٥٠٠٠ ليرة غير كافية لتغطية عمليات البيع والشراء اليومية، بينما اختفت الفئات الصغيرة من التداول عملياً بسبب فقدان قيمتها الشرائية، ما أثر سلباً على الحياة اليومية للمواطن العادي."

وأوضح الطه أن حذف الأصفار يعني إعادة تسمية العملة بحيث يتم استبعاد عدد من الأصفار من قيمتها الاسمية، مبيناً: "إذا تم حذف ثلاثة أصفار مثلاً، فإن ورقة الـ١٠٠٠٠ ليرة الحالية ستصبح ١٠ ليرات جديدة. الهدف المعلن عادةً من هذه العملية هو تبسيط الحسابات وتخفيف عبء التعامل بمبالغ ضخمة، وجعل الاقتصاد أكثر وضوحاً للمواطنين والتجار على حد سواء."

غير أن الخبير الاقتصادي أشار إلى أن هذه العملية لا تؤثر على القيمة الحقيقية للعملة، فـ"القدرة الشرائية تبقى كما هي ما لم ترافق هذه الخطوة إصلاحات اقتصادية شاملة تعالج جذور التضخم وتعزز الاستقرار المالي."

وأضاف: "نجاح أي تجربة من هذا النوع يعتمد بشكل أساسي على توفر بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، وليس على مجرد إزالة الأصفار من الورقة النقدية."

وأشار الطه إلى تجارب دولية عديدة في هذا المجال، حيث لجأت تركيا إلى حذف الأصفار من عملتها في مطلع الألفية الجديدة، بالتوازي مع إصلاحات اقتصادية حقيقية ودعم خارجي، ما ساعدها على تحقيق نجاح نسبي. بينما جربت دول أخرى مثل الأرجنتين والبرازيل هذه الخطوة مرات عدة، إلا أن غياب الإصلاح الاقتصادي الشامل جعل التجربة دون جدوى، وظلت الأزمات الاقتصادية قائمة بعد تبديل العملة.

ومن منظور المواطن العادي، قال الطه: "حتى في حال تنفيذ خطة حذف الأصفار، ستظل أسعار المواد الأساسية مثل الخبز والوقود والأدوية مرتبطة بالعرض والطلب وسعر الصرف في السوق، لذا يشعر الكثيرون بأن الخطوة قد تكون عملية تجميلية دون تأثير ملموس على حياتهم اليومية."

وأضاف: "إن الحديث المستمر عن هذه الخطط يعكس شعوراً عاماً باليأس والرغبة في حلول سريعة، لكن التجارب الدولية تثبت أن خطوات من هذا النوع لا تنجح دون إصلاحات شاملة تعالج أسباب التضخم وفقدان الثقة بالعملة المحلية."

واختتم غالب الطه حديثه بالتأكيد على أن الرأي بين مؤيد ومعارض يظل متبايناً، فقال: "بين من يرى في حذف الأصفار إجراء رمزياً يساعد على إعادة تنظيم السوق، ومن يعتبرها مجرد عملية شكلية، يبقى المواطن السوري متخوفاً من أن تتحول هذه الخطوة إلى عبء إضافي، بدل أن تكون بداية لمسار إصلاحي حقيقي يعيد لليرة السورية قيمتها ويضمن استقرار الاقتصاد الوطني."

في النهاية، يبقى السؤال الأهم: هل ستصبح هذه الخطوة نقطة انطلاق لإصلاحات اقتصادية فعلية، أم مجرد إجراء شكلي لن يشعر المواطن بتأثيره سوى في شكل الأوراق النقدية؟ المستقبل وحده كفيل بالإجابة على هذا السؤال، بينما تواصل الليرة السورية تحديها للظروف الاقتصادية الصعبة في سوريا.

حرائق مصياف.. أرزاق إلى رماد وقرى في العوز

حماة/ جمانة الخالد

لم تكن حرائق آب/ أغسطس الماضي في ريف مصياف بريف حماة مجرد حدث عابر يضاف إلى سلسلة الكوارث الطبيعية التي اعتاد السوريون سماع أخبارها في السنوات الأخيرة، بل شكلت مأساة حقيقية لأهالي القرى الجبلية الذين وجدوا أنفسهم فجأة بلا مصدر رزق. فقد أتت النيران على مساحات واسعة من الغابات الكثيفة التي كانت تشكل رئة خضراء للمنطقة، ومورداً أساسياً لسكانها الذين يعتمدون على جمع النباتات البرية مثل الغار والزعتر والزوفا والخرنوب. ومع اختفاء هذه النباتات تحت طبقة الرماد، خسر الناس آخر ما تبقى لهم من أمل في تأمين لقمة العيش.

في قرية دير الصليب، جلس أبو رائد، رجل خمسيني، أمام منزله الصغير متأملاً الجبال السوداء التي لم يبق منها سوى جذوع متفحمة. يقول بصوت يختنق بالحزن: "كنا نعيش على ما يرزقنا الله به من الجبل. نصعد منذ الفجر لنقطف ورق الغار والزوفا ونعود مساء ببعض ما يسد حاجتنا. لم يكن دخلنا كبيراً، لكنه كان كافياً لتأمين الخبز والشاي والسكر. اليوم كل شيء احترق، حتى الأمل احترق معه".

أم سهيل، وهي أرملة تعيل ثلاثة أطفال من قرية حوير، تروي تجربتها مع جمع النباتات البرية: "كنت أخرج مع أطفالي إلى الجبل. نقطع أغصان الغار ونحملها على ظهورنا ساعات طويلة. نبيع ما نحصده للتجار ونشتري بثمنه حاجاتنا اليومية. لكن بعد الحرائق لم يعد أمامنا سوى البطالة والجوع. كيف أؤمّن حياة أطفالي؟ ليس لدينا أرض زراعية، والوظائف لا وجود لها. كنا نأكل من خيرات الجبل، واليوم لا شيء سوى الرماد".

عبد الكريم، شاب في العشرينات من قرية عين حلاقيم، كان قد بدأ عمله في قطاف النباتات منذ ثلاث سنوات ليساعد والده المريض. يصف معاناته قائلاً: "كنا نمشي مسافات طويلة لنحصل على دخل لا يتجاوز ٢٥ أو ٣٠ ألف ليرة في اليوم. رغم قلة المردود، كنا نرضى به لأنه أفضل من لا شيء. لكن الحرائق حرمتنا من هذا المورد الوحيد. أشعر أني فقدت كل شيء دفعة واحدة: عملي، جهدي، وحتى مستقبلي".

الخسائر لم تقتصر على الأهالي البسطاء، بل طالت أيضاً التجار الصغار الذين كانوا يشترون هذه النباتات ليبيعها في الأسواق المحلية أو إرسالها إلى معامل صغيرة للتجفيف والتغليف. أبو ناصر، تاجر في مدينة مصياف، قال إن الحرائق الأخيرة قلّصت الكميات المعروضة بأكثر من النصف: "كنا نستقبل يومياً نحو طن من ورق الغار، أما اليوم فنادراً ما يصلنا نصف طن في الأسبوع. الأسعار ارتفعت طبعاً، لكن المشكلة أن الناس فقدوا قدرتهم الشرائية، ولم يعد هناك إنتاج يعوض النقص".

في أحد المقاهي القديمة بالمدينة، يتحدث مجموعة من الشبان عن مستقبل مجهول ينتظرهم. أحدهم قال: "كنا نخطط لتوسيع عملنا في جمع النباتات وبيعها للمطاعم ومحلات العطارة، لكن النيران أحرقت خططنا كلها. الآن نفكر في السفر أو الهجرة بحثاً عن أي فرصة، لأن البقاء هنا يعني البطالة".

في النهاية، يجد سكان مصياف أنفسهم أمام معركة قاسية مع الفقر والجوع بعد أن التهمت الحرائق أرزاقهم. وما بين جبال محروقة وأيدٍ فارغة وموادّ تزداد خفوتاً، يظل السؤال معلقاً: من يعيد لهؤلاء الناس حياتهم الطبيعية؟ ومن يعوضهم عن رمادٍ لم يترك خلفه سوى الحسرة والخذلان؟

شباب الرقة بين حلم الزواج وهاجس البيت: «أزمة اقتصادية تؤجل الاستقرار الاجتماعي»

الرقة/ حسن الشيخ

يشكّل الزواج في المجتمع السوري عموماً، وفي مدينة الرقة وريفها خصوصاً، خطوة أساسية نحو بناء أسرة مستقرة. غير أنّ هذه الخطوة باتت اليوم بعيدة المنال بالنسبة لكثير من الشباب، نتيجة الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية التي تُجبل من تأمين بيتٍ أو مسكن شرطاً شبه مستحيل قبل الإقدام على الزواج.

فمع تضاعف أسعار العقارات وارتفاع بدلات الإيجار، يجد الشاب نفسه أمام معادلة صعبة: إمّا أن يؤجّل مشروع الزواج لسنوات، أو أن يدخل حياة أسرية مثقلة بالديون والضغوط منذ بدايتها.

يقول أحمد السالم (٢٧ عاماً) من ريف الرقة: «من الطبيعي أن يبحث الشاب عن الاستقرار قبل الزواج، وأوّل ما يفكّر به هو البيت. لكن اليوم، حتى استئجار شقة صغيرة يتطلّب راتباً كاملاً وربما أكثر. أنا أعمل في ورشة نجارة منذ خمس سنوات، وما أجنيه لا يكفي سوى لتأمين احتياجاتي الأساسية، فكيف لي أن أفتح بيتاً جديداً؟»

وتُظهر شهادات الشباب أنّ أزمة السكن باتت حاجزاً رئيسياً أمام تكوين الأسر. فبحسب ليث الخلف (٣٠ عاماً) من مدينة الرقة: «لم يعد الزواج مجرد ارتباط بين شخصين، بل أصبح مشروعاً اقتصادياً ضخماً يحتاج لدعم مالي. كنت أخطّط للزواج منذ عامين، لكن غلاء المعيشة والإيجارات دفعني لتأجيل الفكرة مراراً، والآن لم أعد أضع الزواج ضمن أولوياتي القريبة.»

ويرى بعض الشبان أن الأهل أيضاً باتوا أكثر تشدداً في موضوع المسكن، إذ لم يعد مقبولاً أن يعيش الشاب المتزوج مع أسرته في منزل واحد. يقول محمود العيسى (٢٥ عاماً): «حتى لو وافقت أنا وزوجتي على العيش في غرفة ضمن بيت العائلة، فالعادات والتقاليد لا تسمح بذلك. الجميع يطالب بالبيت المستقل، وهذا حقّ مشروع، لكنه اليوم أشبه بالمستحيل.»

هذه الصعوبات انعكست بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي، إذ ارتفعت معدلات العزوف عن الزواج، الأمر الذي يثير مخاوف لدى الأهالي من انتشار مشكلات اجتماعية خطيرة، مثل تفكك الروابط الأسرية أو ازدياد حالات الهجرة بحثاً عن فرص أفضل.

ويشير ناشطون في العمل المجتمعي إلى أنّ الأزمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتداخل فيها عوامل ثقافية واجتماعية في ظل الظروف الراهنة، لذلك يجب إعادة النظر في بعض التقاليد التي تزيد الأعباء على الشباب، مثل اشتراط بيت مستقل مجهز بالكامل والعمل على إيجاد حلول من شأنها تسهيل الزواج وتخفيف التكاليف، لأن استمرار الوضع الحالي يهدد التماسك الاجتماعي.

ورغم قتامة المشهد، يبقى الأمل قائماً لدى الشباب في تحسّن الظروف مستقبلاً. فـ علي الحسين (٢٨ عاماً) يختصر أمنيته بالقول: «لسنا ضد الزواج ولا نخاف من المسؤولية، لكننا بحاجة لفرصة عادلة للبدء. بيت صغير وأجر مقبول قد يعيدان لنا الأمل بأن الزواج ممكن، لا حلماً مؤجلاً.»

وتتقاطع شهادات الشباب في الرقة وريفها عند نقطة واحدة وهو «البيت» الذي يعدونه مفتاح الزواج، وبدونه يبقى الارتباط مؤجلاً إلى أجل غير مسمّى، بما يحمله ذلك من تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع ككل.

السويداء.. مأساة مستمرة وصراع للبقاء تحت الحصار

م يقتصر حجم الكارثة التي ارتكبتها قوات الحكومة المؤقتة في السويداء، على آلاف القتلى والجرحى الذين تم إحصاؤهم، وعشرات آلاف المشردين في القرى والبلدات الأخرى ومراكز الإيواء، وعشرات القرى والبلدات المنهوبة والمحروقة.»٢

تدهور الوضع الأمني في ريف حماة يثير مخاوف الأهالي ويكشف هشاشة الحماية المدنية

تشهد العديد من مناطق ريف حماة حالة متصاعدة من الانتهاكات الأمنية التي تهدد حياة المدنيين وتثير مخاوفهم، وسط غياب شبه كامل للرقابة والمحاسبة، ما يخلق شعوراً دائماً بعدم الأمان بين السكان. الطرق الريفية التي تربط القرى ببعضها غالباً ما تتحوّل إلى مسار محفوف بالمخاطر، تتكرر فيه حوادث السرقة والخطف وإطلاق النار، ما يعكس هشاشة الوضع الأمني في المنطقة.»٢

المونة في الساحل السوري.. عبء ثقيل على أكتاف النساء وسط أزمة الغلاء

لطالما ارتبطت المونة بالوفرة والاكتفاء الذاتي في الساحل السوري، من الأجداد إلى الأحفاد، وكانت النساء في قلب هذه العادة، يجففن البندورة ويحضّرن الزيت والقمح والمكدوس لتأمين قوت الشتاء. شكلت هذه الممارسة حكمة اقتصادية، لكنها تأثرت بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية الحالية في سوريا.»٤

تجارة المياه تنتعش بدمشق.. ضبط صهاريج تبيع "مياه مسابح"!

في ظل أزمة المياه في دمشق، ظهرت تجارة الصهاريج الخاصة كحل مؤقت لتعويض ضعف الضخ، لكنها تحولت إلى سوق موازٍ يفرض فيه التجار أسعارهم ويبيعون أحياناً مياهاً ملوثة أو غير صالحة للشرب، ما يزيد من المخاطر الصحية على السكان.»٦

سياسي سوري: الإسلام السياسي يصطدم مع أبسط معايير الديمقراطية

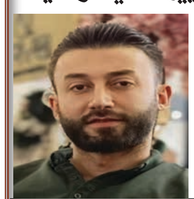

نوه حسن الدرويش على أنه في الوقت الذي تتوالى فيه الدعوات لإقصاء تيارات الإسلام السياسي من الساحة السورية، يبقى الأمل أن تتحول هذه النقاشات إلى فرصة فعلية لمراجعة شاملة للمشهد السياسي والديني في سوريا، والبحث عن قواسم مشتركة تؤسس لمستقبل تعددي، حر، وشامل لكل السوريين.»٣

البرلمان الفرنسي يسقط حكومة بايرو.. ويضع ماكرون أمام خيارات صعبة

أسقط البرلمان الفرنسي حكومة فرانسوا بايرو بسبب خططها لكبح جماح الدين العام المتضخم، مما فاقم الأزمة السياسية في فرنسا، ووضع الرئيس إيمانويل ماكرون في موقف صعب بسبب اضطراره لاختيار خامس رئيس وزراء في أقل من عامين.»٥

سوريا المستقبل بين الدولة المدنية وإرث الإسلام السياسي

في ظل ما تشهده الساحة السورية من تجاذبات فكرية وسياسية، تعود إلى الواجهة قضية العلاقة بين الدين والسياسة، وحدود دور التيارات ذات المرجعية الدينية في مستقبل البلاد.

ولا يقتصر النقاش الدائر اليوم على مصير جماعة بعينها، بل يفتح الباب واسعاً أمام تساؤلات أعمق حول طبيعة الدولة التي يسعى السوريون لبنائها بعد سنوات من الحروب والانقسامات، وهل يمكن أن تكون هذه الدولة دیمقراطية حقاً إذا استمرت الأيديولوجيات الدينية في التحكم بمسارها؟!.

لقد أظهرت تجارب العقود الماضية، سواء في سوريا أو في محيطها الإقليمي، أن الإسلام السياسي لم ينجح في تقديم أي مشروع وطني جامع، بل تحول غالباً إلى أداة للاستقطاب والانقسامات، وأعاد إنتاج أنماط من الإقصاء تحت مسمى المرجعية الدينية.

واليوم يتنامى إدراك متزايد بأن بناء دولة مدنية حديثة يتطلب فصلاً واضحاً بين الدين والسياسة، بما يحمي الدين من التوظيف السياسي، ويحمي السياسة من القداسة.

فالمواطنة المتساوية، واحترام التعدد، وضمان حقوق الأفراد والجماعات، لا يمكن أن تتحقق في ظل مشاريع سياسية مؤدلجة دينياً.

وعليه فإن المطلوب هو صياغة مشروع وطني جديد يقوم على التعددية والحرية والشراكة الحقيقية بين جميع المكونات، بعيداً عن أي وصاية دينية أو فكرية.

والديمقراطية في سوريا المستقبل لن تتحقق عبر إقصاء المتدينين أو تهميش الدين، بل عبر ضمان حياد الدولة تجاه مختلف الأديان، وفتح المجال العام أمام الجميع على قاعدة المساواة.

إنها لحظة فارقة في تاريخ سوريا، تتطلب شجاعة فكرية وسياسية، لتجاوز منطق الهيمنة والاصطفاف، والانطلاق نحو عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، ويضمن لكل السوريين مكانهم في وطن يتسع للجميع.

هيئة التحرير

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٨٥ - الأربعاء ١٧ أيلول ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

السويداء.. مأساة مستمرة وصراع للبقاء تحت الحصار

لم يقتصر حجم الكارثة التي ارتكبتها قوات الحكومة المؤقتة في السويداء، على آلاف القتلى والجرحى الذين تم إحصاؤهم، وعشرات آلاف المشردين في القرى والبلدات الأخرى ومراكز الإيواء، وعشرات القرى والبلدات المنهوبة والمحروقة.

ومازالت مأساة المحافظة مستمرة وجراحها نازفة نتيجة للجرائم المروّعة التي ارتكبتها قوات الحكومة المؤقتة والميليشيات التابعة لها، وخاصة في قرى وبلدات الريف الشمالي والغربي في السويداء، ومازالت تتكشف تفاصيلها يوماً بعد يوم.

واتخذت هذه الجرائم بعداً إضافياً من خلال المحاولات الممنهجة التي تقوم بها الحكومة المؤقتة للتغطية على آثار الكارثة وطمس معالم الحرائق والدمار الذي طال المنازل والشجر، حيث سمحت وزارة الدفاع والأمن العام لفرعي الهلال الأحمر من دمشق ودرعا فقط بدخول القرى المتضررة، بينما منعت فرع السويداء من دخولها، مما أدى إلى تغييب تفاصيل أساسية عن حجم المجازر، والتعتيم على الجرائم، بعدما تم توجيه الوفود الأجنبية إلى مناطق محددة بعيداً عن مواقع المجازر الرئيسية.

وقام ممثل الحكومة المؤقتة بالسويداء بدور مباشر في هذه المحاولات، من خلال مرافقة الوفود الإنسانية وإبعادها عن أماكن الجرائم، بهدف طمس الأدلة، وإخفاء معالم الانتهاكات.

مأساة مستمرة

كشف مقطع تم تصويره مؤخراً، عن مشاهد صادمة لجريمة مروّعة ارتكبت في إحدى قرى الريف الشمالي في السويداء، حيث وثق جثث أربعة أفراد من عائلة واحدة داخل منزلهم المحترق والمنهوب.

وأعلن مصدر في مديرية الصحة بالسويداء وصول سبعة جثامين إلى المشفى الوطني، بعدما تم انتشالها من بلدة لاهثة.

وأشار المصدر إلى أن الجثامين متحللة تماماً، وتم التعرّف على بعضهم من خلال الوثائق التي وجدت في جيوبهم، وهم من أهالي البلدة بينهم امرأة، ويجري حالياً التعرف على باقي الجثامين.

وكانت البلدة الواقعة على طريق دمشق السويداء قد تعرضت لهجمات متتالية منتصف تموز الماضي من قبل قوات الحكومة المؤقتة ومجموعات مسلحة موالية لها، حيث أقدمت على تنفيذ عشرات الجثامين ما تزال داخل البيوت وعلى الطرق في القرى الشمالية والغربية التي لم يسمح بدخولها حتى الآن، مما يعني أن حصيلة عدد الشهداء ستكون أكبر بكثير مما جرى توثيقه حتى الآن.

وأعلن مصدر في مديرية الصحة بالسويداء وصول سبعة جثامين إلى المشفى الوطني، بعدما تم انتشالها من بلدة لاهثة.

وأشار المصدر إلى أن الجثامين متحللة تماماً، وتم التعرّف على بعضهم من خلال الوثائق التي وجدت في جيوبهم، وهم من أهالي البلدة بينهم امرأة، ويجري حالياً التعرف على باقي الجثامين.

وكانت البلدة الواقعة على طريق دمشق السويداء قد تعرضت لهجمات متتالية منتصف تموز الماضي من قبل قوات الحكومة المؤقتة ومجموعات مسلحة موالية لها، حيث أقدمت على تنفيذ إعدامات ميدانية بحق السكان الذين تبقوا فيها.

اغتيال الفرح

اختلطت أصوات الفرح التي ملأت بيوت العرسان الجدد بالسويداء في منتصف شهر تموز، بأصوات الرصاص والعويل، وخسرت المحافظة اثنين من أبنائها، كانا عريسين في بداية حياتهما ليتحولا إلى ذكرى موجعة في قلوب عائلاتهما.

رامي عريج المولود عام ١٩٩٦، نشأ يتيم الأب، واضطر لترك جامعته في سنتها الأولى من أجل إعالة والدته وشقيقه الأصغر، وتزوّج بعد سنوات من العمل، وقبل شهر من المجزرة، واستشهد خلالها تاركاً زوجة لم تكتمل أيام شهر العسل معها.

تقول عروسه «بعدني ما تهنيت فيه.. شفت حالي بشجاعتو.. واليوم عايشي على ذكراه ورافعة راسي بشهادتو.. بس الجرح كبير».

وعبيدة مسعود من مواليد ١٩٩٨، لم يعش مع عروسه سوى ١٥ يوماً، حاول رفاقه منعه من المشاركة في حماية بلداته، لأنه «عريس جديد» وعليه أن يبقى بجوار زوجته، لكنه رفض قائلاً «كيف بدي ارتاح والجبل عبيحترق».

وأثناء محاولة للتصدي لمغول العصر، استهدفته طائرة مسيّرة مع مجموعة من شبان المنطقة مما أدى إلى ارتقائهم، وإصابة آخرين بجروح.

ورفض والده قبول التعازي بابنه الوحيد وقال «هَوني.. ابني عريس وشهيد.. ومش وحيد لأن كل شباب الجبل ولادي».

صراع البقاء تحت الحصار

تعرضت بلدة المجدل بالريف الغربي للسويداء لعدة هجمات في منتصف تموز الماضي، حيث اجتاحت قوات الحكومة المؤقتة البلدة واستهدفتها بالقذائف والطائرات المسيرة والمدرعات، وتوغلت داخلها، مما أدى لارتقاء حوالي أربعين شهيداً، وقامت بنهب وإحراق أكثر من ٣٠٠ منزل، وعشرات المحال التجارية والسيارات، وتخريب مقام النبي داوود وسط البلدة، ومجلس ديني بني قبل سنة واحدة.

وشهدت معارك كر وفر بين القوات المهاجمة من جهة، وبين أبناء البلدة والفزعات التي وصلت لموازرتهم من جهة أخرى، إلى أن طردت القوات منها بعد أقل من يوم ونصف من اجتياحها.

ولا تزال البلدة تتعرض بين حين وآخر لإطلاق نار بالرشاشات الثقيلة من مواقع مجاورة.

ولا يزال الكثير من أبنائها يتمسكون بأرضهم، وبيوتهم التي يقيمون فيها رغم الحالة المأساوية داخلها، ولسان حالهم يقول «لن نخرج من أرضنا إلا شهداء» حسب مجموعة من رجالها الذين أكدوا أن بلدتهم لم تشهد أي نزاع مع أي طرف، يتطلب دخول قوات لفض النزاع، كما زعمت الحكومة المؤقتة حينها لتبرير اجتياحها للمحافظة، ونيتها المبيتة لارتكاب المجاور فيها.

تدهور الوضع الأمني في ريف حماة يثير مخاوف الأهالي ويكشف هشاشة الحماية المدنية

تقرير/ يوسف علي

تشهد العديد من مناطق ريف حماة حالة متصاعدة من الانتهاكات الأمنية التي تهدد حياة المدنيين وتثير مخاوفهم، وسط غياب شبه كامل للرقابة والمحاسبة، ما يخلق شعوراً دائماً بعدم الأمان بين السكان. الطرق الريفية التي تربط القرى ببعضها غالباً ما تتحوّل إلى مسار محفوف بالمخاطر، تتكرر فيه حوادث السرقة والخطف وإطلاق النار، ما يعكس هشاشة الوضع الأمني في المنطقة.

ويشير الأهالي إلى أن العديد من المجموعات المسلحة، التي ترتبط أحياناً بأجهزة رسمية أو عشائرية، تتصرف دون رادع قانوني، ما يجعل المدنيين هدفاً سهلاً للانتهاكات.

وقال أحد سكان الريف: "نشعر بالخوف كلما خرجنا من منازلنا، فالطرق التي تربط القرى ببعضها تتحول إلى مناطق صراع وتهديد دائم".

تتعدد مظاهر تدهور الوضع الأمني في الريف، بدءاً من الاعتداء على الممتلكات الخاصة، مروراً بالسرقات والخطف، وانتهاءً بالعنف ضد النساء والفئات الأضعف.

وأكدت بعض المصادر المحلية أن ضعف الأجهزة الأمنية في مراقبة الطرق وضمان حماية المواطنين يفاقم المشكلة، بينما يستغل بعض المسلحين الثغرات القانونية للتصرف بحرية.

ويشير حقوقيون محليون إلى أن سياسة التغاضي عن هذه الانتهاكات تسهم بشكل مباشر في ترسيخ منطق الإفلات من العقاب، وتزيد من شعور السكان بالهشاشة والتهديد المستمر. وقال أحد الحقوقيين: "غياب المحاسبة يشجع الجناة على الاستمرار في أعمالهم، ويجعل حياة المدنيين وكرامتهم رهينة في مناطقهم".

وتشمل آثار هذا التدهور الأمني على المجتمع الريفي تأثيرات واسعة النطاق، منها تقييد حرية التنقل، والضغط النفسي المستمر على الأهالي، خصوصاً النساء والأطفال وكبار السن. وأكد أحد الشبان: "نحن مضطرون لتجنب الخروج ليلاً أو السير على الطرق المنفردة، فالخطر موجود طوال الوقت".

كما أدى الوضع الأمني المتردي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في بعض القرى، حيث يخشى التجار والمزارعون نقل منتجاتهم أو فتح محالهم بسبب تهديدات محتملة من مسلحين. وأوضحت إحدى سيدات القرية: "الخوف من الاعتداءات أثر على حياتنا اليومية، فالعديد من الأسر اضطرت لتقليص أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية حفاظاً على سلامتها".

ويطالب الأهالي بتدخل الجهات المختصة لتأمين الطرق والمناطق الحيوية، وتعزيز الرقابة والمحاسبة، لضمان حماية المدنيين، وخصوصاً النساء والفئات الضعيفة، من الانتهاكات المتكررة. ويشير مراقبون إلى أن معالجة هذا الوضع تتطلب استراتيجية شاملة تشمل تعزيز الحماية المدنية، وتفعيل أجهزة الأمن المحلية، وتطوير آليات للرقابة على المجموعات المسلحة، لضمان عودة الأمن والاستقرار للريف.

يبقى الوضع الأمني في ريف حماة هشاً وموضع قلق مستمر للأهالي، ما يستدعي خطوات عاجلة وفعالة لحماية المدنيين وتأمين حياتهم، وتحقيق استقرار مستدام للمجتمعات الريفية في مواجهة الانتهاكات اليومية.

الإعلان عن تأسيس "الكتلة الوطنية السورية" كهيكل سياسي جديد

أعلن عدد من السياسيين السوريين، عن تأسيس هيكل سياسي جديد تحت مسمى "الكتلة الوطنية السورية"، وذلك في بيان تلاه السياسي هيثم مناع عبر تقنية الفيديو.

وأوضح البيان أن الهدف من الكتلة هو "منع إعادة إنتاج الدكتاتورية بصيغ جديدة"، مؤكداً أنها كيان مدني سلمي يسعى إلى بناء دولة المواطنة المتساوية، القائمة على التعددية السياسية والديمقراطية وفصل السلطات، مع الالتزام بالعدالة الاجتماعية.

وأكد المؤسسون رفضهم لأي حلول سياسية على أساس طائفي أو عرقي، داعين إلى تشكيل حكومة شعبية ومجلس تأسيسي يضع دستوراً يكفل سيادة الدولة واحترام حقوق الإنسان.

كما شددوا على مبادئ فوق دستورية، أبرزها وحدة سوريا الجغرافية والسياسية، استقلال القضاء، حياد المؤسسات العسكرية والأمنية، وضمان الحقوق الثقافية واللغوية للمكونات القومية، إضافة إلى تحقيق العدالة الانتقالية وجبر الضرر للضحايا، والالتزام الكامل بحقوق المرأة.

وتضم الكتلة كلاً من: هيثم مناع، طارق الأحمد، راميا إبراهيم، ناصر الغزالي، وفرنسيس طنوس، إلى جانب شخصيات من المجتمع المدني.

وتستحضر التسمية تجربة "الكتلة الوطنية" خلال فترة الانتداب الفرنسي، التي لعبت دوراً في النضال الوطني آنذاك، إضافة إلى أن المشروع الجديد يتبنى خيار اللامركزية الحديثة كوسيلة لتجاوز التشرذم وإدارة التنوع بعيداً عن أي مسار عسكري.

ويأتي الإعلان عن هذه الكتلة بعد أسابيع قليلة من تأسيس "المجلس السياسي لوسط وغرب سوريا".

جراح غير مرئية.. معاناة الشباب السوري مع الصحة النفسية في ظل انهيار النظام الصحي

حماة/ جمانة الخالد

في عيادة طبية صغيرة بحماة، يجلس الدكتور نزار قاسم، الطبيب النفسي الوحيد الذي بقي في الحي، يستمع إلى قصة محمد (٢٤ عاماً)، الشاب الذي يعاني من نوبات هلع متكررة منذ أن فقد أفراد عائلته في غارة جوية قبل خمس سنوات. «أحياناً أستيقظ ليلاً وأنا أصرخ ولا أستطيع التنفس»، يقول محمد بصوت مرتجف. «لكن والدي يقول إن هذا ضعف إيمان ويجب أن أذهب إلى المسجد».

قصة محمد ليست سوى حلقة في سلسلة معاناة يعيشها الشباب السوري مع تدهور الصحة النفسية في بلد أنهكته الحرب. فبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، يعاني أكثر من ٢٧٪ من السوريين من اضطرابات نفسية، وتصل النسبة إلى ٤٥٪ بين الفئات الأكثر تأثراً بالصراع.

الدكتورة لمياء الحسين، أخصائية نفسية في دمشق، توضح أن «الجيل الأكبر سناً لا يزال ينظر إلى الأمراض النفسية على أنها وصمة عار أو ضعف في الشخصية. بينما الجيل الشاب أكثر وعياً لكنه يفتقر إلى المصادر الموثوقة والدعم المناسب».

سارة (٢٢ عاماً) من حمص، تروي كيف عانت من الاكتئاب بعد فقدانها منزلها وعملها. «عندما حاولت الحديث مع عائلتي عن مشاعري، قالوا لي: «انشغلي بالبحث عن عمل بدل التفكير في أشياء غير موجودة»». تضيف سارة: «بحثت على الإنترنت عن حلول، لكن النصائح المتضاربة زادت من حيرتي».

هذه الفجوة بين الأجيال تخلق بيئة صعبة للتعافي. فمن ناحية، يرفض كبار السن الاعتراف بالمشكلة، ومن ناحية أخرى، يلجأ الشباب إلى الإنترنت حيث تنتشر المعلومات المضللة.

الدكتور علي إبراهيم، أستاذ علم النفس في جامعة دمشق، يحذر من خطورة هذا الوضع: «كثير من الشباب يقومون بتشخيص أنفسهم بناء على ما يقرأونه على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها».

التكلفة الباهظة للعلاج النفسي تشكل عائقاً إضافياً. فجلسة العلاج الواحدة قد تصل كلفتها إلى ٥٠ دولاراً، وهو مبلغ يعادل راتب شهر كامل لموظف حكومي. هذا الواقع يدفع الكثيرين إلى التخلي عن العلاج رغم حاجتهم الماسة إليه.

أحمد (٢٨ عاماً) من حمص، يعاني من اضطراب ما بعد الصدمة بعد سنوات من القتال. «ذهبت إلى عيادة نفسية وطلبت مني ٣٠ دولاراً لكل جلسة»، يقول أحمد. «كيف أدفع هذا المبلغ وأنا بالكاد أستطيع تأمين الطعام لعائلتي؟»

الإنترنت أصبح الملاذ الوحيد للكثيرين، لكنه ملاذ محفوف بالمخاطر. دراسة حديثة أجرتها جامعة دمشق أظهرت أن ٧٠٪ من الشباب السوري يبحثون عن معلومات نفسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأن ٦٠٪ من هذه المعلومات غير دقيقة أو مضللة.

نور (٢٥ عاماً) من حماة، تقول: «كنت أتابع إحدى المؤثرات على TikTok التي كانت تقدم نصائح عن الاكتئاب. اكتشفت أنها ليست مختصة وأن نصائحها كانت خطيرة».

الذكاء الاصطناعي أيضاً دخل على خط هذه المعضلة. بعض التطبيقات تقدم تشخيصاً نفسياً آلياً، لكن الخبراء يحذرون من محدودية هذه الأدوات. الدكتورة سمر الداوود، باحثة في مجال الصحة النفسية الرقمية، توضح أن «الذكاء الاصطناعي لا يستطيع فهم السياق الثقافي والاجتماعي السوري المعقد، مما قد يؤدي إلى تشخيص خاطئ».

هذا الواقع المأساوي دفع بعض المنظمات المحلية إلى ابتكار حلول إبداعية. «مشروع الأمل» في إدلب، على سبيل المثال، يقدم جلسات دعم نفسي مجانية عبر تطبيق واتساب، مستفيداً من متطوعين من خريجي علم النفس.

وليد (٣٠ عاماً)، أحد المستفيدين من هذه الخدمة، يقول: «لم أكن أستطيع الذهاب إلى عيادة بسبب الوضع الأمني، لكن الجلسات عبر الواتساب ساعدتني كثيراً».

رغم كل هذه التحديات، هناك بصيص أمل. فعدد المختصين في الصحة النفسية آخذ في الازدياد، والوعي المجتمعي يتنامى وإن كان ببطء. بعض العائلات بدأت تتقبل فكرة العلاج النفسي، خاصة بعد أن رأت نتائجه الإيجابية على أفرادها.

الدكتور قاسم يختتم حديثه بالأمل: «رحلة التعافي طويلة، لكن كل شجاع يطلب المساعدة هو انتصار على الوصمة والجهل. نحن نعمل على بناء جسر بين المعاناة والأمل، خطوة واحدة في كل مرة».

في سوريا التي أنهكتها الحرب، تبقى المعاناة النفسية هي الجرح الأعمق والأصعب للشفاء. لكن مع تزايد الوعي وبروز مبادرات الدعم، ربما يجد الشباب السوري الطريق إلى التعافي، ليس فقط من آثار الحرب، ولكن من وصمة العار التي تمنعهم من طلب المساعدة.

الذكاء الاصطناعي في التشخيص الطبي.. هل يختصر معاناة السوريين؟

في الوقت الذي يشهد فيه العالم ثورة غير مسبوقة في مجال الذكاء الاصطناعي، يتصدر التشخيص الطبي الذكي قائمة أبرز التطبيقات التي قد تغيّر شكل الرعاية الصحية خلال العقود القادمة. فالخوارزميات اليوم قادرة على قراءة الصور الشعاعية والطبقية وتحليل مخططات القلب والأمواج الصوتية بدقة قد تضاهي، وأحياناً تتفوق على، خبرة الأطباء البشر.

لكن ماذا يعني ذلك بالنسبة لسوريا، التي تعيش واحدة من أعقد الأزمات الصحية في تاريخها الحديث؟ وهل يمكن للتكنولوجيا أن تردم فجوة النقص في الكوادر الطبية وتخفف من معاناة المرضى؟

فجوة صحية متسعة

تقدّر نقابة الأطباء أن سوريا فقدت خلال العقد الأخير ما يقارب ٧٠٪ من كوادرها الطبية بسبب الهجرة أو الوفاة أو ظروف الحرب. وفي مناطق ريفية واسعة، يضطر المرضى لقطع مسافات طويلة لإجراء فحوصات أو الحصول على استشارة تخصصية، وهو ما يضاعف من معاناتهم.

هنا يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة يمكن أن تختصر هذه الفجوة. تخيّل أن يتمكن طبيب عام في ريف الحسكة من رفع صورة شعاعية عبر نظام ذكي ليحصل فوراً على قراءة دقيقة تشير إلى احتمال وجود ورم أو التهاب رئوي، ما يتيح التدخل السريع وإنقاذ حياة المريض.

كيف يعمل الذكاء الاصطناعي في التشخيص؟

يعتمد الذكاء الاصطناعي الطبي على خوارزميات التعلم العميق (Deep Learning) التي دُرِّب على ملايين الصور والفحوصات الطبية. ومع الوقت، تكتسب هذه الخوارزميات القدرة على تمييز الأنماط المرضية بدقة عالية.

أبرز التطبيقات اليوم:

تحليل الصور الشعاعية والطبقية للكشف عن الأورام والكسور الدقيقة.

قراءة الصور الصدرية لاكتشاف السل أو الالتهاب الرئوي.

تحليل مخططات القلب لرصد اضطرابات النظم القلبية.

المساعدة في تشخيص الأمراض الجلدية عبر الصور الفوتوغرافية.

متابعة أمراض العيون مثل اعتلال الشبكية السكري.

أراء خبراء

الدكتور أحمد دياب، اختصاصي أشعة مقيم في دمشق، يقول:

«الذكاء الاصطناعي لن يلغي دور الطبيب، لكنه سيكون مساعداً أساسياً له، خاصة في قراءة الفحوصات الروتينية وتخفيف الضغط عن المراكز الطبية.»

أما المهندسة سمر الطويل، المتخصصة في هندسة البرمجيات الطبية، فتوضح:

«بعض البرامج العالمية متاحة بنسخ مفتوحة المصدر، ويمكن تكييفها للاستخدام محلياً، لكن الأمر يحتاج إلى دعم حكومي وبنية تحتية رقمية آمنة.»

التجارب العالمية

في الهند، اعتمدت مراكز طبية على الذكاء الاصطناعي للكشف المبكر عن السل عبر صور الأشعة، ما ساعد في تشخيص آلاف الحالات في مناطق فقيرة تفتقر للأطباء.

في الصين، استخدمت المستشفيات خوارزميات ذكية خلال جائحة كورونا لتحليل صور الطبقي المحوري بسرعة، ما سرّع عملية التشخيص والفرز.

في أفريقيا، جرى استخدام تطبيقات على الهواتف الذكية لمساعدة الممرضين في التعرف على أمراض العيون بين الأطفال.

تحديات في سوريا

رغم الأمل الكبير، تواجه هذه التقنيات عقبات حقيقية في سوريا:

ضعف البنية التحتية الرقمية: انقطاع الكهرباء والإنترنت المتكرر يجعل استخدام منصات الذكاء الاصطناعي صعباً.

غياب التجهيزات الحديثة: معظم أجهزة التصوير الطبي قديمة، ما يصعّب دمجها مع أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الكلفة المرتفعة: تراخيص بعض البرمجيات تحتاج ملايين الدولارات.

الكوادر البشرية: الحاجة إلى تدريب الأطباء والفنيين على استخدام هذه الأنظمة.

المخاوف الأخلاقية: من يتحمل المسؤولية في حال أخطأ النظام في التشخيص؟

المرضى.. بين الأمل والحذر

السيدة نور اليوسف، مريضة سرطان من حمص، تقول: «أحياناً أنتظر أسابيع حتى أجد موعداً للتصوير أو مراجعة طبيب مختص. لو كان هناك نظام ذكي يسرّع التشخيص لكنت بدأت العلاج أبكر.»

بينما يعبّر أبو محمود، وهو مريض سكري من درعا، عن حذره:

«أخشى أن يعتمدوا على الكمبيوتر أكثر من الطبيب. أريد طبيباً ينظر في عيني ويشرح لي حالتي.»

الطريق إلى المستقبل

رغم التحديات، يرى الخبراء أن إدخال الذكاء الاصطناعي في التشخيص الطبي في سوريا ليس مستحيلاً. يمكن البدء بتجارب صغيرة في الجامعات والمستشفيات الجامعية، أو التعاون مع منظمات دولية لتجريب منصات مفتوحة المصدر.

كما يقول أحد الباحثين: «لن يعوض الذكاء الاصطناعي غياب الأطباء، لكنه قد يقلل من معاناة المرضى ويمنح الأطباء ما يشبه العين الثالثة.»

في النهاية، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يتحول الذكاء الاصطناعي في سوريا إلى أداة إنقاذ حقيقية، أم أنه سيظل مجرد عنوان صحفي يثير الفضول أكثر مما يحقق التغيير؟

مشاركة فعّالة للأندية السورية في بطولة الأندية العربية لكرة اليد بالكويت

تستمر بطولة الأندية العربية الأربعين لكرة اليد المقامة حالياً في دولة الكويت، بمشاركة متميزة للأندية السورية، حيث يمثل فرق النواعير والشباب والطليعة حضوراً بارزاً يعكس قوة اللاعب السوري على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الرياضة في البلاد.

وتأتي مشاركة الأندية السورية في هذه البطولة في ظل ظروف صعبة عاشتها الرياضة السورية خلال السنوات الماضية، بسبب أكثر من خمسة عشر عاماً من الحرب، والتي أدت إلى توقف النشاطات الرياضية لفترات طويلة، وانقطاع عدد كبير من اللاعبين عن التدريب، إضافة إلى ضعف الدعم المادي، وانقطاع الكهرباء عن الصالات الرياضية، وتدمير منشآت وأندية عدة، فضلاً عن هجرة الكثير من الكفاءات والخبرات في مجال اللعبة.

وبرغم هذه الصعوبات، أبدت الفرق السورية مستوى جيداً ومتميزاً نسبياً، مما يعكس موهبة اللاعبين وقدرتهم على المنافسة على الساحة العربية، ويؤكد أن الرياضة السورية ما زالت قادرة على استعادة مكانتها إذا ما توفر لها الدعم المطلوب من الجهات المعنية.

وأكد خبراء أن مشاركة الأندية السورية تمثل خطوة مهمة نحو إعادة النشاط الرياضي إلى سابق عهده وتعزيز حضور كرة اليد السورية عربياً.

وفي النتائج الأولية، حقق نادي النواعير تعادلاً مثيراً أمام نادي قطر بنتيجة ٢٦-٢٦، بعد أن كان متقدماً بفارق أكثر من هدف قبل النهاية، لكنه لم يحافظ على تقدمه نتيجة التسرع والاستعجال في اللحظات الحاسمة.

أما نادي الشباب، فقد خسر أمام نادي كاظمة الكويتي ٢٦-٢١، رغم تقدمه بأكثر من هدفين، حيث استغل الفريق الكويتي تفوقه في اللياقة البدنية ووجود لاعبين أجانب محترفين لدعم صفوفه.

وبخصوص نادي الطليعة، فقد خسر مباراته الأولى أمام نادي الكويت بطل الدورة السابقة، بينما انتهت مباراته الثانية أمام نادي نفط العراق بالتعادل بعد أن أضاع الفريق السوري الفوز في الدقائق الأخيرة.

ولقيت مشاركة الأندية السورية صدى طيباً في الأوساط الرياضية العربية، حيث أشاد الاتحاد العربي لكرة اليد بهذه الخطوة، مؤكداً أنها تمثل بارقة أمل في إعادة الكرة السورية إلى سابق عهدها على المستوى العربي، مع رفع مستوى الأداء الفني للفرق واللاعبين.

وأوضح الاتحاد أن مشاركة الفرق السورية، على الرغم من التحديات، تعكس إرادة اللاعبين وروحهم القتالية، وتؤكد أن هناك إمكانية حقيقية للعودة التدريجية إلى الساحة العربية إذا ما توفرت الإمكانات الأساسية والدعم المستدام.

لوكا مودريتش.. أسطورة تتحدى حدود الزمن

لوكا مودريتش، النجم الكرواتي المخضرم، لم يكن مجرد لاعب عابر في تاريخ كرة القدم، ولا اكتفى بما حصده من ألقاب فردية وجماعية على امتداد مسيرته الطويلة. منذ بداياته، بدا واضحاً أن مودريتش يكتب أسطورته بنفسه، مستمراً في تحدي العمر وتجاوز كل الحدود المفترضة للإبداع الرياضي. الأساطير، كما يبدو، لا تقف عند لحظة تتويج، بل تتواصل عبر الصبر والجرأة والمثابرة، لتغدو سيرتها شبيهة بالنهر الذي لا يتوقف عن الجريان. كل مرة يدخل فيها المستطيل الأخضر، تتجدد في أعين متابعيه الدهشة والإعجاب: لاعب في الأربعين من عمره، لكنه يركض كأنه في العشرين، يُمسك بالكرة وكأنها امتداد طبيعي لروحه، ويقاتل على كل شبر في الملعب دون أن يتسلل التعب إلى ملامحه.

شغف يتحدى الزمن

في زمن صار فيه الحفاظ على العطاء، خاصة في مركز الوسط، مهمة تكاد تكون مستحيلة، يتفرد مودريتش كنموذج استثنائي يعيد تعريف العلاقة بين العمر والإبداع. هو ليس مجرد لاعب يُكابر على جسده، بل عقل يعرف كيف يوزع جهده بحكمة، متى يضغط ومتى يتراجع، متى يمرر سريعاً ومتى يحتفظ بالكرة لكسر إيقاع الخصم. إنه تجسيد حي لمعنى الانضباط الذاتي، ودليل على أن الاحتراف ليس مجرد تدريبات شاقة، بل فلسفة حياة قائمة على التوازن والدقة والإرادة المستمرة.

كثير من نجوم كرة القدم حين يقتربون من الأربعين يصبح حضورهم رمزياً، أقرب إلى تمثال في متحف يذكر الجماهير بمجد مضى، لا لاعب يصنع مجداً جديداً. تتراجع اللياقة البدنية، يضعف الجسد، ويصبح الملعب مكاناً لتذكيرهم بما فقدوه أكثر من منحه متعة العطاء، حتى أن البعض يفضل الاعتزال المبكر على رؤية صورته باهتة في الميدان.

على النقيض من ذلك، يظهر مودريتش وكأنه يكتب نصاً آخر. لا يزال حتى اليوم أحد الركائز الأساسية لمنتخب كرواتيا، أحد أسرار قوته وصلابته. في مباراة أمام الجبل الأسود، صنع هدفاً وأربع فرص محققة، ونال تقييماً بلغ ٨٫٦، لتشهد الأرقام على حقيقة واضحة: هذا اللاعب لا يعيش على ذكرى الأمس، بل على حاضر متوهج لا يشيخ. ذلك الأداء عزز خطوط منتخب بلاده في تصفيات كأس العالم ٢٠٢٦، مؤكداً أن الأحلام ما زالت مشروعة، وأن الزمن يمكن أن يكون حليفاً إذا ما وُضع في يد لاعب يعرف كيف يحوله إلى طاقة.

إبداع يتخطى حدود الملعب

ما يقدمه مودريتش لا يُختزل في تمريرة دقيقة أو تسديدة متقنة، بل في قدرة نادرة على إعادة تعريف الدور الذي يشغله. لقد صار رمزاً للاستمرارية في مركز الوسط، وذاكرة حيّة تثبت أن العزيمة والذكاء قادران على تجاوز قيود الجسد. يدخل عامه الأربعين بروح البدايات، كأنه يفتتح رحلة جديدة لا يختتمها.

إن قصة مودريتش ليست مجرد نجاح رياضي، بل شهادة على أن العظمة لا تحتاج إلى عضلات خارقة أو ضجيج إعلامي، بل إلى عقل يلتقط التفاصيل وقلب يعرف متى يتسارع النبض ومتى يهدأ. مودريتش، بملامحه الهادئة وشخصيته المتزنة، يقدم درساً اجتماعياً قبل أن يكون رياضياً: العمر ليس عدواً دائماً، بل يمكن أن يكون صديقاً إذا ما أحسنّا التعامل معه.

في مجتمعاتنا التي تقدّس الشباب وتهمّش الكبار، يثبت مودريتش أن القيمة تُقاس بالفعل لا بالسن، وأن الأساطير لا تختزل في رقم على بطاقة الهوية، بل في البصمة التي يتركها اللاعب على العشب الأخضر وفي ذاكرة الجماهير.

زمن بلا شيخوخة

حين يلمس مودريتش الكرة، لا نرى لاعباً يشيخ، بل أسطورة تتجدد، شاهدة على أن الاستمرارية ليست معجزة، بل خيار واعٍ ومثابرة لا تنكسر. اللعب في حضوره يتحول إلى مدينة نابضة: الشوارع تمريراته، الساحات لمساته، والجسور صبره الذي يصل الدفاع بالهجوم. ربما يكمن سر مودريتش في أنه لم ينظر يوماً إلى كرة القدم كوظيفة، بل كحياة كاملة عاشها بكل تفاصيلها، بمرّها وحلوها، بفقر الطفولة الذي صاغ صلابته، وبالمجد الذي لم يفسد بساطته. إنه ابن الحرب والحرمان قبل أن يكون نجم الملاعب، وهذا ما جعله يدرك أن كرة القدم ليست مجرد لعبة، بل وسيلة لفهم العالم ومقاومة قسوته.

تجربة مودريتش تقول لنا شيئاً أبعد من حدود الملعب: إن العمر، في جوهره، بناء اجتماعي يمكن إعادة صياغته. قد يكون الأربعون للبعض مرادفاً للتراجع، لكنه عنده عنوان للتجدد. بهذا المعنى، يصبح حضوره رسالة للأجيال الجديدة: لا تستسلموا لخطاب الزمن، اصنعوا زمنكم بأنفسكم.

بهذا النهج، يواصل لوكا مودريتش كتابة تاريخه الخاص، تاريخ لاعب يرفض أن ينطفئ، ويصر أن يكون جزءاً من لحظة كروية قادرة على إبهار العالم، لا مجرد ذكرى محنطة في كتب الإحصاءات. لقد أثبت أن الأثر الحقيقي ليس ما نكسبه من ألقاب، بل ما نتركه من دروس للآخرين: أن الحلم لا يقيده العمر، وأن الإرادة هي التي تكتب السطر الأخير في كتاب المجد.

ولعل أهم ما يمنحه لنا مودريتش اليوم ليس متعة المشاهدة فحسب، بل الإيمان العميق بأن الإنسان قادر على إعادة اختراع نفسه ما دام متمسكاً بالشغف. الأساطير لا تولد فجأة، بل تُصنع عبر سنوات من العمل والمثابرة، ومودريتش واحد من هؤلاء الذين يثبتون أن التاريخ لا يُكتب بالحبر وحده، بل بالعرق، وبالقدرة على جعل المستحيل ممكناً.

بطولة حمص للسباحة تكشف عن مواهب واعدة بين الناشئين والناشئات

شهد مسبح حي الوعر في مدينة حمص فعالية رياضية مميزة تمثلت بإقامة بطولة المحافظة للسباحة لفئة الناشئين والناشئات، بتنظيم من اللجنة الفنية للعبة، وسط حضور جماهيري لافت ومشاركة واسعة من السباحين والسباحات الذين تنافسوا بروح عالية في أجواء حماسية اتسمت بالمهارة والانضباط.

وجاءت المنافسات غنية بالندية والإثارة، حيث أظهر المشاركون قدرات بدنية وتقنية تعكس حجم الجهد المبذول في التدريبات، وأسفرت النتائج عن بروز أسماء شابة لافتة من المتوقع أن يكون لها حضور بارز في المستقبل.

ففي سباقات الناشئين، تمكن السباح حسين خنصر من تسجيل أكثر من إنجاز بحصوله على المركز الأول في سباقي ١٠٠ متر فراشة و١٠٠ متر ظهر، كما حل ثانياً في سباقي ١٠٠ متر صدر و١٠٠ متر متنوع، فيما تألق عبد الرحمن القاسمي بانتزاعه المركز الأول في ١٠٠ متر صدر و١٠٠ متر حرة و١٠٠ متر متنوع، بالإضافة إلى حلوله ثانياً في سباقي ١٠٠ متر فراشة و١٠٠ متر ظهر.

وبرز أيضاً السباح علي معلا الذي حجز المركز الثالث في أكثر من سباق، إضافة إلى جعفر زرقا الذي أحرز المركز الثالث في سباق ١٠٠ متر ظهر.

أما على صعيد الناشئات، فقد خطفت السباحة مريم الكردي الأضواء بحصولها على المركز الأول في معظم السباقات التي خاضتها، ومنها ١٠٠ متر فراشة و١٠٠ متر صدر و١٠٠ متر حرة و١٠٠ متر متنوع، بينما حققت جوليا حيدر مراكز متقدمة بحلولها ثانية في أكثر من سباق، إلى جانب فوزها بالمركز الأول في ١٠٠ متر ظهر. كما ظهرت ليا معلا كمنافسة قوية بحصولها على المركز الثالث في عدة سباقات.

واختتمت البطولة بتكريم الفائزين في أجواء من الفرح والروح الرياضية، وسط إشادة من المدربين والكوادر الفنية بالمستوى المتطور للسباحين والسباحات، مؤكدين أن هذه البطولة لم تكن مجرد منافسة محلية، بل محطة مهمة لاكتشاف جيل جديد من الأبطال القادرين على تمثيل حمص وسوريا في المحافل الوطنية والعربية المقبلة.

سياسي سوري: الإسلام السياسي يصطدم مع أبسط معايير الديمقراطية

حاوره/ مجد محمد

نوه حسن الدرويش على أنه في الوقت الذي تتوالى فيه الدعوات لإقصاء تيارات الإسلام السياسي من الساحة السورية، يبقى الأمل أن تتحول هذه النقاشات إلى فرصة فعلية لمراجعة شاملة للمشهد السياسي والديني في سوريا، والبحث عن قواسم مشتركة تؤسس لمستقبل تعددي، حر، وشامل لكل السوريين.

أعادت التصريحات الأخيرة التي أدلى بها عدد من الشخصيات المقربة من الحكومة السورية المؤقتة، حول ضرورة حل جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، فتح النقاش حول طبيعة الإسلام السياسي، ودوره في الحياة العامة، وحدود مشاركته في الفضاء السياسي السوري، بين من يرى الخطوة ضرورية لتنظيف المجال العام من التوظيف الديني، ومن يعتبرها مجرد إعادة توزيع للنفوذ داخل المعارضة، يبقى التساؤل مطروحاً: هل هناك فرصة لبناء مشروع وطني ديمقراطي لا تهيمن عليه الأيديولوجيات الدينية؟

وتبرز تساؤلات عميقة حول شكل الدولة القادمة، وهوية المجتمع السياسي الجديد، والرؤية للعلاقة بين الدين والدولة، وعن الملامح التي يجب أن يتسم بها أي مشروع وطني جامع في سوريا المستقبل.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ حسن الدرويش عضو حركة التجدد والتحرر، ودار الحوار التالي:

***بداية، كيف تقيمون الدعوات الأخيرة لحل جماعة الإخوان المسلمين في سوريا؟**

نحن نتابع هذه التطورات باهتمام بالغ، ليس فقط لكونها تمس فاعلاً سياسياً كان حاضراً بقوة في المعارضة، بل لأنها تعيد طرح الأسئلة الجوهرية حول العلاقة بين الدين والسياسة في سوريا، من حيث المبدأ، لسنا ضد مراجعة تجربة جماعة الإخوان أو غيرها من التيارات، بل نعتبر المراجعة النقدية ضرورة إذا أردنا الخروج من الحلقة المفرغة التي دخلت فيها سوريا منذ عقود، لكن ما نلاحظه هو أن هذه الدعوات تأتي في سياق تناقض داخلي بين تيارات الإسلام السياسي نفسها، ومحاولة من بعض الأطراف لإعادة تموضعها داخل المشهد، لا عن قناعة بضرورة الفصل بين الديني والسياسي، لذلك ما لم تكن هذه المواقف جزءاً من مراجعة أوسع لمجمل السياسات، فإنها تبقى مناورات سياسية محدودة الأثر.

***هل ترون في جماعة الإخوان المسلمين تهديداً لمستقبل سوريا الديمقراطي؟**

لا نستخدم مصطلح تهديد بمعناه الأمني فقط، بل ننظر إلى المسألة من زاوية المشروع الذي تحمله الجماعة، الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي ديني، يقدم رؤية تقوم على مركزية المرجعية الدينية، وعلى مفهوم الحكم الإسلامي الذي لا ينسجم مع فكرة الدولة المدنية الحديثة التي تتسع للجميع، نحن نعتقد أن سوريا لا تحتاج إلى قوالب فكرية مغلقة تفرض باسم الدين، بل إلى مشروع سياسي مفتوح يعترف بالتعدد ويؤمن بالاختلاف، تجربة الجماعة، سواء في سوريا أو في دول أخرى، لم تثبت أنها تتجه نحو الديمقراطية الحقيقية، بل غالباً ما تتحول إلى سلطة دينية جديدة تتبنى خطاباً إقصائياً مغلفاً بلغة معتدلة.

***البعض يرى أن حل الإخوان هو نوع من الإقصاء السياسي، كيف تردون على ذلك؟**

الإقصاء لا يحدث عندما يتم رفض فكر لا يؤمن بالتعدد، بل عندما يقصى من يؤمن بالديمقراطية، نحن لا ندعو لإقصاء أحد بسبب توجهه الفكري، بل نطالب بوضع حد لأي مشروع سياسي لا يعترف بحقوق جميع المواطنين بشكل متساوي، التيارات الإسلامية السياسية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان، تبنت خطاباً إقصائياً طويلاً، ليس فقط تجاه الأقليات الدينية والقومية، بل حتى تجاه المختلفين فكرياً داخل الطيف السني نفسه، ولذلك أي دعوة لإعادة النظر في موقع هذه التيارات ليست استهدافاً، بل هي محاولة لتصحيح مسار الحياة السياسية في سوريا.

***ما هو موقفكم من الإسلام السياسي بشكل عام؟**

نحن نميز بوضوح بين الدين والإسلام السياسي، الدين مسألة روحية وشخصية نحترمها ونعترف بأهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات، أما الإسلام السياسي، فهو استخدام الدين كأداة للوصول إلى الحكم وبسط النفوذ، وهذا ما نرفضه بوضوح، الإسلام السياسي، كما عرفناه في السياق السوري والعربي، لم يكن يوماً حاملاً لمشروع وطني شامل، بل لطالما كان أداة للاستقطاب والانقسام، لذلك، موقفنا واضح وهو لا مكان للسياسة المؤدلجة دينياً في دولة مدنية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان.

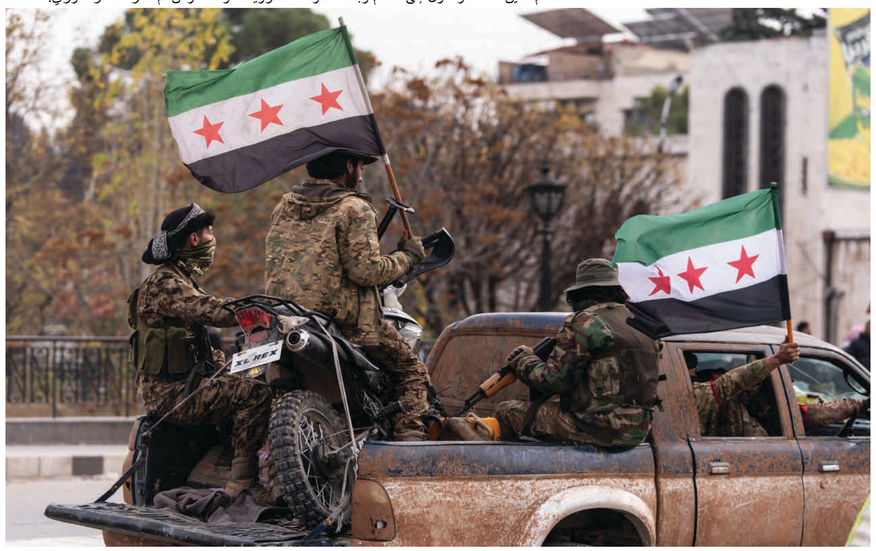

***هل ترون أن الدعوات الحالية لحل الإخوان تعكس تحولاً حقيقياً في خطاب المعارضة؟**

نحن نأمل ذلك، لكن الواقع يشير إلى غير ذلك، للأسف المعارضة الرسمية لم تجري مراجعات فكرية أو سياسية جذرية حتى اليوم، ما زالت رهينة تحالفات إقليمية وأجندات دينية، وغالباً ما تأتي مواقفها كرد فعل لا كجزء من رؤية استراتيجية، لذلك إن لم تكن الدعوة لحل الإخوان مرتبطة بإعادة صياغة للمشروع السياسي ككل، بما يشمل بنية المعارضة وهيكليتها وعلاقتها مع القوى الإقليمية، فإن الأمر سيبقى خطوة شكلية.

***كيف تعاملت الإدارة الذاتية مع الدين في مناطق سيطرتها؟**

بمنهجية واضحة تحترم التعدد الديني وتبعد الدين عن السياسة، في مناطق الإدارة الذاتية يتمتع الناس بحرية ممارسة شعائرهم الدينية دون تدخل أو قيود، في الوقت نفسه، مؤسسات الحكم والإدارة مدنية بالكامل، ولا تخضع لأي مرجعية دينية، نحن نشجع على وجود بيئة تحترم الدين، ولكن تمنع استخدامه كسلاح سياسي، لدينا مؤسسات دينية مستقلة تقوم بدورها التربوي والتوعوي، لكنها لا تتدخل في القرار السياسي أو التشريعي.

***هل توجد تيارات إسلامية سياسية ناشطة في مناطق الإدارة الذاتية؟**

لا، ولا نسعى لتوفير حاضنة لهذا النوع من المشاريع، فلسفة الإدارة الذاتية تقوم على احترام التعدد الثقافي والديني، ولكن ضمن إطار مدني غير مؤدلج، لا مكان للأحزاب الدينية، سواء كانت إسلامية أو غيرها، لأن التجربة السورية أثبتت أن الحزبية الدينية تفتح الباب للتفرقة والاحتراب الداخلي.

***كيف تقيمون تجربة جماعة الإخوان خلال الثورة السورية؟**

من المؤسف أن الجماعة لم تستطع التفاعل مع روح الثورة بشكل حقيقي، بدلاً من المساهمة في بلورة مشروع وطني شامل، عملت الجماعة على استثمار اللحظة الثورية لتعزيز حضورها السياسي، مدعومة من بعض القوى الإقليمية، النتيجة كانت تهميش الكفاءات الوطنية، وتغليب الطابع الأيديولوجي على المشروع السياسي، وهو ما أسهم في انقسام المعارضة، وغياب الرؤية الموحدة، ومن ثم تعثر المسار الثوري.

***هل تعتقدون أن فصل الدين عن الدولة ضرورة لبناء سوريا الجديدة؟**

نعم، وبشكل قاطع لا يمكن بناء دولة حديثة دون فصل واضح بين الدين والسياسة، هذا لا يعني تهميش الدين أو إقصاء المتدينين، بل حماية الدين من التوظيف السياسي، وحماية السياسة من القداسة، الدولة يجب أن تكون محايدة تجاه جميع الأديان والمذاهب، وأن تضمن حرية المعتقد، مع الالتزام بقوانين مدنية تطبق على الجميع دون تمييز.

***هناك من يقول إن الإخوان أقل تطرفاً من جماعات أخرى، كيف ترون هذا الطرح؟**

الاعتدال لا يقاس بالمقارنة مع الأسوأ، بل بالقدرة على قبول التعدد والتنوع وحقوق الإنسان، صحيح أن جماعة الإخوان لا تعتمد وسائل عنيفة بالضرورة، لكنها تحمل في جوهرها مشروعاً لا يعترف بالتعدد، وهو ما يخالف أسس الدولة المدنية، الاعتدال الحقيقي هو أن تؤمن أن لكل إنسان الحق في أن يختلف عنك، دون أن يعامل كمواطن من الدرجة الثانية، وهذا ما لم نشهده في مواقف أو أدبيات الجماعة.

***هل تفتح هذه التحولات الباب لتقارب بين الإدارة الذاتية وباقي أطراف المعارضة؟**

نحن منفتحون على أي حوار جاد وبناء، بشرط أن يكون قائماً على أسس واضحة، وهي الاعتراف بالإدارة الذاتية كجزء من الحل السياسي في سوريا، واحترام إرادة شعوب شمال وشرق سوريا، والتخلي عن الخطابات الإقصائية والأيديولوجيات المغلقة، ولا نعارض التفاهمات السياسية، لكننا نرفض العودة إلى المركزية أو فرض أجندات باسم الوحدة الوطنية التي تستخدم أحياناً كغطاء لإقصاء المكونات المجتمعية، التقارب يجب أن يكون على قاعدة شراكة حقيقية، لا هيمنة طرف على آخر.

***في حال جرت مراجعة فكرية داخل تيارات الإسلام السياسي، هل ستغيرون موقفكم منها؟**

المراجعة الحقيقية لا تعني فقط تغيير الخطاب الإعلامي، بل مراجعة جوهر المشروع السياسي، إذا قدمت أي جهة مراجعة فكرية عميقة تتضمن قبولاً فعلياً بالتعددية والمواطنة المتساوية، وفصلاً للدين عن الدولة، فبالطبع سننظر إلى ذلك بإيجابية، لكننا نرى حتى الآن أن أغلب هذه المراجعات، إن وجدت، تبقى سطحية، وتستخدم لأغراض تكتيكية وليس تحولاً استراتيجياً.

***ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدينية في سوريا دون أن تتحول لأداة سياسية؟**

نحن نرى أن المؤسسات الدينية يجب أن تركز على دورها الأخلاقي والتربوي والروحي، لا أن تدخل معترك الصراع السياسي أو تكون أدوات بيد الأحزاب أو الأنظمة، عليها أن تعزز قيم التعايش والتسامح والحوار، وأن تقف على مسافة واحدة من جميع الأطياف السياسية والدينية، في مناطق الإدارة الذاتية، نسعى إلى بناء نموذج يحتضن الدين كمكون روحي، دون أن يكون سلطة فوق المجتمع أو منافساً للدولة.

***ما هو موقفكم من المواطنين المتدينين أو المحافظين؟ هل يشعرون بالتهميش في نموذجكم؟**

بالعكس تماماً نموذجنا قائم على ضمان حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، لا يوجد لدينا أي تمييز على أساس المعتقد أو درجة التدين، هناك جوامع وكنائس وأماكن عبادة تمارس نشاطها بكل حرية، والتعليم الديني موجود ضمن الأطر القانونية، وليس لدينا أي سياسة لتغيير نمط حياة الناس أو التدخل في خصوصياتهم، الفرق فقط أننا لا نسمح لأي جهة، دينية أو غير دينية، أن تفرض أسلوب حياتها على الآخرين.

***أخيراً، ما هو المشروع الذي تطرحونه كبديل عن الإسلام السياسي أو الأيديولوجيات الإقصائية؟**

نحن نطرح مشروع الأمة الديمقراطية، الذي يقوم على أسس: الإدارة الذاتية، التعدد الثقافي والديني، المساواة الجندرية، ودمقرطة المجتمع من القاعدة إلى القمة، هذا المشروع لا يسعى لفرض هوية واحدة، بل للاعتراف بجميع الهويات الموجودة في سوريا، البديل عن الإسلام السياسي ليس اللادينية أو القمع، بل نظام مدني ديمقراطي يحترم الأديان دون أن يسمح بتحويلها إلى أدوات سلطة، ونحن نؤمن أن الحل في سوريا يجب أن يكون عبر بناء عقد اجتماعي جديد، يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، ويضمن لجميع المكونات مكانها في مستقبل البلد، دون وصاية أو تهميش.

المونة في الساحل السوري.. عبء ثقيل على أكتاف النساء وسط أزمة الغلاء

تقرير/ ا- ن

لطالما ارتبطت المونة بالوفرة والاكتفاء الذاتي في الساحل السوري، سواء في المدن أو القرى، باعتبارها تقليداً عريقاً توارثته الأجيال، من الأجداد الذين كانوا يعبئون الجرار وتجفف النساء البندورة على الأسطحة، وصولاً إلى الأحفاد الذين ورثوا هذه الطقوس لضمان تأمين قوت الشتاء من الزيت والقمح والكشك والمكدوس وغيرها من المنتجات التقليدية. شكلت هذه الممارسة حكمة اقتصادية فعلية، إذ منحت العائلات طمأنينة في مواجهة تقلبات السوق وأمنت لها استقراراً غذائياً بأسعار زهيدة، إلا أن الأزمة الاقتصادية العامة التي تعيشها سوريا غيّرت هذا الواقع بشكل جذري.

ففي ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية إلى مستويات غير مسبوقة، تجد ربات المنازل أنفسهن أمام تحدٍ كبير لتأمين المواد الأولية، إذ غالباً ما تتجاوز تكاليفها ثمن المونة الجاهزة في الأسواق. ما كان في السابق عملاً يوفر حدًا من الكفاية وموفراً للمال أصبح اليوم صعب المنال ويحتاج جهداً مضاعفاً، في ظل أسعار مرتفعة وصعوبة الوصول إلى المواد المطلوبة.

أم جعفر محمد من قرية سربيون بريف جبلة قالت إنها اعتادت إعداد المونة وبيعها بكميات معقولة، حيث كانت تجهيز مؤونة الشتاء تشمل أصنافاً أساسية مثل الزعتر والكشك والمكدوس والزيتون والبرغل ورب البندورة والملوخية، بالإضافة إلى صناعة أنواع مختلفة من المربيات مثل مربى التين والمشمش واليقطين، إضافة إلى خل التفاح وماء الزهر ودبس الرمان. وأوضحت أن السبب الرئيسي وراء استمرارها في هذا العمل يعود إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها عائلتها، إذ إن الاعتماد على المنتجات الجاهزة أصبح شبه مستحيل.

وأضافت أم جعفر أن تحضير المونة في المنزل يتطلب جهداً كبيراً، لكنه يبقى أوفر بكثير من شراء المنتجات من السوق، مشيرة إلى وجود ورشات عديدة في القرية وفي القرى المحيطة، بعضها ليس نظامياً ويُدار من قبل عائلات وبناتها، أو عبر تعاون عدة نساء في نفس العمل. لكنها أكدت أن الغلاء الذي أصاب جميع المواد الأساسية قد شمل معظم مكونات المونة، مثل السمّاق والفريك والكشك، بنسبة زيادة تراوحت بين ١٠ و٤٠٪ لكل صنف، مما رفع كلفة المونة بشكل عام إلى ما يقارب بين مليوني و٢٫٥ مليون ليرة سورية هذا الصيف.

بدورها، أشارت المهندسة أميرة إبراهيم من نفس القرية إلى أن ربات المنازل يناضلن من أجل تأمين المونة في ظل ارتفاع الأسعار وارتفاع كلفة المعيشة، إضافة إلى توقف صرف الرواتب الشهرية، وهو ما يضع أصحاب محلات المونة الموسمية تحت ضغوط كبيرة انعكست على أسعار المنتجات وحجم المبيعات.

وأضافت أن انخفاض عدد الزبائن نتيجة هبوط القدرة الشرائية للمواطن انعكس مباشرة على الحركة التجارية، رغم أن الطلب الأكبر لا يزال يتركز على المونة التقليدية الأساسية مثل البرغل والكشك والزعتر والسماق والمكدوس والزيتون ورب البندورة، إلا أن الكميات المطلوبة محدودة جداً.

وأوضحت أميرة أن أسعار معظم هذه المنتجات شهدت ارتفاعات كبيرة، بينما بقيت أسعار بعض المنتجات مستقرة تبعاً لغزارة المحصول أو قلته، مشيرة إلى أن كلفة شراء المواد الأولية لإعداد أصناف المونة تختلف بحسب كمية التحضير.

ولفتت إلى أن أسباب ارتفاع الأسعار وكلفة المنتج النهائي عند البيع تتعدد، أبرزها ارتفاع كلفة اليد العاملة الزراعية نتيجة كثرة الطلب عليها، وازدياد أسعار المواد الأولية للزراعة مثل الأسمدة وتحريك الأرض، إضافة إلى تكاليف تشغيل آلات التصنيع التي تحتاج إلى الغاز والكهرباء والمازوت وغيرها من المواد التشغيلية التي تشهد بدورها ارتفاعاً مستمراً.

ورغم هذه الصعوبات، لا تزال المونة في نظر كثيرين طقساً وثقافة متجذرة، حيث يحرص البعض على تجهيز حاجاتهم لفصل الشتاء مهما بلغت قسوة الظروف الاقتصادية. وأوضحت المصادر أن الكميات المتوفرة تختلف من أسرة إلى أخرى بحسب وضعها المادي، نتيجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة، وفقدان الكثيرين أعمالهم وفرص رزقهم. وأضافت أنه مع هذه الظروف، لم تعد بعض العائلات قادرة على التموين دفعة واحدة، فتلجأ إلى شراء المواد عند الضرورة القصوى فقط، لضمان استمرارية تلبية حاجاتها الغذائية في فصل الشتاء.

وتعكس هذه المعاناة مدى تأثير الأزمة الاقتصادية على العادات التقليدية التي كانت توفر الأمن الغذائي للمواطنين، وتكشف حجم الضغوط المعيشية التي تواجهها ربات المنازل في الساحل السوري، وسط استمرار ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية.

«ليلة الحناء» تقاليد عرس النساء في حلب.. بين الأصالة والحداثة

في حلب، المدينة التي تتنفس العراقة في كل زقاق وحجر، لا يقتصر العرس على الفخامة الباهرة للقاعات ولا على الصخب الموسيقي، بل يمتد ليصوغ حكاية تتشابك فيها الذكريات والطقوس والتقاليد، تعرف بـ«ليلة الحناء». إنها ليلة مخصصة للنساء، تعيش فيها العروس لحظات من الخصوصية والدفء الاجتماعي بعيداً عن أعين الرجال، حيث تتجسد فيها رموز الفرح والألفة بين الأجيال. في هذه الليلة، تُختبر معاني الأصالة والحداثة، فتلتقي التقاليد العريقة مع لمسات العصر، لتبقى ذكرى محفورة في قلب العروس وذاكرة المدينة.

وتبدأ التحضيرات قبل أسابيع من العرس، حين تصحب العروس والدتها وشقيقاتها وصديقاتها إلى الأسواق القديمة في حلب، مثل خان الصابون وسوق الجوخ وسوق الزرب. هناك، وسط عبق التوابل وروائح العطور الشرقية، تختار العروس أقمشتها المطرزة، والزينة، والهدايا، وكل ما يلزم لإتمام ليلة حفلها. هذه الرحلات ليست مجرد تسوق، بل طقس اجتماعي يربط العروس بعائلتها وبمجتمعها، ويتيح لها فرصة التعرف على قصص النساء الأكبر سناً، اللواتي يروين حكاياتهن عن أعراس مضت وطقوس حافظت على روح المدينة.

في هذه الرحلة، يختلط العمل بالمرح، والتقاليد بالمعاصرة، فتتعلم العروس أن «ليلة الحناء» ليست مجرد حفل، بل تجربة اجتماعية وثقافية، تضعها في قلب نساء المدينة اللواتي يعشن معاً لحظات من الوحدة والتضامن والفرح. ولا تكتمل التحضيرات دون شراء «صينية الحناء»، التي تعتبر رمزاً مركزياً في هذا الطقس، تحمل في طياتها البركة والخير، وتُعدّ بعناية فائقة من قبل قريبة أو صديقة للعروس، وتزين بالورود والشموع الملونة لتصبح لوحة فنية نابضة بالحياة.

الطقوس والأغاني: دمج الماضي بالحاضر

مع حلول الليل، يبدأ الحفل بزغاريد النساء، صوت يعكس الفرح ويعلن عن بدء ليلة مليئة بالاحتفالات. تجلس العروس بثوبها التقليدي المطرز بخيوط الذهب والفضة، المعروف بـ«ثوب الحناء»، بينما تحيط بها الأقارب والصديقات. في هذه اللحظة، تتشابك الأصوات مع رائحة الحناء، وتصبح كل حركة وكل ابتسامة جزءاً من الطقس نفسه.

من أبرز فقرات الحفل «الدبكة الحلبية»، التي تتمايل فيها العروس وصديقاتها على أنغام الميجانا والعتابا، فتتلاحم الخطوات مع الإيقاع الشعبي العميق. هذه الرقصات ليست مجرد أداء، بل وسيلة للتعبير عن الفرح الجماعي، وعن الانتماء لهوية المدينة وتقاليدها. وتظل الأغاني الشعبية تتردد طوال الليل، تحمل كلماتها معاني التمني والسعادة للعروس، مثل: «يا دبكة يا زينة البنات.. ويا ربّ عروستنا تتهنى بالهنا».

وفي قلب الحفل، تُحضَر العروس الحناء ليديها وقدميها، وهو طقس يحمل رمزية عميقة. فالحنة ليست مجرد لون على الجلد، بل رمز للبركة والجمال والحماية، كما تقول الأسطورة الشعبية في الحواري الحلبيّة. تُردد النساء الأغاني المخصصة لهذه المناسبة، وتحتفل العروس بدخولها مرحلة جديدة في حياتها، محاطة بحضور نسائي دافئ يربط بين الماضي والحاضر، بين الجذور والأفق.

الأصالة والحداثة.. مزيج فريد

مع مرور الزمن، لم تزل «ليلة الحناء» تحتفظ بجذورها العريقة، لكنها لم تسلم من تأثير الحداثة. فاليوم تُقام الحفلات في فنادق وقاعات مزودة بأحدث تقنيات الصوت والإضاءة، ما يضيف للحفل رونقاً عصرياً، دون أن يفقد طابعه التقليدي. وحتى الأغاني لم تعد محصورة في الميجانا والعتابا، بل تتخللها أحياناً مقاطع من الراب أو الهيب هوب، خصوصاً في أوساط الشباب، ما يعكس قدرة الحلبية على المزج بين التقاليد وروح العصر.

ومن الملاحظ أن «ليلة الحناء» في حلب تجمع بين جميع الطبقات الاجتماعية، فتجد فيها العائلات التقليدية التي تلتزم بالطقوس القديمة، جنباً إلى جنب مع النساء اللواتي يفضلن لمسات حديثة في الأزياء والموسيقى. هذا التنوع يجعل من الحفل مساحة للتعايش الثقافي، حيث يمكن للجميع الاحتفال بطريقة تعبّر عن هويتهم الفردية والجماعية في الوقت ذاته.

وتعود جذور «ليلة الحناء» في سوريا إلى قرون مضت، حيث كانت تمثل مرحلة التحضير للزواج، وتشكل فرصة لتقوية الروابط بين النساء في المجتمع المحلي. ولم تكن هذه الليلة مقتصرة على حلب وحدها، بل كانت تمارس في معظم المدن السورية، مثل دمشق وحمص وحماة، مع اختلافات بسيطة في الطقوس والأغاني والأزياء. في حلب، تتميز الليلة ببعض الخصوصيات، مثل «الدبكة الحلبية» وأسلوب الزينة، ما يجعلها علامة مميزة للهوية المحلية.

ويلاحظ المؤرخون أن «ليلة الحناء» كانت دائماً مساحة للنساء للاحتفاء بذواتهن ومكانة العروس، بعيداً عن الضغوط الاجتماعية والسياسية، حيث تستطيع النساء التعبير عن فرحهن بطريقة حرة، وممارسة طقوسهن الخاصة دون تدخل من الرجال أو المجتمع العام. وهذا ما جعل الحفل يمتلك بعداً رمزياً واجتماعياً في آن واحد، إذ يربط بين الماضي والحاضر، ويعيد إنتاج القيم الثقافية والحضارية للمدينة.

التلال الأثرية في سوريا.. ذاكرة الحضارات المطمورة بين النهب والإهمال

تبدو التلال الأثرية المنتشرة في الجغرافيا السورية للوهلة الأولى مجرد مرتفعات ترابية صامتة لا حياة فيها. غير أن هذه الكتل، التي يتجاوز عددها عشرة آلاف موقع موزعة بين الشمال والجنوب والشرق، تحمل في طياتها صفحات مطوية من كتاب التاريخ البشري، إذ تختزن طبقاتها المتراكمة آلاف السنين من العمران، والاستيطان، والحروب، والتبادل التجاري والثقافي. إنها «مكتبات صامتة» تحت الأرض، تنتظر من ينفض عنها الغبار ويعيد قراءتها.

موسوعات مطمورة في التراب

يشير الأثري الدكتور نزيه الأشقر إلى أن التلال ليست مجرد تلال ترابية: «كل تل أثري هو طبقات متراكمة من حضارات متعاقبة. في بعض المواقع، نجد أكثر من عشرين طبقة، تبدأ من العصر الحجري الحديث وصولاً إلى العصور الكلاسيكية. هذه الطبقات تمنحنا تسلسلاً زمنياً متكاملاً عن تطور المجتمعات البشرية.»

ويقدّم تل مرديخ (إيبلا)، المكتشف في ريف إدلب، نموذجاً واضحاً. ففي هذا الموقع عُثر على أكثر من ١٧ ألف لوح مسماري، تؤرخ لواحدة من أعرق الممالك في الألف الثالث قبل الميلاد. أما تل براك في الحسكة، فقد كشفت التنقيبات فيه عن معابد ضخمة وأحياء سكنية وأسوار، تؤكد أنه كان مركزاً حضرياً منذ الألف الرابع قبل الميلاد.

وفي الجنوب، يقف تل الرماد قرب دمشق شاهداً على أولى القرى الزراعية في الشرق الأوسط منذ ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد. بينما تحتضن محافظة حماة تلالاً مثل تل العشارنة وتل عقرب، التي تحكي قصة الاستقرار البشري منذ العصر البرونزي وحتى الفترات الإسلامية المبكرة.

تنتشر التلال الأثرية في كامل الجغرافيا السورية، مع كثافة ملحوظة في منطقة الجزيرة حيث نشأت أولى القرى الزراعية على ضفاف الخابور والفرات. وفي دير الزور، يقف تل الحريري (ماري)، الذي أهدى العالم قصراً ملكياً ومكتبة إدارية فريدة من نوعها. أما في ريف حلب الشمالي، فهناك تل عين العرب وتل شعير، اللذان برويان قصصاً عن حضارات الألفين الثاني والأول قبل الميلاد.

هذا التوزع جعل من سوريا «مختبراً مفتوحاً» لدراسة بدايات التحضر البشري، كما يوضح الأثري محمود الحسين:

«كل تل هو قرية أو مدينة بُنيت، دُمّرت، ثم بُنيت فوقها أخرى. لهذا السبب نجد هذا العدد الهائل من التلال، الذي لا يوازيه في الشرق الأوسط إلا بلاد الرافدين.»

التحديات.. النهب والتخريب والإهمال

لم تسلم التلال الأثرية من تداعيات الحرب السورية. فمنذ ٢٠١١، تحولت بعض المواقع إلى هدف لعمليات نهب منظم، نفذتها شبكات مرتبطة بتجار آثار عالميين. في تل الشيخ حمد (دور كاتليمو) في دير الزور، ظهرت عشرات الحفر غير الشرعية التي نفذها لصوص آثار باستخدام معدات ثقيلة. وفي تل حلف شمال الحسكة، جُرّفت طبقات أثرية كاملة تعود إلى العصر الحجري الحديث.

يصف الأثري الدكتور وائل المصري ما حدث بأنه «كارثة ثقافية»:

«القطع المسروقة تُفقد قيمتها التاريخية بمجرد اقتلاعها من سياقها الأثري. فهي لا تعود سوى تحف للبيع، بينما يُفقد الباحثون القدرة على فهم تسلسل الحضارات وتطورها.»

قصة الاستقرار البشري منذ العصر البرونزي وحتى الفترات الإسلامية المبكرة.

وفي محافظة الرقة، يؤكد موظف سابق في مديرية الآثار أن أكثر من ٦٠٪ من التلال تعرّضت لأعمال نهب، لثُهرّب مكتشفاتها عبر الحدود وتظهر لاحقاً في مزادات عالمية.

عوامل طبيعية وبشرية

إلى جانب النهب، هناك تحديات أخرى لا تقل خطورة. السيول والأمطار الشتوية أدت إلى انجراف أجزاء من بعض التلال مثل تل ماري، بينما ساهمت الزراعة العشوائية والبناء قرب المواقع في طمس ملامحها. بعض الأهالي يقومون بحفر سطحي بحثاً عن «كنوز»، دون وعي بأنهم يدمّرون إرثاً إنسانياً لا يُقدّر بثمن.

جهود إنقاذ محدودة

رغم الظروف الصعبة، تبذل المديرية العامة للآثار والمتاحف جهوداً متواضعة لحماية ما تبقى. فقد أطلقت مشاريع لتوثيق المواقع المهددة باستخدام تقنيات ثلاثية الأبعاد، وسعت إلى إعادة ترميم أجزاء من التلال المتضررة. غير أن هذه الجهود تصطدم بضعف الإمكانيات وقلة الكوادر المؤهلة.

الأثري الدكتور عبد الرزاق زينو يرى أن «المجتمعات المحلية يجب أن تكون جزءاً من الحل، فهي خط الدفاع الأول عن التراث. إشراك الأهالي في حماية التلال عبر حملات توعية أو مشاريع تنموية بديلة قد يكون أكثر فاعلية من أي جدار إسمنتي.»

تلال مرشحة للتراث العالمي

تُطرح منذ سنوات مبادرات لتسجيل بعض التلال السورية على قائمة التراث العالمي لليونسكو. من أبرزها:

تل مرديخ (إيبلا): لما يحتويه من أرشيف مسماري فريد.

تل براك: باعتباره من أوائل المراكز الحضرية في الشرق الأدنى.

تل ماري (الحريري): بسبب قصره الملكي ومكتبته الإدارية الضخمة.

لكن الحرب وظروفها أعاقت هذه الجهود، وجعلت حماية هذه المواقع أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

هوية وطنية وإنسانية

لا يرى المختصون أن التلال ملكاً لسوريا وحدها، بل للإنسانية جمعاء. فهي تمثل بدايات الزراعة والكتابة والعمارة، وتشكل جزءاً من الهوية الوطنية السورية. يقول الأثري محمد يونس:

«حماية التلال ليست ترفاً ثقافياً. إنها دفاع عن الهوية وعن مكانة سوريا في سجل الحضارات الإنسانية.»

تواجه التلال الأثرية في سوريا اليوم معركة وجودية: بين أن تبقى شاهداً حياً على عظمة الماضي، أو تتحول إلى مجرد تراب يطويه النسيان. المسؤولية مشتركة بين الدولة، المجتمع، والمنظمات الدولية. فالحفاظ عليها يعني الحفاظ على الذاكرة الجمعية للبشرية، وضمان أن تبقى سوريا إحدى أهم محطات التاريخ الإنساني.

إنها ليست مجرد تلال، بل هواء وهوية، إذا فُقدت ضاع معها جزء لا يعوض من تاريخ العالم.

ساعة باب الفرج منارة حلب على أطراف المدينة القديمة

حلب/ خالد الحسين

على أطراف المدينة القديمة في حلب وتحديداً في ساحة باب الفرج، ترتفع ساعة باب الفرج شامخة منذ أكثر من قرن، لتكون أحد أبرز معالم المدينة ورمزاً من رموزها التي ارتبطت بذاكرة الحلبيين. هذا البناء الذي يعلوه وجه الساعة لم يكن مجرد مؤشر للوقت، بل تحول إلى نقطة التقاء ومرجع أساسي في حياة الناس اليومية، حتى صارت عبارتا «نلتقي عند الساعة» و«امشي باتجاه الساعة» من أكثر العبارات تداولاً في أحاديث أهل المدينة.

شُيدت الساعة في الفترة ما بين عامي ١٨٩٨ و١٨٩٩، على يد المعماري الفرنسي–النمساوي شارل شارتييه وبالتعاون مع المهندس الحلبي بكر صدقي، وبرعاية الوالي رفعت باشا بحسب ما ذكرت المصادر التاريخية وقد حملت في طرازها لمسات عثمانية ممزوجة بروح الباروك الأوروبي، وبلغ ارتفاعها نحو ثمانية وعشرين مترًا، وزُوّدت بأربعة وجوه زجاجية مضيئة جعلتها مرئية من جميع الاتجاهات. كان الهدف من إنشائها أن تكون علامة حضارية تعكس ارتباط حلب بالحداثة وتنظيم الوقت، خصوصاً في فترة شهدت نشاطاً تجارياً واسعاً عبر أسواقها وخاناتها.

ومع موقعها الحيوي عند مدخل باب الفرج، أحد الأبواب التاريخية لأسوار حلب القديمة، صارت الساعة علامة بارزة تتوسط الحركة التجارية والاجتماعية في المدينة. فهي تقع عند نقطة التماس بين الأسواق التقليدية مثل سوق الزرب وسوق العطارين من جهة، والمناطق الحديثة نسبياً مثل شارع فيصل وساحة سعد الله الجابري من جهة أخرى. ولهذا السبب اعتُبرت الساعة منذ بداية القرن العشرين نقطة عبور لا بد منها لأي زائر أو تاجر أو مسافر.

أهمية الساعة لا تقتصر على قيمتها العمرانية فقط، بل على مكانتها في وجدان الناس. فهي بالنسبة لأهالي حلب علامة مكانية يلتقون عندها، ويعطون من خلالها الاتجاهات، حتى أصبح اسمها جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية. ويصعب على زائر لحلب أن يمر بالمدينة من دون أن يسمع بساعة باب الفرج أو يلتقط صورة لها.

في لقاء «السوري» مع ناديا عبد الغني، عضو في المركزي الثقافي بحلب، تحدثت عن القيمة الرمزية للساعة قائلة: «إنها شاهد على مراحل متعددة من تاريخ المدينة، فهي ليست مجرد برج بل رمز للحضارة والانفتاح. لقد استطاعت أن تجمع بين العمارة والفائدة العامة، ولهذا بقيت في ذاكرة الحلبيين على مر الأجيال». وأكدت أن الحفاظ عليها اليوم يعد مسؤولية ثقافية بقدر ما هو عمراني، فهي جزء من الهوية الجماعية وليست مجرد معلم سياحي.

أما أبو محمد، أحد باعة الكتب القريبين من الساحة، فقد روى لنا تجربته اليومية معها قائلاً: «منذ أربعين سنة وأنا أبيع الكتب هنا، وكل من يسألني عن عنوان مكان ما أقول له: امشي باتجاه ساعة باب الفرج. هي بالنسبة لي أكثر من ساعة، هي علامة أعيش معها يوميًا. حتى زبائني القدامى، عندما يودون لقائي بعد سنوات، يقولون لي نلتقي عند الساعة، وكأنها عنواني الدائم».

وعند سؤال أحد أصحاب المحال التجارية المجاورة، السيد خالد الحلبي، أوضح أن موقع الساعة بالغ الأهمية بقوله: «هي تقع على أطراف المدينة القديمة تمامًا، عند نقطة التماس بين الأسواق التاريخية والمناطق الحديثة، وهذا ما يجعلها نقطة جذب أساسية. كثير من الزوار والسياح يمرون من هنا لأنها بوابة الدخول إلى قلب حلب، ومكان استراحة قبل متابعة جولتهم. وجودها ينعكس إيجابًا على تجارتنا، فهي تلفت الأنظار وتجعل المنطقة أكثر حيوية بالإضافة إلى أنها ساهمت في تشغيل المحلات التجارية المجاورة لها ما ساهم في زيادة النشاط التجاري المنطقة.

تجارة الأنتيكا في دمشق بين الركود والانتعاش.. أحلام معلّقة على عودة السياحة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في قلب دمشق القديمة، وبين أزقتها الحجرية العابقة برائحة التاريخ، تقف محالّ الأنتيكا التي لطالما شكّلت جزءًا من هوية العاصمة وأسواقها العريقة. هذه المتاجر، التي اعتادت أن تستقبل السياح من مختلف أنحاء العالم، عانت لسنوات طويلة من ركود شبه كامل بسبب الحرب وتراجع السياحة، لكنها اليوم تستعيد شيئًا من بريقها وسط آمال بعودة الانفتاح والعلاقات العربية، وما يحمله ذلك من فرص لإنعاش هذا القطاع المميز.

الأنتيكا ليست مجرد بضاعة، بل هي ذاكرة مادية تختزن صور أزمنة بعيدة، وتشمل مقتنيات مثل الأواني النحاسية والمصنوعات الخشبية والمطرزات الشرقية والسجاد العجمي والتحف الفضية. ومثلما كانت دمشق في الماضي ملتقى للحضارات، فإن أسواقها القديمة بقيت حتى اليوم مقصداً لعشاق هذه المقتنيات. غير أن هذه التجارة لم تسلم من آثار الحرب التي أفرغت الشوارع من السياح، وتركت التجار أمام خيارين: إغلاق محالهم أو البحث عن بدائل.

أبو تيمور، وهو صاحب متجر أنتيكا في حي الحريقة، يتحدث عن تجربته قائلاً: "حين انقطعت حركة السياح كليًا عام ٢٠١٣، خسرنا معظم زبائننا التقليديين. جربت البيع عبر الإنترنت وأنشأت صفحة على منصات التواصل، وتمكنت بالفعل من بيع بعض القطع إلى مغتربين. لكن سرعان ما واجهنا مشكلات مع الشحن والرقابة الأمنية التي بدأت تفرض علينا إتاوات وتفتيشات متكررة، حتى صرنا نخشى إرسال أي قطعة للخارج. كثير من زملائي أغلقوا محلاتهم، وأنا نفسي توقفت عن العمل لفترة قبل أن أعود مؤخراً مع بوادر الانفتاح الجديد".

التحديات لم تقتصر على الرقابة أو غياب السياحة، بل امتدت إلى ظاهرة مقلقة هي غزو القطع المقلدة للسوق. إذ يؤكد أبو تيمور أن كثيرًا من الورش صارت تنتج قطعًا جديدة تُباع على أنها قديمة بعد تعتيقها بشكل متقن. ويضيف: "أصبح من الصعب التمييز بين الأصل والمزيف، ولا يستطيع ذلك سوى خبراء متخصصين. هذه الظاهرة أضرت بسمعة المهنة، وجعلت بعض الزبائن يشكّون في أي قطعة تعرض أمامهم، حتى لو كانت أصيلة".

من جهتها، تروي سمر خوري، صاحبة متجر صغير في باب توما، أن عملها في جمع المقتنيات بدأ كهواية قبل أن يتحول إلى مهنة. وتقول: "كثير من الناس يأتون لبيع قطع ورثوها عن أجدادهم بسبب الظروف المعيشية الصعبة، وأحيانًا نجد أنفسنا نتردد قبل الشراء لأن هذه المقتنيات تحمل قيمة عاطفية كبيرة. في حالات كثيرة رفضت العائلات البيع في اللحظة الأخيرة بعد أن غلبها الحنين". وتضيف بابتسامة: "نشعر أننا مثل الصيادين، قد نصادف قطعة نادرة فجأة، لكن الحصول عليها يحتاج إلى صبر طويل".

ورغم الصعوبات، فإن أصحاب محلات الأنتيكا يرون أن السياحة تبقى شريان حياتهم الأساسي. فالسائح هو من يمنح هذه القطع قيمتها الحقيقية، سواء كرمز تراثي أو كهدية تعكس روح دمشق. هذا ما يؤكده مروان دياب، الذي ورث متجره في سوق الحميدية عن والده: "قبل الحرب، لم يكن يمر يوم من دون أن يدخل محلي عشرات السياح. معظم مبيعاتي كانت لزوار من أوروبا والخليج، أما السوريون فكانوا نادرًا ما يشترون. اليوم نأمل أن تعود تلك الأيام، خصوصًا مع الحديث عن انتعاش الموسم السياحي ومعرض دمشق الدولي الذي أعاد بعض الحركة للأسواق".

الأسعار، كما يوضح دياب، تتفاوت بشكل كبير بحسب نوع القطعة وحالتها وندرتها. فالمقتنيات الخشبية أو الأقمشة القديمة تتعرض للتلف إذا لم تُحفظ جيدًا، بينما النحاسيات والفضيات أكثر مقاومة للزمن. ويشير إلى أن بعض القطع قد يصل ثمنها إلى ملايين الليرات، خصوصًا إذا ارتبطت بحكاية أو شخصية تاريخية، فيما تبقى قطع أخرى متاحة بأسعار متوسطة لعشّاق جمع التحف البسيطة.

لكن الأنتيكا ليست مجرد تجارة، بل هي أيضًا علاقة وجدانية مع الماضي. الباحثة في التراث غادة العلي تقول: "الناس يشترون هذه المقتنيات لأنهم يحنون إلى الزمن الجميل. إنها محاولة لاستعادة لحظة من الماضي داخل الحاضر، وإبقاء الصلة مع الأجداد حيّة. كل قطعة تحمل قصة وصانعيها وضعوا فيها فنًا وصبرًا وجهدًا يجعلها مميزة حتى لو جرّدناها من قيمتها التراثية".

اليوم، تقف تجارة الأنتيكا في دمشق على مفترق طرق. بين ماضٍ مزدهر رسمته مواسم السياحة وأسواق مكتظة بالزوار، وحاضر مثقل بالتحديات الاقتصادية والأمنية، ومستقبل يأمل أصحابه أن يكون أكثر إشراقًا مع عودة الانفتاح العربي وازدياد الاهتمام بالتراث السوري. ورغم أن الطريق ما يزال مليئًا بالعقبات، فإن الأمل لم يغادر أصحاب هذه المهنة الذين يرون في كل قطعة أنتيكا رسالة خالدة من الماضي، وحلمًا بعودة دمشق لتكون عاصمة للثقافة والسياحة كما كانت دومًا.

بصرى الشام تعود للنبض على خطى السيّاح

درعا/ رجاء مختار

بعد أكثر من عقد من العزلة القسرية التي فرضتها ويلات الحرب، تلمح بصرى الشام، جوهرة المحافظات السورية وأحد أبرز شواهد التاريخ الإنساني، إلى إمكانية عودة الحياة إلى طبيعتها. ففي مشهد اعتبره المراقبون مغايراً تماماً للصورة النمطية التي رُسخت عن سوريا خلال السنوات الماضية، استقبلت المدينة الأثرية وفداً سياحياً دولياً هو الأول من نوعه منذ اندلاع النزاع.

الوفد، الذي ضخ دماء جديدة من الأمل في شرايين المدينة الخالدة، ضم ٥٧ سائحاً وسائحة قادمين من خلفيات ثقافية وجغرافية متنوعة، من بينهم أكاديميون ومهندسون معماريون من الولايات المتحدة وبريطانيا والصين، بالإضافة إلى مستشرقين مهتمين بتاريخ الحضارات. لم يكن مجرد زيارة عابرة، بل كانت رحلة استكشافية لأعماق تاريخ يمتد لآلاف السنين، توجها الزوار بإعجاب صادق بالكنوز التي تزخر بها هذه البقعة الفريدة من العالم.

لم يتمالك أحد السياح نفسه وهو يقف أمام المسرح الروماني العظيم، مندهشاً من روعة البناء وقدرته على تحدي الزلازل والزمن. عبر عن مشاعره قائلاً: «هذا ليس مجرد مبنى حجري؛ إنه سيمفونية معمارية نادرة. دقة الهندسة والصوتيات هنا تتفوق على كثير من المنشآت الحديثة. إنه شاهد حي على عبقرية الإنسان عندما يريد أن يخلد فنه».

لم يتوقف إعجاب الضيوف عند المدرج الروماني الشهير، بل امتد ليشمل نسيج المدينة الفسيفسائي الفريد، حيث التعايش الذي تحول إلى حجر. يوكو تاناكا، باحثة في الأديان المقارنة من اليابان، وقفت طويلاً أمام ذلك التجاور العجيب بين كنيسة بصرى المسقوفة، وهي الوحيدة من نوعها على مستوى العالم، والمسجد الفاطمي القديم. علقت على المشهد بقولها: «هذا المكان لا يروي تاريخاً دينياً فحسب، بل يروي قصة إنسانية سامية عن التعايش والاحترام المتبادل. إنه درس للعالم أجمع في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى مثل هذه الدروس».

الزيارة لم تخلُ من بعدٍ تحذيري جاد، حيث نبه عدد من الخبراء في الوفد من المخاطر التي تهدد هذا الإرث الإنساني. الدكتورة إيما تشبن، خبيرة ترميم الآثار من الصين، حذرت من التوسع العمراني العشوائي الذي يلف المدينة القديمة، مشددة على أن «بصرى هي ملك للإنسانية جمعاء، وواجبنا جميعاً حمايتها من أي اعتداء أو إهمال. الحفاظ على هذه المواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي هو مسؤولية دولية، وليس محلية فحسب».

ومع أن بصرى، التي تضم أكثر من ٤٥ موقعاً أثرياً مسجلاً، لم تسلم من ندوب الحرب وآثار الدمار التي طالت معالم بارزة مثل «سرير بنت الملك» وعدداً من المساجد الأثرية، إلا أن صمودها أصبح جزءاً من قصتها الخالدة. عودة السياح، ولو بشكل بطيء ومحسوب، تبعث رسالة مفادها أن جمال التاريخ وقوة التراث أقوى من كل دعوات التدمير، وأن أصداء الأغاني والصلوات التي ترددت في مدرجها قبل ألفي عام، قادرة على أن تعود مرة أخرى لتملأ الأجواء بأمل جديد، يثبت أن هذه الأرض كانت، وستبقى، صرحاً شامخاً يحكي قصة الإنسان.

تأثير العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي على العادات والتقاليد

تقرير/ حسن الشيخ

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات كبيرة بفعل العولمة والتطور الرقمي السريع، وكان لوسائل التواصل الاجتماعي النصيب الأكبر في رسم ملامح هذه المرحلة الجديدة، حيث تحولت إلى جسر ثقافي ينقل العادات والقيم من مجتمع إلى آخر بسرعة فائقة. هذا الواقع ألقى بظلاله على المجتمعات المحلية، التي وجدت نفسها أمام تحدٍّ حقيقي للحفاظ على هويتها الثقافية والتقليدية.

أن العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحتا أمرًا واقعًا لا يمكن تجنبه، لكن التحدي يكمن في كيفية التعامل معهما بوعي، بحيث نحافظ على العادات والتقاليد الأصيلة ونقدمها بشكل عصري يتناسب مع لغة العصر. فالحفاظ على الهوية لا يعني الانغلاق، كما أن الانفتاح لا يعني الذوبان، بل المطلوب هو إيجاد مساحة وسط تحفظ للثقافة المحلية مكانتها في عالم سريع التغير.

العولمة وتبدل أنماط الحياة

العولمة ليست مجرد انفتاح اقتصادي أو تبادل تجاري، بل هي أيضًا تواصل ثقافي وفكري جعل الشباب أكثر عرضة لتأثيرات الخارج. فالموضة، الموسيقى، وأنماط الطعام، وحتى طرق الاحتفال بالمناسبات، أصبحت تحمل طابعًا عالميًا أكثر من الخصوصية المحلية. فالشباب اليوم، سواء في المدن الكبرى أو القرى، أصبحوا أكثر ميلًا لتقليد ما يرونه على الشاشات، سواء في طريقة اللباس أو في أسلوب الحياة.

أصبحت تحمل لمسات وافدة من مجتمعات أخرى، أحيانًا على حساب التقاليد المحلية.

منصات مثل «فيسبوك» و«تيك توك» و«إنستغرام» تحولت إلى ساحات لتجارب حياتية جديدة، وأصبحت تُظهر أنماط سلوك قد يراها البعض دخيلة. فاللغة المستخدمة بين الشباب باتت خليطًا من اللهجات المحلية والمصطلحات الأجنبية، والاهتمامات اليومية ارتبطت بالترندات العالمية أكثر من ارتباطها بالموروث الاجتماعي.

تآكل بعض القيم الاجتماعية

عدد من الباحثين الاجتماعيين يشيرون إلى أن قيمًا مثل التكافل الأسري، المجالس الشعبية، أو اللقاءات العائلية، تراجعت لصالح التواصل الافتراضي. فبدل الجلوس مع الأقارب أو كبار السن لسماع الحكايات الشعبية، يقضي الكثير من الشباب ساعات طويلة أمام الشاشات، مما أحدث فجوة بين الأجيال.

ورغم المخاوف، فإن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في نشر الثقافة المحلية أيضًا، حيث بات الكثير من الشباب يوثقون الأعراس، الأغاني، الأكلات التراثية، وحتى عادات الضيافة، ويشاركونها مع العالم. بهذا المعنى، يمكن القول إن المنصات الرقمية تحولت إلى أرشيف مفتوح للتقاليد، لكنها في الوقت نفسه باب مفتوح لتأثرها بالآخر.

وتفتقر مناطقنا بالعمل على تنظيم ندوات أو ورشات حوارية لنقاش الهوية في عصر العولمة والعمل على نقاش كيفية الحفاظ على الموروث الشعبي مع الاستفادة من مزايا الانفتاح الرقمي والعمل على الخروج بتوصيات تشجع على التوازن بين الأصالة والمعاصرة، عبر تعليم الأجيال الجديدة السبل الكفيلة باستخدام التكنولوجيا والتمسك بالجذور.

البرلمان الفرنسي يسقط حكومة بايرو.. ويضع ماكرون أمام خيارات صعبة

لطفي توفيق

أسقط البرلمان الفرنسي حكومة فرانسوا بايرو بسبب خططها لكبح جماح الدين العام المتضخم، مما فاقم الأزمة السياسية في فرنسا، ووضع الرئيس إيمانويل ماكرون في موقف صعب بسبب اضطراره لاختيار خامس رئيس وزراء في أقل من عامين.

وصوّت ٣٦٤ نائباً لصالح حجب الثقة عن الحكومة، بينما أبدى ١٩٤ تأييدهم لبايرو الذي تولى منصب رئاسة الحكومة قبل تسعة أشهر فقط.

وخلال الجلسة قال رئيس الكتلة الاشتراكية في البرلمان بوريس فالود، إن حزبه «مستعد لتولي الحكم إذا كلفه الرئيس إيمانويل ماكرون بذلك»، وأكد أنه جاهز لتشكيل حكومة بديلة بالتعاون مع الأحزاب اليسارية والخضر.

وكان فرانسوا بايرو قد خاطر بمبادرة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الخامسة، بتقديم بيان حكومته للجمعية الوطنية، وإلى أعضاء لا يؤيدونه في البرلمان، بهدف الحصول على ثقتهم، استنادا إلى المادة ٤٩ من الدستور، التي لا تستطيع تحقيقها إلا الحكومات التي تتمتع بأغلبية مريحة في قصر بوربون.

ومنذ إعلان ماكرون عن حل البرلمان في شهر حزيران العام الماضي، عجزت حكومة بايرو، وحكومة ميشيل بارنييه التي سبقتها، عن ضبط الأوضاع الداخلية الفرنسية بسبب غياب التوافق بين الأحزاب السياسية فيها.

مهمة مستحيلة

تتمثل خطة بايرو لاحتواء الدين المطرد للبلاد في توفير ٤٤ مليار يورو من الإنفاق للحد من عجز الموازنة الذي وصل إلى ٥٫٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي، وهو ما يتجاوز بكثير السقف المحدد من الاتحاد الأوروبي البالغ ٣٪.

وشملت الخطة إلغاء عطلتين رسميتين، وطالت مزايا اجتماعية، من بينها الحديث عن «سنة بيضاء» خالية من الزيادات في التحويلات الاجتماعية، في خطوة من شأنها أن توفر وحدها حوالي ٥ مليارات يورو.

وحاول بايرو الذي رفع شعار «المسؤولية أو الفوضى»، الاعتماد على خصومه من اليسار واليمين، أو على الأقل امتناعهم عن التصويت، من أجل تمرير مشروع قانون الميزانية، وهو ما يبرر سعيه إلى الحصول على التصويت بالثقة قبل موعدها المقرر في تشرين الأول، ولكن خططه بدت غير واقعية ويستحيل تنفيذها.

وفي ظل التمويلات الإضافية المرتفعة الموجهة للدفاع والأمن، لم تتمكن تحذيرات الرئيس الفرنسي من مساعدة حكومة بايرو على النجاة من سحب الثقة، حيث حذر من مخاطر تعطيل التصديق على ميزانية عام ٢٠٢٦، وما قد يترتب على ذلك من عواقب تمس الأمن القومي.

من السترات الصفراء إلى التعبئة الرقمية

أعادت حركة التعبئة الاحتجاجية الرقمية التي انطلقت في فرنسا إلى الأذهان حركة «السترات الصفراء» التي أقضت مضجع الحكومة على مدى أسابيع طويلة قبل سبع سنوات.

وانطلقت الحركة عبر المنصات التفاعلية والسوشال ميديا، ومجموعات النقاش، منذ شهر أيار الماضي، لكنها اكتسبت زخماً واسعاً عندما طرح فرانسوا بايرو خطط التقشف لمواجهة تضخم الدين العام وتدهور الاقتصاد الفرنسي.

ووفق تقارير الصحافة الفرنسية، فقد بدأت التعبئة عبر تطبيق «تليغرام» لتتوسع نحو باقي منصات التواصل الاجتماعي ومجموعات افتراضية مفتوحة للنقاش.

وتراوحت الدعوات المنطلقة من تغريدات آلاف المتصفحين بين دعوات كلاسيكية مثل الإضراب والاعتصام المدني، إلى أخرى غير تقليدية مثل حث المحتجين على الامتناع عن التسوق واستخدام البطاقات المصرفية بدءا من الأسبوع الماضي، والعدول عن الذهاب الى المساحات التجارية.

وبرزت منصة «لنغضب» كواجهة للتعبئة ووسيط إعلامي ورقمي رئيسي للحملة التي تحمل نفس الاسم.

ودعا حزب «فرنسا الأبية» اليساري المواطنين إلى التظاهر في الشوارع ضد حكومة بايرو في شهر تموز الماضي.

خيارات ماكرون

سخبت البرلمان الثقة من حكومة بايرو بسبب اقتراحها تخفيض الميزانية عن طريق إلغاء بعض أيام العطل لدفع الفرنسيين للعمل أكثر، في حين ترى أغلبية الفرنسيين أنه ما من سبب يدفعهم لتحمل ثمن السياسة المالية السيئة للحكومات التي عملت تحت قيادة ماكرون، خصوصا أنها أرهقت اقتصاد البلاد بدعمها المالي لأوكرانيا في حربها ضد روسيا.

ومع سقوط الحكومة دخل ماكرون في أزمة لا تقتصر على سقوطها فقط، فهو غير قادر على تشكيل حكومة تدير البلاد فيما بقي من فترته الرئاسية، كونه يدور في فلك أربعة أحزاب هي حزبه النهضة، وحزب الجمهوريين، والحركة الديمقراطية، وحزب آفاق، ولذلك حاول في الفترة الأخيرة استمالة الحزب الاشتراكي وحزب الخضر للتحالف معه، بهدف توسيع نسبة المؤيدين لحكومته وحمايتها، وهي محاولة لم تنجح إلا بتأجيل سقوط الحكومة.

والآن يبدو ماكرون أمام خيارين أحلاهما مر، إما حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية جديدة كما حدث في حزيران من العام الماضي، حيث انهزم أمام اليسار.

وإما استقالته من رئاسة فرنسا، وقد بدأت تتعالى الأصوات التي تدعوه إلى ذلك صراحة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤيد إقامة دولة فلسطينية من دون "حماس"

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم "إعلان نيويورك"، الذي يهدف إلى إحياء حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين، لكن من دون إشراك حركة حماس بشكل صريح.

وقد حظي "إعلان نيويورك" بتأييد ١٤٢ دولة، فيما عارضته ١٠ دول من بينها إسرائيل والولايات المتحدة، وامتنعت ١٢ دولة عن التصويت.

وقدم الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة جيروم بونافر، في بداية الاجتماع مشروع القرار قبل التصويت، بالنيابة عن بلاده والسعودية والدول الراعية الأخرى.

وقال بونافور: "يضع هذا الإعلان خارطة طريق واحدة لتحقيق حل الدولتين، وذلك بفضل الالتزامات الرئيسية التي قطعتها السلطة الفلسطينية والدول العربية من أجل السلام والأمن للجميع في المنطقة».

وأكد أن خارطة الطريق تتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار في غزة، إطلاق سراح جميع الرهائن، إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، نزع سلاح حركة حماس وإقصائها عن الحكم في غزة، إلى جانب التطبيع بين إسرائيل والدول العربية وتنفيذ ضمانات الأمن الجماعي.

وينص الإعلان بوضوح على إدانة حماس ومطالبتها بتسليم سلاحها، كما يشمل الاتفاق العمل المشترك لإنهاء الحرب في غزة والتوصل إلى تسوية عادلة وسلمية ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، استناداً إلى التطبيق الفعّال لحل الدولتين، وبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين وجميع شعوب المنطقة.

وجدد الإعلان إدانة جميع الهجمات من أي طرف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية، إضافة إلى جميع الاعتداءات ضد الأعيان المدنية والأعمال الاستفزازية والتحريض والتدمير.

وأشار إلى أن أخذ الرهائن محظور بموجب القانون الدولي، مؤكداً رفض أي أعمال تؤدي إلى تغييرات إقليمية (الأرض) أو ديموغرافية (السكان)، بما في ذلك التهجير القسري للفلسطينيين، الذي اعتبره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.

كما أدان الإعلان هجمات حماس ضد المدنيين في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وأدان في الوقت ذاته هجمات إسرائيل ضد المدنيين في غزة، وضد البنية التحتية المدنية والحصار والتجويع، التي تسببت بكارثة إنسانية مدمرة وأزمة حماية خطيرة.

وأكد الإعلان أن الحرب والاحتلال والإرهاب والتهجير القسري لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام أو الأمن، مشدداً على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لذلك.

وأضاف أن إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتطبيق حل الدولتين هما السبيل لتلبية التطلعات المشروعة وفق القانون الدولي لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وأفضل طريقة لإنهاء العنف بجميع أشكاله، ووضع حد للإرهاب وأي دور مزعزع للاستقرار من الأطراف من غير الدول، وضمان الأمن والازدهار والتكامل الإقليمي لصالح جميع شعوب المنطقة.

وتعهد المسؤولون والمندوبون المشاركون في الإعلان باتخاذ خطوات ملموسة ومحددة بإطار زمني لا يمكن التراجع عنها من أجل التوصل إلى التسوية السلمية لقضية فلسطين، وتطبيق حل الدولتين.

وأكدوا على ضرورة تجسيد دولة فلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة القادرة على الاستمرار اقتصادياً، والتي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، بما يتيح التكامل الإقليمي والاعتراف المتبادل في أسرع وقت ممكن عبر إجراءات ملموسة.

تجارة المياه تنتعش بدمشق.. ضبط صهاريج تبيع "مياه مسابح"!

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في ظل أزمة المياه المتفاقمة التي تشهدها العاصمة السورية دمشق منذ أشهر، برزت ظاهرة جديدة أثارت قلق السكان والجهات الرقابية على حد سواء، وهي تجارة المياه عبر الصهاريج الخاصة. هذه التجارة، التي بدأت كحل مؤقت لتعويض انقطاع المياه من الشبكة العامة أو ضعف ضخها، تحولت اليوم إلى سوق موازٍ يتحكم فيه تجار جدد، يفرضون أسعارهم وفق العرض والطلب، مستفيدين من حاجة الأهالي الماسة للمياه، في ظل تقنين حاد بلغ في بعض المناطق حدود ساعتين من الضخ يومياً فقط. لكن المفاجأة التي زادت من غضب الأهالي ورفعت مستوى الخطر الصحي، كانت اكتشاف قيام بعض الصهاريج ببيع مياه ملوثة أو غير صالحة للشرب، وصلت في حالات عدة إلى حد استخدام مياه المسابح الخاصة وإعادة بيعها للمنازل على أنها مياه للشرب أو الاستعمال المنزلي.

القضية لم تعد مجرد شكوى من غلاء أسعار المياه المباعة عبر الصهاريج، بل تحولت إلى ملف أمني وصحي بعد ضبط عدة صهاريج وهي تنقل مياه غير مطابقة للمواصفات، مصدرها أحواض سباحة أو آبار مخالفة غير خاضعة للفحص الدوري. وبحسب ما نقلته وسائل إعلام محلية، فإن مديرية حماية المستهلك في دمشق بالتعاون مع مؤسسة المياه والجهات المختصة تمكنت مؤخراً من حجز عدد من الصهاريج ومصادرة حمولتها، بعد التأكد من أن مصدر المياه ليس من الشبكة النظامية، وإنما من مسابح خاصة جرى سحبها وإعادة بيعها بأسعار تتراوح بين ١٠٠ ألف و١٥٠ ألف ليرة للبرميل الواحد، وهو مبلغ يفوق بكثير قدرة معظم العائلات التي تعيش على رواتب بالكاد تصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة.

هذا الواقع المأزوم يسلط الضوء على جانب مظلم من أزمة المياه في دمشق، حيث تحولت الحاجة الأساسية إلى مادة للمضاربة والاحتكار، وسط غياب آليات رقابية فعالة. فبينما تؤكد الجهات الرسمية أنها تعمل على تنظيم عمل الصهاريج ومنح تراخيص محدودة لها وفق شروط صحية، يشير مواطنون إلى أن عدد الصهاريج العاملة بشكل غير شرعي يتضاعف يومياً، ما يجعل أي جهود للرقابة قاصرة عن تغطية العاصمة المترامية الأطراف.

والأخطر من ذلك أن بعض هذه الصهاريج باتت مرتبطة بما يشبه "مافيات المياه"، حيث يتم التنسيق مع أصحاب الآبار الخاصة أو المسابح لتعبئة الصهاريج سراً مقابل مبالغ مالية كبيرة، ثم إعادة توزيعها في الأحياء العطشى. إحدى السيدات في حي الميدان تحدثت قائلة إن عائلتها اضطرت لشراء المياه من الصهاريج ثلاث مرات خلال الأسبوع الماضي، بتكلفة تجاوزت نصف راتب زوجها، ورغم ذلك تبين لاحقاً أن المياه غير صالحة للشرب بعد ظهور روائح غريبة منها. وأضافت أن شكاواها للبلدية لم تجد أي صدى، وأنها لم تتلق سوى وعود بزيادة ساعات الضخ دون تنفيذ فعلي. أما في حي المزة، فقد انتشرت مقاطع مصورة على وسائل التواصل الاجتماعي تُظهر قيام بعض الصهاريج بملء خزانات المنازل مباشرة بمياه خضراء اللون، ما أثار موجة سخرية وغضب في آن واحد، حيث اعتبرها السكان "فضيحة صحية" تهدد حياة الأطفال وكبار السن.

من جانبها، أصدرت وزارة التجارة الداخلية بياناً أكدت فيه أنها ستكثف دوريات الرقابة على عمل الصهاريج، وستفرض غرامات مالية كبيرة على كل من يثبت تورطه ببيع مياه غير نظامية. وأشارت الوزارة إلى أن بعض المخالفين أُحيلوا إلى القضاء بجرم "الغش" وتعريض الصحة العامة للخطر. ورغم هذه الإجراءات، فإن خبراء يرون أن المشكلة أعمق من مجرد ضبط صهريج هنا أو هناك، إذ ترتبط مباشرة بغياب حلول جذرية لأزمة المياه في العاصمة، حيث تراجع مستوى الموارد المائية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بسبب الجفاف وضعف البنية التحتية وتأخر مشاريع الصيانة.

اللافت أن تجارة المياه لم تعد تقتصر على الصهاريج الجوالة فقط، بل ظهرت أيضاً أسواق إلكترونية على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يعرض تجار المياه خدماتهم بشكل علني، محددين أسعار النقل والكميات المتاحة، في مشهد يعكس حجم الفوضى والطلب الكبير. ويشير متابعون إلى أن هذه التجارة باتت تشبه في تنظيمها تجارة المحروقات في السوق السوداء، مع فارق أن المياه سلعة لا غنى عنها، ما يضاعف من خطورة استغلالها.

على الجانب الصحي، يحذر الأطباء من كارثة وشيكة إذا استمرت عمليات تزويد المنازل بمياه ملوثة، حيث قد تؤدي إلى تفشي أمراض معوية والتهابات خطيرة، خصوصاً بين الأطفال. وأكدت نقابة الأطباء أن المستشفيات في دمشق استقبلت بالفعل عدداً متزايداً من الحالات التي تعاني من أعراض مرتبطة بتلوث المياه، مثل الإسهال والتسمم المعوي، وهو ما يرفع مستوى القلق العام.

ومع تزايد الشكاوى، يبقى السؤال الأساسي: هل تستطيع السلطات ضبط هذا السوق المتنامي ووضع حد لاستهتار بعض التجار بحياة الناس؟ أم أن تجارة المياه ستصبح جزءاً من المشهد اليومي للعاصمة كما حدث مع المحروقات والخبز؟ ما هو مؤكد أن استمرار الأزمة دون حلول عملية سيزيد من تغوّل هذه التجارة، ويجعل من الحصول على مياه نظيفة امتيازاً لا يناله إلا من يملك المال، فيما يبقى الفقراء عالقين بين العطش والخطر الصحي الداهم.

بهذا الشكل، تتحول أزمة المياه في دمشق من مشكلة خدمية إلى قضية تمس الأمن الصحي والاجتماعي، وسط مخاوف من أن يؤدي غياب الحلول المستدامة إلى تفاقم الاستغلال والفساد، ويجعل من مشهد صهاريج "مياه المسابح" علامة فارقة على عمق الأزمة التي تعصف بالعاصمة المنهكة.

أزمة التوظيف في سوريا.. بين عشوائية التعيينات وتصاعد البطالة وتحديات الإصلاح الإداري

تقرير/ ا-ن

منذ عقود طويلة، ظل ملف التوظيف في القطاع العام واحداً من أكثر الملفات إشكالية في سوريا، إذ ارتبط دائماً بسلسلة من القوانين المتبدلة والتعليمات الاستثنائية التي حكمت آليات التعيين، فغيبت النظامية والوضوح، وفتحت الباب أمام العشوائية والمحسوبيات.

ففي السابق، كان الموظف الجديد يباشر عمله بعد المرور عبر مسار إداري محدد يبدأ من قسم الشؤون الإدارية، ثم يُحال إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية لاعتماد الملاك والتثبيت. ولم يكن أي موظف يدخل الخدمة قبل استكمال أوراق التعيين النظامية، ابتداءً من مذكرة المباشرة ووصولاً إلى كامل الوثائق الرسمية.

غير أن هذا النظام تغير اليوم بشكل لافت، حيث لم يعد هناك أوراق تخص المدراء الجدد أو الموظفين الذين جرى تعيينهم، فلا عقود، ولا مذكرات مباشرة، ولا حتى قرارات انفكاك أو تثبيت، ورغم ذلك ما تزال بعض الوزارات، كوزارة التربية والتعليم، تواصل الإعلان عن مسابقات مركزية، كان آخرها مسابقة لانتقاء مشرفين تربويين وإداريين من داخل الملاك، هذا التفاوت بين السياسات المعتمدة في القطاعات المختلفة، إلى جانب غياب التوضيحات الرسمية حول مصير العقود الموقتة وآلية التعامل معها، يثير تساؤلات عميقة حول مستقبل الوظيفة العامة.

في الوقت نفسه، تتفاقم أزمة البطالة على نحو غير مسبوق، خصوصاً في المحافظات الساحلية، حيث تبدو حكومة الأمر الواقع مسؤولة بشكل مباشر عن تضخم أعداد العاطلين عن العمل في الساحل وسائر المناطق. وعلى الرغم من إطلاقها وعوداً متكررة بتأمين مئات الآلاف من فرص العمل، فإن هذه الوعود تبقى مجرد حبر على ورق، بينما تعجز في الواقع عن توفير فرصة واحدة حقيقية. ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة لهذا العام إلى أن واحداً من كل أربعة سوريين عاطل عن العمل، في حين تتجاوز نسبة البطالة ٦٠٪.

وقد ازدادت معدلات البطالة مؤخراً مع فصل أعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات القطاع العام، لا سيما من أبناء الساحل، تحت ذريعة «إعادة الهيكلة ومحاربة الفساد»، بحجة أنهم فائضون أو أسماء وهمية.

كما أقدمت العديد من منشآت القطاع الخاص على تقليص عدد موظفيها أو إغلاق أبوابها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة الشرائية في ظل حالة الركود التي تخنق الأسواق. وزاد الوضع سوءاً مع تواصل موجات هجرة الكفاءات والخبرات نحو بلدان تتيح فرص عمل أفضل، تاركة خلفها فراغاً يصعب تعويضه.

أما الباحث عن عمل داخل البلاد فقد وصل اليوم إلى مرحلة القبول بأي فرصة، حتى لو كانت بعيدة عن مؤهلاته أو خبراته التعليمية، وبأجر زهيد ومن دون أي ضمانات اجتماعية أو تأمينية، وكل ذلك فقط من أجل تأمين لقمة العيش.

هذه العوامل مجتمعة جعلت من أزمة البطالة وجهاً صارخاً من وجوه الكارثة الإنسانية التي يعيشها المواطن السوري، وأبرزت الحاجة الماسة إلى دور حكومي فاعل يعالج الأزمة عبر سياسات مباشرة ومتكاملة، بعيداً عن الاعتماد المبالغ فيه على الاستثمارات الأجنبية أو الخاصة.

وبحسب القانون الأساسي للعاملين رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، فإن التعيين في مؤسسات الدولة يفترض أن يتم وفق أحكام هذا القانون، مع الإشارة إلى أن بعض القطاعات مثل القضاء ووزارة الدفاع تخضع لقوانين خاصة. وحتى عام ٢٠٢٠، كان التوظيف يجري عبر مسابقات معلنة رسمياً، ليصدر بعدها قرار باستخدام الناجحين بصفة مؤقتة يُجدد سنوياً. وغالباً ما يبقى الموظفون على هذه الحال لعشرات السنين، رغم أن حقوقهم التأمينية والطبية وإجازاتهم مساوية لحقوق الموظف الدائم، باستثناء احتمال عدم تجديد العقد في أي وقت.

إن إعادة بناء مؤسسات الدولة في المرحلة المقبلة تتطلب إصلاحاً جذرياً في نظام التوظيف، إصلاح يقطع مع العشوائية والمحسوبيات ويؤسس لبيئة عمل تقوم على الكفاءة والشفافية والعدالة الاجتماعية. ويستدعي ذلك تعديل القانون الأساسي للعاملين بحيث يُربط التثبيت والترقية بالأداء، ويُدخل نظام تقييم دوري، ويمنح الإدارات صلاحيات أوسع في مجالات التوظيف والتدريب. ومن بين الخطوات الضرورية أيضاً إجراء جرد شامل للعقود وتصنيفها، بحيث يجري تثبيت من يشغلون وظائف دائمة وفق معايير واضحة، مقابل منح تعويضات أو فرص إعادة تأهيل للفئات التي لا تلبي حاجة مؤسسات الدولة، مع وضع نظام تعاقدي جديد يمنع التوظيف على أساس الولاءات السياسية.

في المقابل، فإن تثبيت جميع المتعاقدين دفعة واحدة، ومن دون تقييم دقيق، سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام ويكرس اختلالات هيكلية يصعب تصحيحها لاحقاً. بينما يتيح النهج الانتقائي، القائم على تقييم الحاجة والكفاءة، تحقيق استقرار مالي وتحسين الأداء المؤسسي على المدى المتوسط.

ويبقى ملف التوظيف في مؤسسات الدولة من أبرز التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية، حيث ينقسم النقاش بين التمسك بالقانون الأساسي للعاملين أو الاتجاه نحو صياغة بديل جديد عبر قانون للخدمة المدنية. إلا أن جوهر المعضلة لا يكمن في النصوص القانونية فحسب، بل في كيفية التعامل مع التعيينات التي جرت خلال الأشهر الأخيرة، وضمان ألا يتحول الإصلاح الإداري إلى مجرد إجراء شكلي. فالرهان الحقيقي اليوم يتمثل في بناء منظومة وظيفية عادلة وشفافة تستعيد ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتؤسس لإدارة عامة قادرة على مواكبة متطلبات إعادة الإعمار وبناء الدولة على أسس جديدة.

مرضى السرطان في حماة.. رحلة قاسية بين انقطاع الدواء واستحالة العلاج

حماة/ جمانة الخالد

في مدينة حماة وسط سوريا، يعيش مرضى السرطان وضعاً مأساوياً يتجاوز حدود الألم الجسدي، ليصبح مواجهة يومية مع الحرمان واليأس. فغياب الأدوية وانقطاع العلاجات الأساسية، إلى جانب صعوبة الوصول إلى دمشق، جعل هؤلاء المرضى في دائرة مغلقة من المعاناة، حيث يتكاثر الألم ولا يجد طريقاً للانفراج.

داخل المستشفى الوطني في حماة، تصف أمينة الحلو، وهي سيدة خمسينية مصابة بسرطان الثدي من قرية خطاب، ما تعانيه قائلة: "ننتظر منذ أشهر وصول دفعة دواء كيميائي، لكن كل مرة يُقال لنا إن الشحنة تأخرت أو لم تصل. نحن نعيش على المسكنات التي بالكاد تخفف الألم، فيما المرض يتقدم يوماً بعد يوم. ليس لدينا خيار آخر سوى الانتظار، لكن الانتظار هنا يساوي الموت البطيء".

إلى جانبها يجلس أحمد درويش، شاب ثلاثيني أصيب بسرطان الغدد اللمفاوية. كان من المفترض أن يتلقى علاجه في مشفى البيروني بدمشق، لكنه لم يتمكن من الوصول. يقول: "الحواجز الأمنية والظروف الميدانية جعلت السفر إلى العاصمة محفوفاً بالمخاطر. حتى سيارات الإسعاف تتعرض أحياناً للتفتيش أو الإيقاف لساعات طويلة، وهو أمر لا يحتمله مريض بحاجة ماسة للعلاج. وعود كثيرة سمعناها بأن الأدوية سترسل إلى حماة مباشرة، لكن شيئاً لم يحدث".

جمعيات محلية حاولت سدّ الفراغ، إلا أن إمكاناتها بقيت محدودة أمام حجم الكارثة. محمد اليونس، رئيس جمعية دعم مرضى السرطان في حماة، أوضح أن الجمعية التي تعمل منذ أكثر من عشر سنوات لم تعد قادرة على تغطية الطلب الكبير. وقال: "في آذار الماضي أعلن وزير الصحة أن مشفى البيروني يفقد عشرات الأصناف الدوائية، واليوم بات النقص شاملاً تقريباً. في حماة وحدها هناك نحو ١٢٠٠ مريض بلا علاج كيميائي، وأكثر من ٤٠٠ بحاجة إلى جلسات شعاعية غير متوفرة على الإطلاق".

وأضاف: "نحن نعيش سباقاً مع الوقت. مريض السرطان يحتاج متابعة دقيقة، لكننا نفقد حتى لإمكانية إرسال الخزعات أو صور الأشعة إلى دمشق. كل شيء متوقف. الوضع يتدهور، والمرضى يعيشون على أمل كاذب بأن الغد سيكون أفضل".

رغم الصورة القاتمة، يصر المرضى وأسرهم على رفع صوتهم عالياً. خديجة العبد الله، وهي أم لطفلة مصابة بسرطان الدم، تقول بصوت يملؤه الرجاء: "ابنتي تحتاج علاجاً عاجلاً، ونحن نطرق كل باب ولا نجد سوى الوعود. ما ذنب الأطفال أن يُتركوا من دون دواء؟ نطالب فقط بفتح ممرات آمنة لتأمين العلاج، نطالب فقط بفرصة للحياة".

الأطباء في حماة يحذرون بدورهم من كارثة إنسانية حقيقية. أحد الأطباء العاملين في المستشفى، رفض الكشف عن اسمه، أوضح أن استمرار انقطاع الأدوية يعني عملياً تراجع فرص الشفاء بشكل كبير، مؤكداً أن نجاح العلاج يعتمد بنسبة كبيرة على المتابعة الدورية التي تكاد تكون معدومة حالياً. وأضاف: "نحن عاجزون أمام المرضى. كل ما نستطيع فعله هو التسكين المؤقت، وهذا لا يوقف تقدم المرض".

منظمات إنسانية محلية تحاول لفت انتباه المجتمع الدولي إلى ما يجري، لكنها تصطدم بواقع سياسي معقد وإجراءات بيروقراطية تعرقل وصول المساعدات الطبية. وفي وقت يواصل المرضى معركتهم الصامتة، يزداد الشعور بأنهم منسيون في ظل انشغال الجميع بأزمات أخرى.

المشهد في حماة اليوم يشبه نداء استغاثة جماعي. مرضى بلا علاج، مستشفيات بلا إمكانات، وجمعيات خيرية بلا موارد. كل صوت يرتفع يطالب بالدواء، وكل نظرة تترقب بصيص أمل من الخارج. لكن الأيام تمضي، والواقع يزداد قسوة.

إنها مأساة صامتة يواجهها آلاف المرضى الذين لا يملكون ترف الانتظار. فكل يوم بلا علاج يعني مزيداً من الأرواح المهددة، ومزيداً من الأجساد المنهكة التي تتطفأ ببطء. وسط هذا السواد، يظل مطلب المرضى بسيطاً ومباشراً: "نريد الدواء لنعيش".

مدارس حمص بين حلم التعليم وكابوس المصاريف

حمص/ بسام الحمد

مع اقتراب موعد افتتاح المدارس في محافظة حمص، يعيش الأهالي مباقاً مريراً مع أسعار القرطاسية والحقائب والملابس، في ظل واقع اقتصادي يضغط على كل تفاصيل حياتهم اليومية. فبينما تتزين واجهات المحلات في السوق المسقوف وساحة الساعة بالبضائع المخصصة للطلاب، يقف الأهل أمامها بحذر، يحسبون التكلفة بدقة قبل أن يقرروا شراء أبسط الحاجيات. ورغم تراجع أسعار بعض السلع قليلاً نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار، فإن هذا الانخفاض لا يكفي أمام رواتب لا تغطي سوى جزء يسير من الاحتياجات، لتبقى العودة إلى المدارس أشبه بامتحان جديد للأسر الحمصية.

داخل أحد المحلات في شارع الدبلان، يراقب أبو مراد، موظف حكومي وأب لثلاثة طلاب، حركة الزبائن وهو يحاول اختيار حقيبة لطفلته الصغرى. يقول: "كل سنة نفس الهم، أسعار الحقائب تتراوح بين ١٢٠ و٢٥٠ ألف ليرة، والملابس فوق ١٥٠ ألف للقطعة، وإذا أضفنا الدفاتر والأقلام، نحتاج أكثر من مليون ليرة لتجهيز الأولاد. راتبي بعد الزيادة الأخيرة ما يتجاوز المليون، يعني حتى تجهيز واحد منهم يلتهم معظم الراتب". يضحك بمرارة ويضيف: "صرنا نلجأ للدين أو نستخدم أغراض السنة الماضية، بس الولاد ما ذنبهم يعيشوا النقص كل عام".

ليست معاناة أبو مراد استثناءً، فقصص العائلات في حمص تكاد تتشابه. من حي الأرمن، تقول أم جاد، وهي ربة منزل لديها أربعة أطفال: "اضطررت أشتري حقيبتين فقط، والباقي رح يستخدموا الشنط القديمة. والله قلبي ينكسر لما أشوف ابني يقارن حاله مع رفقاته، بس شو بدي أعمل؟ المعيشة صارت أكبر من طاقتنا. حتى لو نزلت الأسعار شوي، ما في فرق، لأنه الرواتب ما زادت بشكل يتناسب مع الغلاء".

في سوق الحسبة الشعبي، حيث يلجأ كثير من الأهالي لتأمين القرطاسية الأرخص، يزدحم المكان بالزبائن. هنا التقت "أم وائل"، معلمة مدرسة وأم لولدين، تقول: "اشتريت دفاتر وأقلام من السوق الشعبي بنص السعر تقريباً، بس النوعية ضعيفة. حاولت أوفر قدر الإمكان، لأني بعرف أنه خلال شهر أو شهرين لازم أرجع أشتري من جديد بسبب رداءة الجودة. حتى اللباس المدرسي ما قدرت أشتري إلا قطعتين، وقلت للولاد نتبادل بين الأيام".

أما أبو فارس، عامل بناء من حي الوعر، فقد اضطر إلى حلول أكثر صعوبة. يوضح: "معي خمسة أولاد بالمدرسة، ما عندي أي وسيلة غير الاستدانة. أخدت من جاري ٧٠٠ ألف ليرة حتى أقدر أجهز قسم من الولاد، ولسا في تنين ناقصين. إحنا مو ضد التعليم، بالعكس، بس يا ريت الدولة تراعي ظروفنا. صرنا نحس إن المدرسة عبء مالي قبل ما تكون مكان للتعليم".

المشكلة لا تقف عند حدود المصاريف الأولى، بل تمتد إلى تكاليف المواصلات والطعام اليومي، ما يضاعف من الضغوط. هناء خضر، موظفة في القطاع الصحي، تقول: "غير تجهيز المدرسة، في مصروف يومي للأولاد، من أكل وشرب ودفاتر إضافية. هاد المصروف ما بينحسب، بس فعلياً هو اللي بيستنزفنا أكتر. يمكن الواحد يجهز هم بداية السنة بشق الأنفس، بس بعدين يبدأ العجز الحقيقي".

هكذا، تحولت العودة إلى المدارس في حمص إلى موسم قلق لا يفرح به الأطفال كما ينبغي. فبين الحقائب القديمة والملابس المرقعة والدفاتر الرخيصة، يكبر الإحساس بالفجوة بين القدرة المادية والطموح البسيط بحياة طبيعية. التعليم يبقى أولوية، لكنه صار يُشترى بثمن من الديون والتنازلات. ومع كل عام جديد، يزداد شعور الأهالي بأنهم عالقون في دائرة مغلقة من العجز، حيث يتحول الحلم بمستقبل أفضل لأبنائهم إلى معركة يومية مع الغلاء، يخسرون فيها أكثر مما يربحون.

أزمة المياه في درعا.. تحذيرات من الكارثة مع جفاف مناخ سوريا

درعا/ رجاء مختار

تطل أزمةٌ لا تقل وطأة عن ويلات الحرب، أزمة تهدد باجتياح صامت قد يحصد ما تبقى من حياتنا هنا في درعا. إنها أزمة المياه، ذلك الشريان الذي يغذي جذور أرضنا وأرواحنا. لا شك أن أزمة المياه ونقصانها معاناة تمتد عبر الجغرافيا السورية، تلتهم الأخضر واليابس، وتعيد رسم ملامح الوجود في مناطق كثيرة.

في قرية «الشعيرات» الصغيرة على تخوم درعا، لم يعد بوسع أبو عامر، ذلك الرجل السبعيني الذي عاصر سنوات القحط والخصب، أن يستخرج من بئره العائلية القديمة سوى بضع قطرات مائلة إلى الملوحة، تغلي في قعر الدلو كأنها ترفض الخروج.

البئر التي كانت تروي بستان لوز عائلته لأجيال، صارت أنبوباً يئن من الفراغ. يقول أبو عامر بصوته المبحوح: «الزرع صار يحترق تحت الشمس، والأرض تشققت كما تشقق كفٌ عجوز. حتى الأشجار المعمّرة بدأت تموت وقوفاً، وكأنها ترفض الرحيل دون كرامة». هذه ليست مجرد استعارة شاعرية، بل هي واقع ملموس يراه كل من يزور الريف الجنوبي.

التحذيرات من انخفاض منسوب المياه الجوفية بما يتراوح بين ٦ و١٠ أمتار، ليس مجرد حديث عابر. إنه صرخة إنذار تعكس واقعاً كارثياً. فالحفر العشوائي للآبار، والاستجرار الجائر للمياه، وتراجع كميات الأمطار، هي أسباب ذكرها المهندس خالد الياسين، لكنها في الحقيقة أعراض لمرض أعمق: انهيار النظام الإداري والرقابي، وفقدان الخطط الاستراتيجية لإدارة المورد الأكثر حيوية، وتغول الفردية في زمن أصبح الجميع فيه يحفر لنفسه فقط، حتى لو أدى ذلك إلى جفاف الجار.

في بلدة «أبطع» بريف درعا الغربي، تحوّل نهر «الزركان» الذي كان مصدراً للأساطير المحلية وأغاني الحصادين، إلى مجرى شحيح للمياه الملوثة، تحف به أكوام النفايات. تقول أم محمد، وهي امرأة في الخمسين، بينما كانت تملأ وعاءين من ماء يشبه اللون البني: «قبل عشر سنوات، كنا نغسل فيه السجاد، وكان الأطفال يسبحون في فصل الصيف. الآن، نحن نشتري الماء للشرب والطبخ، وهذا الذي نملؤه لا يصلح إلا للحيوانات والتنظيف. لكن ماذا نفعل؟ لا خيار لنا».

قصتها ليست فريدة، بل هي جزء من سردية جماعية يعيشها مئات الآلاف من السوريين الذين اضطروا إلى تحويل إنفاقهم المحدود لشراء الماء، في وقت لم يعد فيه الدخل يكفي حتى للخبز.

الأثر البيئي لا يقل خطورة. فانخفاض منسوب المياه الجوفية لا يعني فقط عطش الإنسان، بل يعني تدهور التربة، واختفاء أنواع نباتية محلية، وتغيّر المناخ الدقيق للمنطقة. في ريف درعا الشرقي، حيث كانت حقول القمح تمتد إلى الأفق، أصبحت الأرض متصحرة، والغبار هو السائد. المزارع خالد الزعبي، الذي ورث الأرض عن أبيه وجده، يخبرنا أنه لم يعد يزرع سوى جزء بسيط من أرضه، لأنه ببساطة لا يملك الماء الكافي. «الماء أصبح أغلى من القمح نفسه. الحفرية التي حفرتها كلفتني مبلغاً كبيراً، والمضخة تعمل بالسولار الذي ارتفع سعره أيضاً. النتيجة؟ أنا أعمل فقط لأضمن أن أطفالي لا يجوعون، لكن الأرض تموت شيئاً فشيئاً».

هذه الأزمة ليست طبيعية بحتة، بل هي نتاج تراكمي لسنوات من الإهمال، وسوء الإدارة، وضعف البنى التحتية، ناهيك عن تأثيرات الحرب التي دمرت شبكات المياه وشردت الخبراء وهجرت الأرياف. الحلول ليست سهلة، لكنها تبدأ بالاعتراف بالكارثة، ووضع خطط عاجلة وطويلة الأمد، بدءاً من تنظيم حفر الآبار، ومروراً بتحديث شبكات الري، وانتهاءً بمشاريع جمع مياه الأمطار وإعادة تأهيل البحيرات والسدود الصغيرة. يحتاج الأمر إلى إرادة سياسية وتعاون مجتمعي، لأن الماء، في النهاية، هو قضية وجود، وليس مجرد مورد.

من درعا، حيث يعاني الناس من العطش والنسيان، تعلو الحكايات، لكنها تظل حبيسة الجدران المتشققة. قد تكون أزمة المياه غير مرئية للعالم الخارجي مقارنة بالدخان والرصاص، لكنها قد تكون السلاح الأبطأ والأكثر فتكاً. فمن دون ماء، لا حياة، ولا زرع، ولا أمل. والآن، هل من مستمع؟

نساء الشرق الأوسط والسوريات: دور قيادي فاعل في مواجهة التحديات وبناء المجتمع

صباح خليل

تحتل نساء الشرق الأوسط مكانة مهمة في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس تجاربهن في الحياة اليومية مزيجاً من الإبداع والمثابرة في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أنهن قد يُنظر إليهن أحياناً على أنهن غائبات عن مجالات القيادة، فإن العديد من النساء يقمن بأدوار قيادية فاعلة سواء في الخفاء أو العلن، ما يجعل مساهماتهن حيوية في بناء المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة.

وتلعب النساء أدواراً جوهرية في الحياة اليومية والمجتمع من خلال الأعمال غير المرئية. فالكثير منهن يديرن الأسرة ويقدمن التوجيه التربوي للأبناء، ما يسهم بشكل مباشر في تشكيل القيم والمبادئ المدنية داخل المجتمع. تعليم الأجيال الجديدة حول حقوقهم وواجباتهم الاجتماعية يشكل قاعدة أساسية لتطوير مجتمع مستدام. إضافة إلى ذلك، تشارك العديد من النساء في المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة، الصحة العامة، التعليم والتنمية المستدامة، ويعتبر دورهن في هذه المؤسسات قيادياً وبعكس قدرتهن على التأثير على السياسات المحلية.

كما أن للنساء دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال إدارة المشروعات الصغيرة والحرف اليدوية، وهو ما يدعم الاقتصاد المحلي ويُشكل أساساً متيناً للمجتمع على الرغم من أن هذه الأعمال قد لا تُعترف دائمًا بها كأدوار قيادية.

إلى جانب ذلك، هناك نساء بارزات في مجالات السياسة والقيادة في الشرق الأوسط يظهرن في العلن كقادات وصانعات قرار. فالكثير منهن يشغلن مناصب سياسية رفيعة مثل وزارات وأعضاء في البرلمان، وتمكنت بعضهن من كسر الحواجز وتحقيق إنجازات ملموسة في طرح قضايا حقوق الإنسان والمساواة. وتُعتبر الناشطات النسويات في المنطقة مثالاً يحتذى به، حيث ينظمن الفعاليات ويقُدن الحملات ويتحدثن بجرأة عن القضايا المهمة رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها السنوات الأخيرة من صراع وأزمات إنسانية.

برزت النساء السوريات بشكل خاص كقادات في مجالات متعددة، سواء في العمل السياسي أو المجتمعي أو الاقتصادي. بعضهن شاركن في المفاوضات السياسية مثل وفود المعارضة، ومن بينهن ندى الناشف وسمير الآتاسي وغيرهن، اللواتي برزن كقياديات تسعين لتحقيق حقوق المرأة وتعزيز السلام في سوريا.

وقد أظهرت النساء السوريات فاعلية أيضاً في القضايا المحلية من خلال المشاركة في المجالس المحلية وإدارة شؤون المجتمع، وساهمن في تقديم الخدمات للمجتمعات المتضررة ووضع استراتيجيات للمصالحة.

وتلعب النساء السوريات دوراً محورياً في الإعلام والصحافة، حيث يعملن على تسليط الضوء على قضايا المجتمع السوري وتوثيق الأحداث، ومن خلال كتاباتهن يعبرن عن تجاربهن ويدافعن عن حقوق الإنسان. كما أنهن فاعلات في الفن والأدب، حيث يتمكنّ من استخدامهما كوسيلة للتعبير عن الامهين وآمالهن، ما يجعل الفنون منصة لنقل رسائل اجتماعية وسياسية مهمة. وفي ظل الأزمات الاقتصادية، أظهرت النساء السوريات مهارات قيادية في تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة، مما أسهم في توفير فرص عمل ودعم الاقتصاد المحلي. كما برزت العديد منهن في العمل الإنساني، من خلال منظمات غير حكومية لتقديم المساعدة للنازحين ومتابعة احتياجات المجتمعات المتضررة، حيث يُعد دورهن في توفير الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي الاجتماعي أساسياً.

على الرغم من هذا التقدم، تواجه النساء السوريات تحديات كبيرة، إذ لا تزال العقبات الثقافية والاجتماعية تحد من مشاركتهن في المجالات السياسية والاجتماعية، كما يتعرضن لأخطار جسيمة نتيجة النزاعات المسلحة والتمييز، ويُشكل الحفاظ على الأمان خلال العمل في هذه الظروف تحدياً حقيقياً.

ومع ذلك، تظل النساء السوريات عنصراً أساسياً في عملية القيادة داخل سوريا، حيث يسهمن في تحقيق التغيير وتحسين الظروف الحياتية لمجتمعاتهن. من خلال العمل في السياسة والثقافة والتنمية والعمل الإنساني، أثبتن أنهن قادرات على قيادة التغيير رغم التحديات الكبيرة، ويعد دعم جهودهن وتمكينهن خطوة ضرورية نحو بناء مجتمع أكثر استقراراً وازدهاراً في سوريا، بما يشمل التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية.

تبرز النساء أيضاً في الأدب والفن والإعلام، حيث يسهمن في تشكيل الرأي العام والمخيلة الثقافية، ويعالجن من خلال كتاباتهن وأعمالهن الفنية قضايا اجتماعية معقدة ويعززن الوعي المجتمعي. تواجه النساء في الشرق الأوسط تحديات متعددة في مجال القيادة، إذ غالباً ما تمنعهن الضغوط الثقافية من التعبير عن آرائهن أو المشاركة الفعالة في السياسة، وقد تُعتبر بعض الأدوار محجوزة للرجال، مما يعيق تقدمهن. كما يتعرضن أحياناً للعنف والتمييز بسبب نشاطهن في تعزيز حقوقهن أو حقوق الآخرين، ويشكل الأمان الشخصي نقطة حساسة تتطلب اهتماماً أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الكثير من النساء إلى الدعم المالي والتدريب لضمان نجاحهن في مجالات القيادة، ما يجعل توافر برامج التدريب والتمويل أمراً ضرورياً لتمكين النساء على صعيد الأفراد والمجتمعات.

إن نساء الشرق الأوسط يلعبن أدواراً متعددة الأبعاد في القيادة، سواء في الخفاء أو العلن. ومن خلال الإبداع والمثابرة، يسهمن في تطوير مجتمعاتهن وتحقيق تغييرات إيجابية رغم التحديات الكبيرة التي يواجهنها. لذا، فإن دعم جهودهن وتقديم المزيد من الفرص لتمكينهن يسهم في بناء مستقبل أفضل للجميع، ويؤكد أن تمكين النساء في القيادة ليس قضية تخص النساء وحدهن، بل قضية مجتمعية تشمل جميع أفراد المجتمع.

دعوة لوقف الحروب وتعزيز ثقافة السلام في سوريا

انعام نيوف

يحيي العالم في الحادي والعشرين من أيلول من كل عام اليوم الدولي للسلام، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ ليكون مناسبة عالمية لترسيخ مفهوم السلم داخل الدولة الواحدة وبين الدول. وفي عام ٢٠٠١، تقرر أن يكون هذا اليوم محطة للدعوة إلى وقف إطلاق النار ووقف جميع أشكال العنف، ونشر وعي قائم على ثقافة التسامح والتفاهم. ويهدف هذا اليوم إلى تعزيز المثل العليا للسلام بين الأمم والشعوب، ودعوة جميع الدول للالتزام بوقف الأعمال العدائية خلال هذا اليوم، مع العمل على نشر ثقافة السلام على كافة المستويات.

يعد السلام من أكثر الأمور التي تسعى الشعوب إلى تحقيقها بعد ويلات الحروب التي عانت منها على مر العصور، والتي أودت بحياة الملايين من البشر. فقد أصبح مفهوم السلام اليوم يشمل نبذ الصراعات والنزاعات والاضطرابات العنيفة والحروب بين الأمم والشعوب، والسعي لحل جميع المشاكل والنزاعات بعيداً عن العنف، عبر المناقشات والمحاورات ووسائل التفاهم السلمية.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى ما تعانيه شعوب منطقتنا، التي عانت لسنوات طويلة من التدخلات والاحتلالات الخارجية وما صاحبها من تدمير وقتل وتشريد، تحت شعارات مختلفة. كما عانت هذه الشعوب من الأنظمة التسلطية التي احتكرت مصادر القوة والثروة، ومارست كافة أشكال القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، تحت شعارات السيادة الوطنية والاستقرار والحماية من الضغوط الخارجية أو ما يسمى بخطر الحركات الراديكالية. بالإضافة إلى ذلك، كانت الشعوب ضحية بعض الحركات العنفية التي تمارس الإرهاب والقتل العبثي تحت شعارات أيديولوجية طائفية تكفيرية.

كل هذه العوامل أنتجت مناخاً يشبه التواطؤ الصريح والضمني بين القوى الثلاثة: الاحتلال الخارجي، الاستبداد الداخلي، والحركات العنيفة، بما أدى إلى إعادة إنتاج دائرة العنف والصراعات على الدوام. وأدى هذا المناخ إلى دفع الشعوب وأوطانها ثمن هذه الحلقة العبثية، وخلق شعوراً بالإحباط واليأس وفقدان الأمل، مما أسهم في نشوء ثقافة الكراهية والعنف والعنصرية، وزاد من الاحتقان الاجتماعي إلى حد الاقتراب من التفجر. ومع فقدان الأمل بالمستقبل، ظهرت المعيقات البنيوية أمام المجتمعات في تبني ثقافة السلام والتسامح والحوار واحترام الاختلاف والتنوع، ما جعل التحديات الحاضرة والمستقبلية أكثر مأزقية وإشكالية ومحفوفة بالمخاطر.

إن ما شهدته المنطقة خلال السنوات الماضية شكل تحدياً صارخاً لكل دعوات السلم والتنمية ومحاربة الفقر والبطالة والفساد وتحقيق الاستقرار. فالانتهاكات الواسعة النطاق في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والجولان السوري تتجاهل القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتترك آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية خطيرة، متجاوزة كل الأعراف الدولية والإنسانية. هذا الوضع يستدعي التوجه إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية والحقوقية، والمطالبة منها بتحمل مسؤولياتها وزيادة دورها المستقل والعادل، عبر التدخل والضغط على الحكومة التركية ودولة إسرائيل لإعادة الحقوق إلى أصحابها في فلسطين ولبنان وعفرين وريفها ورأس العين والجولان. ويجب أن يترافق هذا الدور الدولي مع الضغط على حكومات المنطقة لإلزامها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

لكن تحقيق السلام عملية مركبة ومعقدة، وجسرها الأساسي يكمن في تفعيل دور المجتمع المدني في جميع دول المنطقة، على أساس ثقافة السلام والديمقراطية والمشاركة، ومساعدة هذه المجتمعات في ممارسة دورها الفعلي في عملية بناء السلام. فالسلم ليس مجرد غياب للحرب، بل هو حق إنساني أساسي، وهو الضمانة التي بدونها لا يمكن ممارسة بقية الحقوق. وقد توسعت معاني السلام لتشمل جميع الممارسات وأنماط السلوك في مراحل ما قبل النزاعات وأثناءها وما بعدها، بما يشمل إعادة بناء البنى الاجتماعية التي مزقتها النزاعات، ومعالجة الجروح النفسية، وتأسيس علاقات تقوم على التسامح والمصلحة المشتركة.

وإزاء هذه المعاني، تتضح النقاط التي يجب أن تنصب عليها جميع الجهود، ومنها: التعبئة الشاملة ضد الحروب وكل أشكال العنف، والاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها، وتشجيع قيم التسامح والتفاهم، وتمكين المرأة من المساهمة الفاعلة في عملية بناء السلام وتعزيزه واستدامته، والحرص على الدور العملي للمنظمات غير الحكومية في مواجهة آثار العنف المباشر وغير المباشر، والعمل على إيجاد حلول لقضايا متجذرة في بناء السلام، بما يشمل التوازن البيئي، وإخراج الأطفال الجنود من الجيوش وإعادة دمجهم في المجتمع، والحد من النزعة العسكرية، ونزع الأسلحة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية والبيئية المستدامة، والمشاركة الفاعلة في إدارة الموارد، وتبني الوسائل غير العنيفة لإدارة النزاعات وتحويلها وفضها، وبناء ثقافة السلام القائمة على الحوار والتشارك بين مختلف المكونات الثقافية والاجتماعية، بما يشكل بديلاً لثقافة العنف لدى جميع الأطراف.

كما يجب أن يتضافر التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لإعادة الأمل والطمأنينة للأطفال والضحايا الذين يحملون عاهات مادية ومعنوية، ولإعادة الفرح والطمأنينة لمن فقدوا ذويهم نتيجة الحروب، والعمل على إزالة الألغام المنتشرة في مختلف المناطق السورية والتي تخلف ضحايا من الأطفال والكبار على حد سواء، مع تعزيز التشريعات التي تحد من حمل السلاح في البلاد. وينبغي تكثيف الجهود الشعبية والحقوقية من جميع المكونات لمواجهة الممارسات العنصرية، التي تعتمد على التهجير القسري والعنيف والتطهير العرقي، والوقوف بحزم أمام كل الممارسات التي تهدف إلى تغيير البنى الديمغرافية لأهداف عرقية وعنصرية، بما يهدد السلم الأهلي والتعايش المشترك.

كما يجب إلغاء جميع التحفظات على الاتفاقيات الدولية التي وضعها النظام السابق، وتفعيل استخدام الإجراءات الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنح منظمات حقوق الإنسان وضعية قانونية تتيح لها المشاركة الفاعلة والواسعة في الحياة العامة. كما يتطلب الأمر إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ بمساعدة المؤسسات المحلية والدولية والباحثين، على أن تأخذ الخطة في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء في مخيمات اللاجئين، والسجينات، والمختفيات، ومعالجة الآثار المدمرة لانفصال الأسرة وافتراقها، والعوائق التي تحد من الحركة والتنقل، وتأثير الحروب على الصحة النفسية والجسدية للمرأة والوضع الاقتصادي وفرص التعليم.

يبقى الهدف الأسمى لكل هذه الجهود أن يتحقق السلام المستدام، وأن تتحول هذه المبادرات إلى خطوات عملية وواقعية تعيد بناء الثقة بين الشعوب والمجتمعات، وتعيد الأمل في المستقبل، بحيث يصبح السلام جزءاً لا يتجزأ من حياة المواطنين اليومية، ويشكل أساساً للتنمية المستدامة والعيش المشترك في سوريا والمنطقة.

مزارعو الرقة يطالبون بتسعيرة عادلة لمحصول القطن: تكاليف الإنتاج ترهقهم

الرقة/ حسن الشيخ

مع اقتراب موسم جني القطن في شمال وشرق سوريا، تتزايد مطالب المزارعين في الرقة وريفها بضرورة تدخل الجهات المعنية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لتحديد تسعيرة عادلة لمحصول القطن، بما يتناسب مع التكاليف الباهظة التي تكبّدوها خلال هذا الموسم الزراعي.

فالقطن، الذي يُعرف بـ «الذهب الأبيض»، ما زال يمثّل مصدر رزق رئيسي لآلاف العائلات الزراعية، لكنه بات في السنوات الأخيرة يواجه تحديات كبرى، أبرزها ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية من بذور وأسمدة ومبيدات، إضافة إلى تكاليف الحراثة والري واليد العاملة. وبحسب المزارعين، فإن كلفة زراعة الدونم الواحد هذا العام تجاوزت ١٥٠ دولار أمريكي، وهو رقم قياسي مقارنة بالسنوات الماضية.

يقول المزارع علي المحمد من ريف الرقة الشمالي: «نحن نزرع القطن منذ عقود، لكننا لم نشهد موسماً بهذا الغلاء. كل شيء تضاعف سعره، من المحروقات إلى الأسمدة وحتى أجور العمال إذا لم تكن هناك تسعيرة عادلة، فلن نتمكن من تغطية تكاليفنا، وسيتحوّل المحصول إلى خسارة بدل أن يكون مصدر رزق.»

ويختتم المزارع حديثه قائلاً: «نحن نعمل طوال العام بجهد كبير، والزراعة ليست سهلة كما يعتقد البعض إذا لم يكن هناك سعر عادل للقطن، فسوف نفكّر جدياً في التوقف عن زراعته عندها ستخسر المنطقة محصولاً استراتيجياً يرفد اقتصادها منذ عقود.»

ولا تقتصر معاناة المزارعين على تكاليف الزراعة فحسب، بل تمتد أيضاً إلى مرحلة جني المحصول، حيث تشكّل أجور اليد العاملة للقطاف عبئاً إضافياً. فرغم أن الجهات المعنية حددت سعراً رسمياً لأجور القطاف إلا أن المزارعين يعربون عن خشيتهم من عدم التزام العمال بهذه التسعيرة، وفرض مبالغ عشوائية تزيد من معاناتهم.

من جهة أخرى يقول المزارع محمد العلي: «تكاليف القطاف وحدها قد تستهلك جزءاً كبيراً من أرباحنا. نسمع كل عام عن تحديد سعر رسمي، لكن في الواقع العملي هناك عشوائية وغياب للالتزام، مما يضاعف الضغط علينا كمزارعين».

ويؤكد آخرون أن ضبط أسعار اليد العاملة خلال موسم القطاف لا يقل أهمية عن تحديد تسعيرة عادلة للمحصول، لأن أي خلل في هذه المرحلة يضعف الجدوى الاقتصادية من زراعة القطن.

إلى جانب ذلك، يشتكي المزارعون من صعوبة تأمين المياه اللازمة للري نتيجة تراجع منسوب الفرات وشحّ الموارد المائية، الأمر الذي جعل القطن أكثر كلفة وإرهاقاً.

ويشير خالد الحسين أحد المزارعين الشباب إلى أن: «القطن محصول استراتيجي للمنطقة، فهو لا يوفّر فقط مصدر دخل للمزارعين، بل أيضاً مادة خام أساسية للمصانع المحلية. لذلك فإن التسعيرة العادلة لا تخدم المزارع وحده، بل الاقتصاد المحلي ككل».

ويأمل الحسين بأن تقوم اللجان الزراعية التابعة للإدارة الذاتية بمتابعة مطالب المزارعين، وأن تحدد سعر وفق دراسة ميدانية تشمل التكاليف الحقيقية والأسعار العالمية.

وفي ظل هذه الظروف، يبقى أمل المزارعين معلّقاً على المعنيين في الإدارة الذاتية بشأن التسعيرة. فالكثيرون يخشون أن يكون السعر أدنى من التكاليف، مما يعني تكبّد خسائر جسيمة.

أغصان شاحبة وقلوب مثقلة.. مزارعو حماة يواجهون أسوأ موسم هذا العام

حماة/ جمانة الخالد

بين أغصان أشجار الزيتون في ريف حماة، يحكي كل غصن قصةً مختلفة هذا العام؛ قصة جفافٍ لم تشهدها الأرض من قبل، وقصة معاومةٍ قاسيةٍ اجتمعت مع الظروف الصعبة لتُنتج موسماً عجافاً يثير قلق المزارعين الذين ظلوا لسنواتٍ يعتمدون على هذه الشجرة المباركة في تأمين قوتهم وقوت أولادهم. هنا، في واحدة من أهم المناطق الزراعية في سوريا، يتحدث المزارعون عن موسم زيتون «ما فيش منه»، على حد تعبير أحدهم، بينما تغيب الدعمات وتزداد التكاليف، وتتراجع كميات الإنتاج إلى مستويات قياسية.

لم تكن حماة بمنأى عن تداعيات الأزمة التي ضربت القطاع الزراعي في سوريا خلال السنوات الأخيرة، لكن هذا العام يبدو مختلفاً. فبالإضافة إلى استمرار أزمة الوقود وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، جاء الجفاف ليكون الضربة القاضية التي أنهت أي أمل بموسم مقبول. تقول أم محمد، وهي امرأة في الخمسين من عمرها تعمل في زراعة الزيتون منذ أكثر من ثلاثين عاماً: «ما بتذكر إنه صار هيك موسم من قبل. الأشجار تعبانة والأرض عطشانة، وإحنا ما عندنا قدرة نرويها. حتى المطر هالسنة غاب عنا».

الأرقام الرسمية تتحدث عن تراجع كبير في الإنتاج المتوقع لمحافظة حماة. فبحسب مدير الزراعة في المحافظة، من المتوقع ألا يتجاوز الإنتاج هذا العام ١٥ ألف طن، مقارنة بما كان يزيد عن ٤٠ ألف طن في السنوات الماضية، أي بانخفاض قد يصل إلى ٦٠٪ في بعض المناطق. هذه النسبة لم تأتِ من فراغ، بل هي نتيجة طبيعية لانحباس الأمطار وتراجع منسوب المياه الجوفية، مما أدى إلى جفاف العديد من الآبار التي كانت تُستخدم للري التكميلي.

ولعل ظاهرة المعاومة، وهي أن تكون الأشجار مثمرةً عاماً وغير مثمرةٍ العام الذي يليه، شكلت عاملاً إضافياً زاد من سوء الوضع. يشرح المهندس الزراعي علي إبراهيم، الذي يعمل في مجال الاستشارات الزراعية، أن «المعاومة ظاهرة طبيعية، لكنها تفاقمت بسبب الإجهاد المائي الذي تعانيه الأشجار وعدم قدرة المزارعين على توفير المتطلبات الضرورية من الري والتسميد، مما أدى إلى ضعف عام في الأشجار وعدم قدرتها على إنتاج محاصيلَ جيدة حتى في السنوات المثمرة».

في قرية الزيارة بريف حماة الشمالي، يجلس أبو ياسر أمام بيته المحاط بأشجار الزيتون، يتأمل أغصانها الشاحبة وهو يحكّ رأسه بحيرةٍ وأسى. يقول: «هالسنة خسرانين. المصاري صرفت على الري والمكافحة، والانتاج ما عم يعوّض. حتى الزيت رح يكون غالي والناس ما رح تقدر تشتريه». ويضيف أن سعر صفيحة الزيت زنة ١٦ كيلوغراماً بدأ بالارتفاع منذ الآن، حيث قفز من حوالي ٥٠٠ ألف ليرة في الموسم الماضي إلى ما يقارب ٧٠٠ ألف ليرة، وهو ما سيجعل هذه المادة الأساسية بعيدة عن متعدد الكثير من الأسر.

اليوم، بينما تستعد معظم العائلات في ريف حماة لموسم قطف الزيتون، فإن الفرحة المعتادة التي كانت ترافق هذا الموسم غائبة هذا العام، وحلت محلها همومٌ وتحدياتٌ تهدد وجود واحدة من أقدم الزراعات في المنطقة. فشجرة الزيتون، التي كانت رمزاً للصمود والعطاء، أصبحت اليوم رمزاً لمعاناة إنسان هذه الأرض الذي يعاني من جفاف الأرض وجفاف الدعم، لكنه يظل متمسكاً بالأمل بأن تعود الأيام الخضراء.

أزمة بيض تفضح عمق المعاناة الاقتصادية في درعا

درعا/ رجاء مختار

في السوق القديم لمدينة درعا، يقف أبو باسل أمام بائع البيض وهو يحسب بدقة بالغة: «صحن البيض بـ٤٣ ألف ليرة؟ هذه مهزلة! كيف أصبح سعر البيض يعادل نحو ٦٪ من راتب موظف؟». المشهد اليومي في أسواق المحافظة الجنوبية لم يعد يقتصر على البحث عن السلعة، بل تحول إلى معادلة حسابية قاسية بين الحاجة الغذائية والقدرة الشرائية المتهالكة.

قبل شهر فقط، كان سعر صحن البيض لا يتجاوز ٢٠ ألف ليرة، لكن الصدمة جاءت مع ارتفاعه المفاجئ إلى أكثر من الضعف، ليصبح بيض المائدة حلماً بعيد المنال للعديد من الأسر في محافظة عانت ولا تزال من تبعات الحرب وانهيار الاقتصاد. هذه القفزة السعرية لم تأت من فراغ، بل هي نتيجة تراكمية لأزمة متعددة الأبعاد يعيشها قطاع الدواجن في المحافظة والبلاد بشكل عام.

يقول محمد الحسين، أحد مربي الدواجن في منطقة الشيخ مسكين: «خسرت أكثر من ٤٠٪ من قطعاني خلال موجة الحر الأخيرة. الدجاج البياض لا يتحمل درجات الحرارة المرتفعة، وكنا نعاني من انقطاع الكهرباء لساعات طويلة، مما جعل أنظمة التبريد في المزارع عاجزة عن إنقاذ الوضع». يضيف الحسين بحسرة: «كنا ندفن الآلاف من الدجاج يومياً، مشهد مؤلم كان يؤثر على نفسيتنا قبل اقتصادنا».

الأزمة لم تكن محصورة في نفوق الدجاج فقط، بل امتدت إلى مشكلة الأعلاف التي تشكل عبئاً إضافياً على المربين. سعر الأعلاف ارتفع بنسبة ٧٠٪ خلال الأشهر الماضية، بينما انخفض استهلاك الدجاج لها بسبب الحر الشديد، مما أدى إلى انخفاض إنتاج البيض بشكل حاد. هذه المعادلة المعقدة حولت البيض من غذاء أساسي إلى سلعة ترتبط بقدرة الأسرة المالية.

في مزل متواضع بحي الأشرفية، تتحضر أم محمد لتحضير الطعام لأطفالها الخمسة. تقول وهي تمسك بصحن البيض الفارغ: «أطفالي لم يعودوا يسألون عن البيض، يعرفون أننا لا نستطيع شراءه. أصبحنا نستخدم البطاطا والبقوليات بديلاً عن البروتين الحيواني». تضيف الأم التي فقدت زوجها خلال الحرب: «البيض لم يعد غذاء، بل أصبح مقياساً لثروة الأسرة. عندما نرى جيراننا يشترون البيض، نعرف أن وضعهم المالي أفضل منا».

وفي أحد أسواق درعا، يحاول بائع البيض أحمد السعدي تبرير ارتفاع السعر: «الناس تعتقد أننا نربح أموالاً طائلة، لكن الحقيقة أننا نعمل بخسارة. سعر البيضة الواحدة أصبح بين ٢٠٠٠ و٣٣٠٠ ليرة، لكن تكلفة الإنتاج تكاد تقترب من هذا الرقم. المزارع يخسر، والتاجر يخسر، والمستهلك يخسر.. فأين تذهب الأموال؟».

حول مسألة التصدير، يؤكد تجار ومهتمون بالقطاع أن صادرات البيض إلى قطر لا تتجاوز ٥٪ من الإنتاج الحالي، وأنها ليست السبب في ارتفاع الأسعار. يقول التاجر خالد الداود: «الكميات المصدرة رمزية ولا تؤثر على السوق المحلي. المشكلة الحقيقية هي في انخفاض الإنتاج وارتفاع تكاليفه».

أما بالنسبة لفرضية الاستيراد كحل للأزمة، فيرى اقتصاديون أنها غير مجدية في الظروف الحالية. الدكتور معن صالح، أستاذ الاقتصاد في جامعة درعا، يوضح: «سعر البيض في لبنان والأردن أعلى منه في سوريا، والاستيراد سيرفع السعر أكثر. بالإضافة إلى أن العملة الصعبة غير متوفرة، والبنية التحتية للتبريد والنقل مدمرة».

ويضيف صالح: «الأزمة ليست في البيض فقط بل في نموذج الاقتصاد المنهار. عندما يرتفع سعر صحن البيض إلى ما يقارب ٦٪ من الحد الأدنى للأجور، فهذا يعني أننا أمام كارثة إنسانية حقيقية».

الأمل الوحيد يبقى في بدء دورة إنتاج جديدة خلال الشهرين القادمين، كما يتوقع المختصون، لكن هذا الأمل لا يعالج الجرح العميق في القطاع الزراعي والاقتصادي. فمشكلة انقطاع الكهرباء، وارتفاع أسعار الوقود، وندرة الأعلاف، وتدني القدرة الشرائية للمواطن، كلها عوامل تهدد أي تحسن مستقبلي.

في شوارع درعا، لم يعد البيض مجرد مادة غذائية، بل أصبح شاهداً على معاناة شعب يحاول النهوض من تحت الأنقاض. أزمة البيض تروي قصة أكبر: قصة اقتصاد منهك، وزراعة متعثرة، وأسر تبحث عن كرامتها في ظل ظروف معيشية قاسية. فهل تكون هذه الأزمة جرس إنذار لإعادة النظر بسياسات القطاع الزراعي، أم أنها مجرد حلقة في سلسلة الأزمات التي لا تنتهي؟

جيل من درعا يدفع ثمن الحرب.. طفولة مختطفة بين أنقاض المدينة وأكشاك العمل

درعا/ رجاء مختار

بينما كان ينبغي أن يكون صوت أجراس المدارس هو الموسيقى التصويرية لصباحاتهم، يحمل أطفال درعا على أكتافهم النحيلة أعباءً لم تُصنع لها ظهورهم بعد. ففي شوارع المدينة التي ما زالت تئن تحت وطأة آثار الحرب وصرخة الاقتصاد المنهار، لم يعد مشهد الأطفال وهم يحملون صناديق البيع أو يمسكون بأدوات العمل في ورشات البناء والمخابز مشهداً عابراً، بل تحوّل إلى ظاهرة يومية تروي قصة جيلٍ يُسلب طفولته تحت وطأة الفقر والجوع.

تقف «أم علي»، وهي أم لأربعة أطفال، على نافذة منزلها المتصدع في حي الطفولة بدرعا البلد، تتطلع بعينين دامعتين إلى طفليها الصغيرين وهما يتجهان إلى عملها في أحد مخابز المدينة. تقول بلهجة مليئة بالألم: «ابني البكر لم يكمل العاشرة من عمره، لكنه أصبح عائل الأسرة بعد أن فقد والده خلال الحرب. أعلم أن الطفولة يجب أن تكون للدراسة واللعب، ولكن الخيارات هنا محدودة.. إما أن نعمل جميعاً أو نجوع».

وتضيف: «في السابق، كنا نخاف على أطفالنا من القذائف والرصاص، واليوم نخاف عليهم من الجوع والمرض. المدرسة أصبحت حلمًا بعيد المنال عندما يكون الثمن هو حرمان الأسرة من قوت يومها».

أما أبو ياسر، الذي يعمل حارساً في إحدى المدارس، فيشير إلى تحوّل مثير للألم في واقع المدينة: «قبل سنوات، كنا نحارب لتأمين مقعد دراسي لكل طفل، اليوم نحارب لتأمين رغيف خبز لهم. انظر حولك، ستجد أطفالاً في سن الزهور يعملون في ورشات الحدادة، يجمعون الخضار من الأسواق، أو يبيعون السجائر والمشروبات على الطرقات. لقد أصبحت عصالة الأطفال جزءاً من مشهد درعا اليومي، وكأنها قدر لا مفر منه».

وفي إحدى ورشات تصليح السيارات في منطقة غصم، يقف محمد (١٢ عاماً) محاولاً إمساح وجهه المتسخ بزيت المحركات بينما يحمل أداة ثقيلة في يده. يقول محمد، الذي ترك المدرسة منذ عامين: «أعمل هنا من السابعة صباحاً حتى الخامسة مساءً. أحلم بالعودة إلى المدرسة، لكن والدي مريض ولا يستطيع العمل، وأختي الصغار يحتاجون إلى الطعام والدواء».

لا تقتصر معاناة هؤلاء الأطفال على ساعات العمل الطويلة أو الظروف القاسية، بل تمتد إلى حرمانهم من أبسط حقوقهم في التعليم واللعب والحماية. فالكثير منهم يعملون في مهن خطرة دون أي تأمين صحي أو حقوق عمل، مما يعرضهم لإصابات ومخاطر دائمة.

وفي شارع الثورة، أحد الشوارع الرئيسية في المدينة، يتجول أحمد (٩ أعوام) حاملاً صندوقاً خشبياً صغيراً يبيع فيه المناديل الورقية والحلويات. يقول أحمد: «أجمع النقاط كل يوم لأعطيها لأبي، فهو عاطل عن العمل ونحن نعيش في غرفة واحدة مع جدي». عندما سُئل عن حلمه، أجاب على الفور: «أريد أن أصبح طبيباً كي أعالج والدي»، قبل أن يعود مسرعاً إلى بيع بضاعته بين السيارات المتوقفة.

ورغم أن القوانين المحلية والدولية تحظر عمالة الأطفال وتحمي حقهم في التعليم، إلا أن الواقع في درعا يخبر قصة مختلفة. فالأزمة الاقتصادية الخانقة، مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر، دفع بالعديد من الأسر إلى كسر القوانين والمحظورات من أجل تأمين لقمة العيش.

تقول الناشطة الاجتماعية رنا الحسن، التي تعمل مع منظمة محلية تهتم بشؤون الأطفال: «نواجه معضلة حقيقية. من ناحية، ندرك تماماً الآثار الكارثية لعمالة الأطفال على نموهم النفسي والجسدي، ومن ناحية أخرى نعجز عن تقديم بدائل حقيقية للأسر التي تجد في دخل أطفالها شريان حياة».

وتضيف: «الحل ليس في منع عمالة الأطفال فقط، بل في معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. نحتاج إلى برامج دعم اقتصادي حقيقية، وتوفير فرص عمل للكبار، وضمان حق التعليم المجاني والجيد لكل طفل. بدون ذلك، سنظل ندور في حلقة مفرغة».

في أحياء درعا التي ما زالت تحمل ندوب الحرب، أصبح الأطفال جنوداً مجهولين في معركة البقاء على قيد الحياة. هم لا يحملون البنادق، بل يحملون صناديق البيع وأدوات العمل، لكنهم يدفعون ثمناً باهظاً من طفولتهم ومستقبلهم. وقصتهم ليست مجرد أرقام وإحصاءات، بل هي شاهد حي على إخفاق المجتمع الدولي والمحلي في حماية براءة الأطفال وضمان مستقبل أفضل لجيل كامل نشأ بين ركام الحرب ومرارة الفقر.

مأساة مائية في طرطوس بعد موجة الجفاف الحادة

طرطوس/ ا.د.ن

تواجه محافظة طرطوس أزمة جفاف غير مسبوقة هذا الصيف، رغم كونها من المحافظات التي تتميز بغزارة الهطل المطري تاريخياً، إلا أن تراجع معدلات الأمطار بشكل كبير وانخفاض المخزون المائي في السدود والأنهار والينابيع والآبار الجوفية، أدى إلى أزمة خانقة ألقت بظلالها على الزراعة ومياه الشرب، ودفعت المزارعين والسكان إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة لتغطية احتياجاتهم الأساسية.

المزارعون أكدوا أن الجهود الخدمية المبذولة لمواجهة الأزمة لا تغطي سوى ٥٪ من الحاجة الفعلية، مشيرين إلى تسيب في إدارة الموارد المائية وغياب الدعم الحقيقي من الجهات المعنية، في وقت تتزايد فيه المخاوف من تدهور الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل غير مسبوق.

وانعكس انخفاض معدلات الهطول المطري وارتفاع درجات الحرارة خلال الأشهر الماضية بشكل مباشر على منسوب السدود في المحافظة، حيث تراجع تخزين سد خليفة إلى ٥٣٪ من سعته الطبيعية مقارنة بـ٨٧٪ للفترة نفسها من العام الماضي، وسد الصورانية إلى ٩٠٪ بعد أن كان ممتلئاً بنسبة ١٠٠٪ العام الماضي، بينما انخفض مخزون سد دريكيش إلى ٤٢٪ مقارنة بـ٧٨٪، وسد تل حوش إلى ٢٪ فقط بعد أن كان ١٨٪ في العام الماضي، وسد الأبرش إلى ٤٥٪، فيما بلغت نسبة تخزين سد تل حوش ٢٧٪.

محمود الحسن، مزارع من منطقة صافيتا، أوضح أن الجفاف أثر بشكل مباشر على الزراعة، وأجبرهم على شراء المياه لتغطية احتياجاتهم الأساسية، وأشار إلى أن المزارعين بحاجة ماسة لدعم حكومي باعتبارهم الفئة الأكثر تضرراً من الأزمة، خاصة في ظل انخفاض منسوب المياه في الآبار الارتوازية والينابيع والأنهار، ما انعكس سلبًا على مياه الشرب وري الأراضي الزراعية.

قرى القدموس والشيخ بدر وصافيتا عانت في السنوات الماضية من نقص مياه الشرب رغم وفرة المصادر المائية حينها، واليوم تفاقمت المعاناة بسبب انحياس الأمطار وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأجور النقل، ما جعل شراء صهاريج المياه عبئاً كبيراً على السكان، ودفعهم إلى إطلاق مناشدات عاجلة لتأمين المياه.

مديرية الموارد المائية في طرطوس بدأت منذ نيسان الماضي بضخ المياه من السدود والمصادر المائية لري المحاصيل الصيفية، بعد تعزيل القنوات وصيانة خطوط ومآخذ الري في مشاريع سد الأبرش والقناتين الشرقية والغربية، كما طلبت من المزارعين التعاون مع كوادرها، والالتزام بمواعيد الري وأدواره، وتجنب الهدر، مع اعتماد خطة تنظيم عملية الري وترشيد استهلاك المياه للحفاظ على المخزون المحدود.

وتؤكد تقارير علمية أن المحافظة دخلت مرحلة الخطر المائي، حيث انخفضت معدلات هطل الأمطار إلى ٤٠٪ من المعدلات الطبيعية، ما انعكس على غزارة الينابيع والأنهار والمياه الجوفية كما شهدت بعض الآبار حالات جفاف كامل، بينما تراجعت غزارة أخرى بشكل كبير، مما دفع الجهات الفنية إلى تعميق الغواطس لتعويض النقص الحاصل.

ويحذر خبراء من أن استمرار هذه الأزمة دون حلول جذرية قد يهدد الأمن المائي والغذائي في المحافظة، ويؤثر على استقرار السكان المعيشي، ويزيد من حجم الخسائر الزراعية خلال المواسم المقبلة.

أهالي ريف اللاذقية عاجزون عن حراثة أراضيهم وسط أزمة اقتصادية خانقة

اللاذقية/ يوسف علي

يُعتبر الزيتون وزيته الركيزة الأساسية لاقتصاد الزراعي في ريف اللاذقية، إذ يعتمد عليه أكثر من ٧٠٪ من سكان القرى الريفية كمصدر دخل رئيسي منذ عقود. لكن هذا الموسم يبدو مهدداً على نحو غير مسبوق، حيث يواجه المزارعون صعوبات كبيرة في حراثة الأراضي وتجهيزها لموسم القطاف، وسط موجة جفاف خانقة وارتفاع حاد في تكاليف الإنتاج، يقابله غياب شبه كامل للدعم الحكومي.

تشير تقديرات زراعية محلية إلى أن معدلات الهطول المطري في الساحل السوري انخفضت هذا العام بنحو ٤٠٪ عن المعدل السنوي، الأمر الذي انعكس مباشرة على خصوبة التربة وإنتاجية أشجار الزيتون.

يقول «أمين» (٥٥ عاماً)، مزارع من ريف جبلة: «الأرض عطشت، والمطر قليل، والشجر ضعيف، من دون حراثة وري ما لن يبقى إنتاج».

وأضاف، كنا نعتمد على الشتاء في سقاية الأرض، لكن هذا العام الوضع كارثي.

ووفق توقعات مزارعين، فإن نسبة الإنتاج قد تنخفض بين ٣٠ – ٥٠٪ مقارنة بالموسم السابقة، ما يجعل الحراثة خطوة مصيرية لإنقاذ ما تبقى من الموسم.

تكاليف الحراثة كعبء لا يُحتمل

ارتفعت كلفة حراثة الدونم الواحد إلى ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ ألف ليرة سورية، تبعاً لطبيعة الأرض وبعدها عن مراكز القرى، أما تكلفة حراثة الهكتار (١٠ دونمات) فقد تجاوزت ١,٥ مليون ليرة، وهو رقم يفوق بكثير قدرة معظم المزارعين، خاصة أن متوسط دخل الأسرة الريفية لا يتجاوز ٣٠٠ – ٥٠٠ ألف ليرة شهرياً.

يضيف يامن، مزارع شاب من ريف القرداحة: لدي ٢٠ دونم زيتون، كلفة حراثتها ما يزيد عن ٣ ملايين ليرة، من أين لي هذا المبلغ الكبير؟ راتبي لا يكفي الخبز. تركنا الأرض لمصيرها، وسنهجرها إن توفر البديل المناسب الذي يعيل اسرتا، هذا غير أن الموسم غير جيد هذا العام بسبب الجفاف وعدم تقديم الأسمدة والمواد الداعمة للأشجار»،كما تضاعفت أجور تشغيل الجرارات نتيجة ارتفاع أسعار المازوت في السوق السوداء، إذ بلغ سعر الليتر أكثر من ١٢ ألف ليرة، في حين يحتاج الجرار الواحد إلى عشرات الليترات لحراثة مساحة محدودة.

إلى جانب الجفاف وارتفاع تكاليف الحراثة، يواجه مزارعو الزيتون في ريف اللاذقية تحديات إضافية تتمثل في انتشار الآفات الزراعية والزواحف داخل البساتين، فقد ازدادت في السنوات الأخيرة حدة انتشار ذبابة الزيتون وحفار الساق وعين الطاووس، وهي آفات تؤدي إلى تراجع نوعية الثمار وانخفاض نسبة الزيت المستخرج منها.

تقول «حسنة»، وهي إمرأة من ريف الحفة: «أصبحنا نخاف الدخول إلى البستان، الأفاعي والعقارب والجرذان في كل مكان، لا يمكننا حراثة الأرض ولا رشها، العشب جاف ومليء بالحشرات، والمزارع وحده من يتحمل الأعباء».

غياب الدعم الحكومي

رغم إدراك أهمية محصول الزيتون كمنتج استراتيجي غذائياً وتجارياً، لم يحصل المزارعون على أي دعم مباشر من الحكومة الانتقالية، إذ لم تُوفر المحروقات بأسعار مدعومة، ولم يتم طرح برامج تمويل صغيرة لتغطية تكاليف الحراثة أو العناية بالمحاصيل.

المهندس الزراعي علي يوسف، خبير في المحاصيل الزيتية، يوضح: غياب الدعم الحكومي يهدد استمرارية زراعة الزيتون في الساحل السوري، المزارع اليوم يواجه ثلاثية قاتلة: الجفاف، ارتفاع التكاليف، وانتشار الآفات. المطلوب تدخل سريع عبر دعم المحروقات وتمويل بسيط للمزارعين، وإلا سنتجه نحو انهيار قطاع استراتيجي يشكل عصب الاقتصاد الريفي».

من المتوقع أن ينخفض إنتاج الزيت في ريف اللاذقية هذا العام بنسبة تصل إلى ٤٠٪، وهو ما سينعكس على أسعار الزيت محلياً، وربما يؤدي إلى زيادة فاتورة الاستيراد في حال استمرار التراجع.

بالإضافة إلى أن أكثر من ٦٠ ألف عائلة ريفية تعتمد على الزيتون كمصدر دخل أساسي، مهددة بفقدان رزقها، مما يرفع معدلات الفقر والهجرة الداخلية نحو المدن.

تظهر أزمة مزارعي الزيتون في ريف اللاذقية كجرس إنذار يتجاوز حدود هذا الموسم، لتكشف هشاشة القطاع الزراعي أمام التغيرات المناخية وغياب الدعم المؤسسي. وإن استمرار تجاهل معاناة المزارعين قد يؤدي إلى تراجع خطير في إنتاج الزيتون وزيته، وفقدان آلاف الأسر لمورد رزقها الأساسي. لذلك فإن أي تأخير في توفير حلول عملية، كتأمين المحروقات بأسعار معقولة أو إطلاق برامج تمويل ودعم مباشر، سيعني خسارة أحد أهم أعمدة الاقتصاد الريفي والاجتماعي في المنطقة.

من رماد الحرب إلى أمل التعايش.. حمص تخطو نحو الغد

حمص/ بسام الحمد

في شوارع حمص التي لا تزال تتنفس بألم، تتراقص ذكريات الماضي بين أنقاض المباني وأرواح السكان الذين يحملون في قلوبهم جراحاً لا تُرى، لكنها تُلمس في كل حوار، في كل صمت، وفي كل نظرة حذرة. هنا، حيث عاشت المدينة تجربة قاسية من الانقسام والصراع، يحاول الناس الآن أن يعيدوا بناء جسور الثقة التي مزقتها سنوات الحرب والكراهية. لكن يبقى السؤال المعلق في الهواء: كيف يُصلح ما أفسده النظام السابق، وكيف تُبنى ثقة في مجتمع أصبح الشك فيه لغة مشتركة؟

لم تبدأ مشكلة حمص مع الحرب، بل كانت جذورها متجذرة في سياسات النظام المخلوع الذي عمل لسنوات على خلق انقسامات طائفية واجتماعية، محوّلاً المدينة إلى كتل متباعدة، كل منها تحمل هويتها الخاصة وخوفها من الآخر. لقد كان النظام بارعاً في تحويل الاختلافات إلى خطوط تماس، وإلى حدود غير مرئية يفصل بينها الخوف وعدم الثقة. وعندما اندلعت الثورة، تحولت هذه الخطوط إلى جروح عميقة، وزادت الهوة بين المكونات المختلفة، مما جعل عملية المصالحة أشبه بمحاولة بناء جسر فوق هاوية سحيقة.

رغم كل ذلك، هناك أصوات في حمص ترفض الاستسلام لهذا الواقع، وتصر على أن المستقبل يمكن أن يكون مختلفاً. التقينا بعدد من هؤلاء الذين يؤمنون بالتعايش، ويحاولون يومياً زرع بذور الأمل في تربة مليئة بالشك والألم. أنجيلا عوض، أستاذة جامعية، تقول إن التعايش كان موجوداً دائماً، والناس في حمص يعيشون في نفس المباني ويتشاركون الأماكن العامة دون مشاكل تذكر. بالنسبة لها، المشكلة ليست بين المكونات، بل مع بعض الأفراد الذين يرفضون فكرة التعايش نتيجة التربية أو التعليم. وترى أن المستقبل سيكون أفضل، خاصة بعد انتهاء المحاكمات، حيث سيعود الجميع إلى بناء الوطن معاً.

محمد الحمصي، الذي عاد إلى المدينة بعد سنوات من النزوح والقتال، يرى أن الحل يكمن في تطبيق القوانين على الجميع بشكل متساوٍ، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة. ويقترح إعادة تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية كوسيلة لجمع الشباب من جميع الطوائف وتعريفهم ببعضهم، مما يعزز التفاهم ويقضي على الصور النمطية. التحديات لا تزال كبيرة. فرح عيسى، ناشطة في العمل الإنساني، تصف الوضع الحالي بأنه معقد ومليء بالارتباك. وتقول إن الشعب السوري، بعيداً عن الانتماءات الطائفية، شعب متقارب وطيب، لكنه بحاجة إلى وقت وصبر لمعالجة الجراح العميقة الناتجة عن الحرب، خصوصاً بعد الخيانة بين الجيران والانفصال الجغرافي بين الأحياء، مما جعل الثقة بين الناس ضعيفة وهشة.

لمى فهد، ناشطة أخرى، ترى أن الوضع يتحسن تدريجياً، لكن الخوف ما زال موجوداً في بعض المناطق. هي شاركت في مبادرات للمصالحة، ورأت كيف يحتاج الناس إلى مساحة للتعبير عن الامهم، لكنها تؤكد أن نتائج هذه المبادرات لا تظهر بين ليلة وضحاها، بل تحتاج إلى وقت طويل لتثمر. وترى أن تطبيق القانون والعدالة هو الأساس لإعادة بناء الثقة، وأن المبادرات المجتمعية يمكن أن تكسر الصور النمطية وتعيد الروابط الإنسانية.

أبو عدي الحمصي، الذي فضل عدم ذكر اسمه الحقيقي، يضيف بعداً آخر للمسألة، وهو عدم اعتراف بعض الأشخاص بأخطائهم وعدم محاسبة المخطئين. ويؤكد أن المسألة ليست طائفية بقدر ما هي مسألة دم وعدالة، وأن الاعتراف بالأخطاء ومحاسبة المسؤولين عنها هو الطريق الوحيد لبناء ثقة حقيقية.

ما يجمع كل هذه الأصوات هو الإيمان بإمكانية التغيير، وبأن المستقبل يمكن أن يكون أفضل إذا ما عمل الجميع معاً. يعلمون أن الطريق طويل وشاق، وأن الجراح تحتاج إلى وقت لتلتئم، لكنهم يرفضون أن تتحول حمص إلى مدينة منقسمة إلى الأبد. إن قوة المجتمع تكمن في قدرته على تجاوز الماضي، وفي إرادته لبناء مستقبل مختلف.

حمص، التي عانت كثيراً، يمكن أن تتحول إلى نموذج للمصالحة والتعايش في سوريا، لكن ذلك يتطلب جهداً جماعياً من أبناء المدينة، ومن المؤسسات المحلية والمجتمع المدني. كما يحتاج إلى دعم الدولة لتحقيق العدالة وتطبيق القانون، وخلق فرص حقيقية للشباب حتى لا ينجروا مرة أخرى إلى دوامة العنف.

في النهاية، المصالحة ليست مجرد كلمة تُقال، بل عملية معقدة تحتاج إلى وقت وصبر وإرادة. تحتاج إلى أن نعترف بأخطائنا، وأن نغفر لبعضنا، وأن نعمل معاً لبناء مستقبل أفضل. حمص تستحق أن تعود مدينة للجميع، حيث يعيش الناس فيها بأمان وسلام، متجاوزين جراح الماضي نحو غدٍ أكثر إشراقاً.

درعا.. أرض تتحول إلى غبار.. وسكان يواجهون زحف الصحراء

درعا/ رجاء مختار

في درعا، حيث كانت الحقول الذهبية تغطي الأرض كالبساط المضيء، لم يعد المشهد كما عهده الأجداد. الرياح التي كانت تحمل عبق الزعتر والقيصوم، صارت اليوم محملة بأتربة حمراء تخنق الأنفاس وتقتل الخضرة. هنا في جنوب سوريا، لم تعد الحرب وحدها تهدد الحياة، بل خطر صامت يتسلل مثل سرطان ينهش الأرض ويحوّلها إلى صحاري متشققة.

المزارع أبو محمود (٥٥ عاماً) يقف متأملاً أرضه التي ورثها عن أبيه، بينما تحاول قمداه الغوص في التربة المتصلبة. يقول بصوته الأجش: «كنت أحصد من هذه الأرض ما يكفي لإطعام عائلتي وجيراني. اليوم، أحصد الغبار واليأس». يشير بيده إلى سلسلة من الأخاديد العميقة التي شقتها مياه الأمطار قبل أن تتحول إلى سيول جارفة تجرف آخر بقايا الخصوبة.

درعا، التي كانت تُلقب ببلة غذاء سوريا، لم تعد قادرة على إطعام أهلها. الإحصاءات غير الرسمية تشير إلى انخفاض الإنتاج الزراعي إلى أقل من النصف، لكن كبار السن يؤكدون أن الواقع أكثر مرارة. فادي الزعبي (٣٤ عاماً)، مهندس زراعي عاد للعمل في أرض عائلته، يقول ممسكاً حفنة من التراب المتطاير: «التربة تفقد مادة الدبال العضوية سنة بعد أخرى. المياه الجوفية تنخفض بمعدلات مخيفة، والأمطار لم تعد تكفي لري البساتين».

النساء في درعا يرين القصة من زاوية مختلفة. أم ياسر (٤٧ عاماً) تمسح طبقة الغبار التي تغطي حوض الورد الجوري الوحيد في منزلها. تقول: «أصبح الغبار رفيقنا الدائم. يخترق النوافذ، يغطي طعامنا، ويدخل رئات أطفالنا». تشير إلى ابنها الأصغر الذي يعاني من نوبات ربو متكررة، بينما تعلّق ابنتها الغسيل الذي سرعان ما يغطيه الوحول المحمولة جواً.

التكيف مع الجفاف أصبح جزءاً من الحياة اليومية. خزانات جمع مياه الأمطار المنتشرة على أسطح المنازل تشهد على أزمة لم تعد خافية. محمد الحوراني (٦٠ عاماً)، من كبار مزارعي المنطقة، ابتكر حلاً محلياً لمواجهة شح المياه: «حفرت بركة صغيرة لجمع مياه الأمطار، وأستخدم نظام ري بالتنقيط صنعتُه بنفسي من خراطيم قديمة». ومع ذلك، تقلصت مساحته الخضراء إلى النصف، ما يجعل جهوده الفردية غير كافية.

العواصف الرملية ازدادت كثافة وتكراراً. خلال الأسبوع الماضي فقط، شهدت درعا ثلاث عواصف رملية غطت سماء المدينة بستار برتقالي مخيف. الدكتور سامر قاسم، طبيب أمراض صدرية في مشفى درعا الوطني، يحذر: «حالات الأمراض التنفسية والتحسسية زادت بنسبة ٧٠٪ خلال السنوات الثلاث الماضية. الأطفال وكبار السن الأكثر تضرراً».

أسواق درعا تعكس عمق الأزمة الاقتصادية. وصل سعر الطماطم إلى ٨٠٠٠ ليرة للكيلو، وأصبح البصل سلعة نادرة. أبو وائل، بائع خضار في سوق الحريقة، يقول وهو يرتب صناديق الخضار الفقيرة: «أكثر من ٦٠٪ من الخضار والفواكه الآن مستوردة من خارج المحافظة. المنتج المحلي لم يعد يكفي حتى لربع احتياجات السكان».

الليل في ريف درعا لم يعد يعرف صمت الريف الهادئ، بل يملؤه صوت القاطرات المحملة بالمياه التي تنقلها العائلات من الآبار البعيدة إلى منازلها. الجميع هنا يعيش على أمل أن تعود الأمطار، أن تعود الخضرة، وأن تعود الحياة كما كانت. لكنهم يعلمون، في صمت، أن المعركة ضد التصحر هي معركة وجودية قد تكون الأصعب في تاريخ هذه الأرض العطاء.

كارثة صحية صامتة.. النفايات تخنق مشفى حلب الجامعي

حلب/ خالد الحسين

في قلب مدينة حلب، وفي صرح كان يُعد يومًا منارة للطب والشفاء، يقع مشفى حلب الجامعي الذي تحوّل اليوم إلى مسرح لكارثة صحية صامتة. ليست آثار الحرب وحدها من خلّف هذا الدمار، بل الإهمال الذي حوّل أروقته إلى مستودع للنفايات، يهدد حياة المرضى والطواقم الطبية.

لم يعد الحديث عن أزمة النفايات مجرد شكوى، بل أصبح واقعًا ملموسًا يصطدم به كل من يطأ عتبة هذا الصرح الطبي. منذ اللحظة الأولى لدخول المشفى، يستقبلك مشهد لا يُحتمل ورائحة كريهة لا تليق بمكان يفترض أن يكون ملاذًا للصحة. في الأقسام المختلفة، لا سيما العناية المشددة وقسم الطوارئ، تفيض سلات المهملات بالنفايات الملوثة. تختلط فيها المحاقن المستعملة والضمادات المغطاة بالدماء مع بقايا الطعام وعبوات المياه، في مشهد يبعث على القلق ويدل على فشل ذريع في أبسط مبادئ النظافة.

يتكرر هذا المشهد في الممرات، في ساحات المشفى الخلفية التي تحولت إلى مكبّ مفتوح يجذب إليه الحشرات والقوارض، ليصبح مصدرًا ثابتًا للأمراض. هذا الوضع ليس مجرد مظهر غير لائق، بل هو قنبلة موقوتة تهدد بانفجار وبائي في أي لحظة.

لإلقاء الضوء على عمق الأزمة، التقينا ببعض العاملين والمرضى الذين يعيشون هذه الظروف يوميًا.

تقول أم أحمد، التي ترافق ابنها المريض: «أخشى أن يصاب ابني بمرض آخر بسبب هذه القمامة التي لا تزال تتراكم حوله. رائحة الغرفة لا تُحتمل».

بينما يشير الدكتور علي، طبيب مقيم، إلى أن «البيئة الملوثة في المشفى تولّد أمراضًا جديدة، وتجعل جهودنا لمكافحة الأمراض داخل العنابر شبه مستحيلة». ويضيف: «كيف لنا أن نطلب من المريض أن يتعافى في بيئة كهذه؟».

المشكلة قائمًا: «نحن عدد قليل جدًا مقارنة بحجم المشفى. كيف يمكن لعدد محدود من العمال أن يسيطروا على هذا الكم الهائل من النفايات؟ لا يوجد ما يكفي من أدوات أو روائب».

الأسباب والتداعيات

هذه الكارثة ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج سنوات من الإهمال ونقص التمويل. فسنوات الحرب الطويلة خلّفت بنية تحتية متهالكة ونقصًا حادًا في الموارد البشرية والمادية. بالتنقيط صنعتُه بنفسي من خراطيم قديمة». يضاف إلى ذلك غياب الرقابة الإدارية، ما أدى إلى فشل في تطبيق خطط فعالة لإدارة النفايات وتصنيفها والتخلص منها بشكل آمن.

تتجاوز خطورة هذا الوضع المظهر غير اللائق إلى تهديد حقيقي للحياة. فالنفايات الطبية المختلطة بالقمامة العادية تشكّل بؤرة خطيرة لانتقال العدوى المتقاطعة بين المرضى والطواقم الطبية، وتزيد من احتمالية تفشي الأوبئة. كما تساهم في تلوث البيئة المحيطة، وتتسبب في تدهور سمعة المشفى وفقدان ثقة الناس به.

حاولنا التواصل مع إدارة المشفى للحصول على تعليق، لكنهم فضلوا الصمت، وهو ما يشير إلى حجم المشكلة والعجز عن التعامل معها.

تبقى قضية مشفى حلب الجامعي مثالًا صارخًا على أن الصحة ليست مجرد قضية فردية، بل هي مسؤولية جماعية. يجب على الجهات المعنية أن تضع خطة فورية لإصلاح الوضع وتوفير الموارد اللازمة، من عمال نظافة أكفاء إلى معدات حديثة وأنظمة فعالة لإدارة النفايات.

فالنظافة في المؤسسات الصحية ليست رفاهية، بل حق أساسي لا يمكن المساومة عليه. فهل سيُستجاب لهذه النداءات قبل فوات الأوان وتتحول الكارثة الصامتة إلى وباء حقيقي؟

في مقهى الشعبيي بوسط المدينة، يجلس مجموعة من المزارعين القدامى. حديثهم لا يدور حول السياسة، بل عن ذكريات الماضي حين كانت الأرض كريمة. أحدهم يهمس: «الأرض لم تعد تعرفنا.. صارت غريبة عنا كما لو أننا غرباء عنها».

التحدي الأكبر أمام أهالي درعا هو الحفاظ على هويتهم الزراعية في مواجهة الزحف الصحراوي. بعض المبادرات الفردية بدأت تظهر، مثل مشروع «خضرة درعا» الذي يقوده شباب متطوعون لزراعة الأشجار المقاومة للجفاف على جوانب الطرق. لكن هذه الجهود تبقى محدودة أمام حجم الكارثة.

المهندسة الزراعية رنا الداوود، العاملة مع منظمة محلية غير حكومية، تحذر: «التربة في بعض مناطق درعا فقدت أكثر من ٤٠٪ من خصوبتها خلال العقد الماضي. نتخذ إجراءات عاجلة، وقد نضطر لاستيراد حتى أبسط المحاصيل التي كنا ننتجها بوفرة».

أسواق درعا تعكس عمق الأزمة الاقتصادية. وصل سعر الطماطم إلى ٨٠٠٠ ليرة للكيلو، وأصبح البصل سلعة نادرة. أبو وائل، بائع خضار في سوق الحريقة، يقول وهو يرتب صناديق الخضار الفقيرة: «أكثر من ٦٠٪ من الخضار والفواكه الآن مستوردة من خارج المحافظة. المنتج المحلي لم يعد يكفي حتى لربع احتياجات السكان».